

الجمهورية التونسية
République Tunisienne



هيئة السوق المالية
Conseil du Marché Financier



التقرير السنوي
2012

هيئة السوق الماليّة

التقرير
السّنوي
2012

سيادة رئيس الجمهورية،

أتشرف بأن أرفع إلى سيادتكم طبقاً لأحكام القانون عدد 117 لسنة 1994 المؤرخ في 14 نوفمبر 1994 والمتعلق بإعادة تنظيم السوق المالية التقرير السنوي السابع عشر لهيئة السوق المالية الذي يستعرض تطور السوق المالية التونسية ونشاط الهيئة خلال سنة 2012 على ضوء أهم الأحداث التي ميزت النشاط الاقتصادي على الساحتين الوطنيتين والدولية والتطورات المسجلة بالأسواق المالية العالمية.

سيادة الرئيس،

لقد اتسم الظرف الاقتصادي سنة 2012 ببروز دلائل على سير الاقتصاد العالمي نحو الاستقرار بفضل دعم الطلب والحد من أجواء عدم الثقة واستبعاد إمكانية تفشي أزمة الديون الأوروبية على مستوى واسع نتيجة اعتماد سياسات تقشف مالي من قبل العديد من الدول الأوروبية إضافة إلى تسجيل انتعاشة نسبية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان. ولكن رغم هذه البوادر الإيجابية فإنّ نسق النمو لا يزال يشهد تباطؤاً خاصة مع وجود بعض التراجع في المؤشرات الاقتصادية لبعض البلدان الصاعدة والنامية.

وقد عكس تطور أسواق البورصات على الصعيد الدولي، الاتجاه الذي شهده منحى الظرف الاقتصادي العالمي حيث كان أداء معظم أسواق الأسهم العالمية ايجابيا خلال سنة 2012 نتيجة التدابير الجديدة لإعادة شراء السندات من قبل البنك المركزي الأوروبي والبنك المركزي الأمريكي والدعم المقدم على المستوى الأوروبي للبنوك الاسبانية والتقدم في معالجة الأزمة اليونانية واستقرار مؤشرات الاقتصاد الصيني.

سيادة الرئيس،

على الصعيد الوطني توفقت تونس خلال سنة 2012، إلى تحقيق نتائج إيجابية حيث استرجع الاقتصاد التونسي نسق نموه بعد الركود الذي سجله في سنة 2011، وذلك بفضل المحصول الزراعي الجيد و تعزيز النشاط في الخدمات المسوقة. وبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي نسبة 3,6% بأسعار السوق مقابل 1,9%- سنة 2011. كما سجل الميزان العام

للمدفوعات الخارجية فائضا بقيمة 2138 مليون دينار وذلك للمرة الأولى منذ سنة 2009 مقابل عجز بـ 2391 مليون دينار في سنة 2011 وذلك نتيجة الارتفاع الهام المسجل على مستوى فائض ميزان الحسابات برأس المال والعمليات المالية رغم توسع عجز ميزان العمليات الجارية.

وقد تزامنت هذه النتائج الإيجابية إجمالا مع ارتفاع طفيف في نسبة التضخم والتي بلغت بحساب المعدلات 5,6% على كامل سنة 2012 مقابل 5,5% سنة 2011. ويعود تسارع هذا التضخم بالأساس الى ارتفاع أسعار المواد الغذائية والمشروبات في سنة 2012 مقارنة بسنة 2011.

وعلى مستوى السوق المالية التونسية فقد تميّز أداؤها سنة 2012 بإثراء أسواق البورصة عبر إدراج شركتين جديدتين بالسوق البديلة للبورصة ليرتفع بذلك عدد المؤسّسات المدرجة إلى 59 مؤسّسة في موفى سنة 2012 من بينها 4 شركات بالسوق البديلة مما ساهم في تنويع القطاعات الاقتصادية الممثلة بأسواق البورصة.

كما تطورت نسبة مساهمة السوق المالية في تمويل الاستثمار الخاص لتبلغ 6,6% مقابل 5,2% سنة 2011 حيث بلغ حجم الموارد التي تمت تعبئتها سنة 2012 بعنوان الإصدارات بالسوق المالية 580,1 مليون دينار مقابل 430,2 مليون دينار سنة 2011.

وعلى مستوى السوق الثانوية، أنهى مؤشر توناندكس سنة 2012 في مستوى 4 579,85 نقطة مسجلا تراجعا بنسبة 3,02% مقابل انخفاض بنسبة 7,63% سنة 2011. و يعزى هذا التراجع في المددود إلى الوضع الاجتماعي والأمني الذي شهدته البلاد خلال الأربعة أشهر الأخيرة من سنة 2012 حيث تراجع المؤشر بعد ان حقق ارتفاعا هاما بنسبة 11,5% إلى حدود النصف الثاني من سنة 2012.

وعلى صعيد الادخار الجماعي سجلت سنة 2012 ارتفاعا في عدد مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية الناشطة بنسبة 4,7% من 106 مؤسسة سنة 2011 الى 111 مؤسسة سنة 2012. وفي المقابل انخفضت قيمة الأصول الصافية لمؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية في موفى سنة 2012 بنسبة 6,8% حيث استقرت في حدود 4887 مليون دينارا مقابل 5245 مليون دينارا سنة 2011.

ولئن تعتبر النتائج المسجلة مشجعة إجمالا، فإنّ هيئة السوق المالية ملتزمة بالتعاون مع مختلف المتدخلين في السوق المالية بالعمل على مزيد الارتقاء بأداء السوق لدعم مساهمتها في تمويل الاستثمار الخاص من خلال مزيد التعريف بفرص الاستثمار بالسوق المالية وتكثيف الإحاطة بالمؤسسات التي تنوي الانخراط في مسار الإدراج بالبورصة.

سيادة الرئيس،

واصلت هيئة السوق المالية مجهوداتها الرامية إلى ضمان شموليّة ومصادقيّة المعلومة الماليّة المنشورة من قبل شركات المساهمة العامة، سواء عند دراسة الملفات المعروضة عليها للحصول على التأشيرة أو بمناسبة مراقبة الإفصاح الدوري والعرضي أو عند متابعة عمليات تجاوز عتبات المساهمة.

وفي هذا الإطار مثلت العدالة في الحصول على المعلومة ومعاملة المستثمرين نفس المعاملة إحدى أوكد اهتمامات هيئة السوق المالية التي تولت زجر المخالفين ولفت نظر المؤسسات المتقاعسة إلى الإخلالات المرتكبة في مجال الإفصاح المالي واحترام الآجال القانونية والترتيبية لنشر والترتيبية لنشر المعلومات المالية فتمت دعوة المؤسسات المعنية للسهر على أن تعكس المعلومة الموضوعية من قبلها على ذمة العموم حقيقة وضعيتها الاقتصادية وآفاقها المستقبلية بصورة أمينة وصادقة.

سيادة الرئيس،

أوكل المشرع إلى هيئة السوق المالية مهمة السهر على حماية الادخار المستثمر في الأوراق المالية والأدوات المالية القابلة للتداول بالبورصة وفي كل توظيف للأموال يتم عن طريق المساهمة العامة ومن هذا المنطلق تتولى الهيئة وضع برنامج محكم لمراقبة كلّ المتدخلين في السوق المالية من وسطاء بالبورصة ومتصرفين في المحافظ المالية لفائدة الغير والمودع لديهم.

وفي هذا المجال قامت هيئة السوق المالية خلال سنة 2012 بإجراء خمسة أبحاث لدى المتدخلين في السوق المالية كما تعهدت بالنظر في ستة شكاوى ضد وسطاء بالبورصة وشركات مصدرة للأوراق المالية. وقد سعت الهيئة من خلال أعمالها الرقابية والاستقصائية إلى توفير الحماية اللازمة للمستثمرين بما يدعم شفافية ونزاهة السوق المالية التونسية.

سيادة الرئيس،

إنّ ما تشهده رؤوس الأموال من حركيّة وسرعة انتقال بين مختلف الدول يستوجب مزيد التنسيق بين الهياكل المكلفة بمراقبة أسواق المال خاصة في إطار المنظمات الدولية والإقليمية المختصة واعتماد قواعد مشتركة لحماية المستثمرين وضمان فعالية الأسواق والحدّ من الأخطار النظامية.

وفي هذا النطاق حرصت هيئة السوق المالية على تدعيم مجالات التعاون والشراكة مع المنظمة العالمية لهيئات أسواق المال والهيئات التعديلية المثيلة حيث تولت الهيئة إمضاء اتفاقية تعاون فني متعددة الأبعاد مع هيئة التعديل التركبية والشروع في مسار الانضمام لمجلس الخدمات المالية الإسلامية.

وستمكن هذه المبادرات من تدعيم تبادل الخبرات قصد تطوير السوق المالية التونسية والارتقاء بأدائها إلى مستوى الأسواق المالية المتطورة.

سيادة الرئيس،

لقد واصلت هيئة السوق المالية سنة 2012 عملية تعصير أجهزتها وتدعيم قدرات وكفاءات العاملين بها فتولت إعادة هيكلة البعض من المصالح التابعة لها من خلال إنشاء خلية الدراسات المحاسبية والجبائية قصد دعم التخصص في مناهج عملها. كما واصلت الهيئة سياسة الإحاطة والعناية بالموارد البشرية وتطوير برامج الإعلامية والاتصال إضافة إلى تحقيق تقدم ملحوظ في مشروع تشييد مقرها الاجتماعي الجديد.

سيادة الرئيس،

إنّ النتائج الإيجابية إجمالاً التي توفقت الاقتصاد الوطني عامة والسوق المالية خاصة إلى تحقيقها رغم صعوبة ودقة الظروف الحالي على المستوى المحلي والدولي تعكس الضرورة الملحة لمواصلة الإصلاحات قصد تدعيم مقومات الاقتصاد الوطني. وفي هذا الإطار من المنتظر أن يتعزز دور السوق المالية في مجال تمويل الاستثمار الخاص ودعم الهيكلة المالية للمؤسسات الوطنية خاصة على ضوء مجهودات الهيئة لتدعيم مجال السوق، بإثراء تسعيرة البورصة بإدراج شركات جديدة مبرمجة لسنة 2013 ودعم دور السوق المالية في تمويل الاستثمار إلى جانب القطاع البنكي.

رئيس هيئة السوق المالية
صالح الصايل

الفهرس

17	العنوان الأول : تقديم هيئة السوق المالية.....
23	العنوان الثاني : نشاط هيئة السوق المالية.....
25	الباب الأول : دعم الشفافية.....
25	1 - دعم الشفافية بمناسبة منح التأشيرة.....
30	2- دعم الشفافية بمناسبة مراقبة الإفصاح المالي الدوري والعرضي.....
30	1 - دعم الشفافية بمناسبة الإفصاح المالي الدوري.....
30	1-1 - متابعة المعلومات بمناسبة انعقاد الجلسات العامة للمساهمين
30	2-1 - احترام آجال تقديم المعلومة المالية
30	3-1 - نشر المعلومة المالية السنوية
31	4-1 - نشر المعلومة المالية السداسية.....
31	5-1 - نشر المعلومة المالية الثلاثية.....
32	6-1 - المعلومة المالية المتعلقة بتجمعات الشركات.....
32	2 - دعم الشفافية بمناسبة الإفصاح المالي العرضي.....
32	1-2 - بمناسبة إعلام العموم عن طريق البلاغات.....
	2-2 - بمناسبة إعلام العموم عن طريق بلاغات صادرة عن وكالة التصنيف
32	الائتماني.....
33	3 - دعم الشفافية بمناسبة مراقبة عتبات المساهمة.....

الباب الثاني : تحسين جودة المعلومة المالية..... 34

- 35 1- دعم الشفافية من قبل هيئة السوق المالية
- 35 1 - مراقبة مشاريع اللوائح المقترحة
- 38 2 - مراقبة القوائم المالية
- 38 1-2 - المراقبة المحاسبية للقوائم المالية
- 42 2-2 - الإيضاحات الناقصة في القوائم المالية
- 50 3 - مراقبة القانون الاساسي للشركات
- 50 II - مراقبة التقارير السنوية لشركات المساهمة العامة
- 53 III - دور الافصاح المالي في ترشيد قرار الاستثمار في السوق المالية
- 54 IV - مراقبة مصداقية المعلومات المالية عبر شبكة الانترنت
- 54 V - حوكمة الشركات كأداة لضمان صحّة المعلومة المالية

الباب الثالث: حماية المدخرين..... 56

- 56 1 - حماية المدخرين بمناسبة العمليات المالية
- 1 - تدخل الهيئة بمناسبة بيع الدولة التونسية لكتلة أسهم محل مصادرة..... 56
- 2 - حماية الادخار بمناسبة تزامن عملية زيادة في رأس المال نقدا مع عملية إصدار قرض رقاعي..... 57
- 3 - حماية الادخار بمناسبة طلب ختم اكتتاب في قرض رقاعي قبل الأجل المحدد..... 58
- II - حماية المدخرين بمناسبة مراقبة المتدخلين في السوق والتصرف الجماعي..... 59

- 59 - 1 مراقبة شركات الوساطة بالبورصة.....
- 1-1 الوضعية المالية لشركات الوساطة بالبورصة حسب القوائم المالية
- 60 المختومة في 31 ديسمبر 2012.....
- 61 - 2-1 عمليات مراقبة شركات الوساطة بالبورصة.....
- 3-1 - التراخيص الممنوحة لوسطاء البورصة
- 65 والأشخاص العاملين تحت سلطتهم.....
- 2 - مراقبة مؤسسات التوظيف الجماعي
- 67 في الأوراق المالية و متصرفيهم والمودع لديهم موجوداتها.....
- 1-2 - مراقبة المعلومات المتعلقة بالتصرف
- 67 في مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية.....
- 2-2 - مراقبة التغيرات الطارئة على مؤسسات
- 72 التوظيف الجماعي خلال مدة نشاطها.....
- 3-2 - مراقبة متصرفي مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية.....
- 4-2 - مراقبة المودع لديهم أصول مؤسسات
- 74 التوظيف الجماعي في الأوراق المالية.....
- 3 - مراقبة شركات التصرف النشيطة في مجال رأس مال التنمية.....
- 76 - 4 مراقبة الصناديق المشتركة للديون.....
- III- حماية المدخرين بمناسبة النظر في الشكاوى.....
- 76 - 1 شكوى حول نقل محفظة أوراق مالية.....
- 77 - 2 شكوى حول رفض تنفيذ أوامر صادرة عن وكيل حرفاء.....
- 77 - 3 شكوى في عدم احترام واجب الإعلام المحمول على ماسك حسابات
- 78 أوراق مالية.....
- 78 - 4 شكوى حول تجاوزات في شركة مصدرة.....

79	أبحاث هيئة السوق المالية	IV -
79	بحث حول سوق أسهم شركة مدرجة.....	1 -
80	بحث حول شركة وساطة بالبورصة.....	2 -
81	بحث حول ظروف الاكتتاب في عرض عمومي.....	3 -
82	الباب الرابع : تدعيم الإطار التشريعي والترتيبي.....	
82	المساهمة في إعداد النصوص التشريعية والترتيبية.....	1 -
82	المشاركة في إعادة تنظيم الإطار القانوني لعمليات الشراء مع التعهد بإعادة البيع للأوراق المالية والأوراق التجارية.....	1 -
82	المشاركة في إرساء تعريف المستثمرين الحذرين في مجال رأس مال تنمية.....	2 -
83	المشاركة في إرساء منظومة مالية إسلامية.....	3 -
83	إجتهادات الهيئة في توضيح بعض الأحكام القانونية والترتيبية.....	II -
84	تسجيل عقد قسمة لكتلة من الأسهم مورثة على الشياخ.....	1 -
84	بداية تداول أسهم تم إنشاؤها عند الترفيع في رأس مال شركة مدرجة بالبورصة.....	2 -
84	إمكانية إدراج أسهم شركة تنمية فلاحية بالبورصة.....	3 -
84	تكوين شركة أجنبية غير مقيمة متخصصة في إسداء خدمات في مجال تداول الذهب والعملية الصعبة ومنتجات أخرى.....	4 -
85	إمكانية مشاركة الوسيط بالبورصة المكلف بعملية ادراج في العرض العمومي المتعلق بهذه العملية	5 -
85		

86	86
86	1 - الطابع غير المادي للسندات	86
87	2 - توزيع حصص الأرباح	87
87	3 - بنود حق الافضلية	87
	4 - ملاءمة العقود التأسيسية لبعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة العامة	87
89	الباب الخامس : الإنفتاح على المحيط.....	
89	1 - التعاون الدولي.....	89
	1 - الإجابة عن استفسارات النظيرات الأجنبية فيما يتعلق بالتشريع المنظمة للسوق المالية التونسية.....	89
90	2 - التعاون في اطار المنظمات الدولية والإقليمية	90
91	3 - المشاركة في التظاهرات الدولية	91
93	4 - تطوير مجالات التعاون الدولي.....	93
95	5 - الانشطة الاخرى للتعاون الدولي	95
96	II - التعاون المحلي والمشاركة في التظاهرات المحلية	96
96	1 - التعاون مع الجهات العمومية المحلية	96
97	2 - المشاركة في التظاهرات المحلية	97

99	العنوان الثالث : المحيط الاقتصادي وتطور الأسواق المالية
101	العنوان الفرعي الأول: المحيط الاقتصادي.....
101	I- المحيط الاقتصادي الدولي.....
103	II- المحيط الاقتصادي الوطني.....
105	العنوان الفرعي الثاني: الاسواق المالية العالمية.....
110	العنوان الفرعي الثالث: السوق المالية التونسية.....
112	الباب الأول : السوق الأوليّة.....
112	I- مساهمة السّوق الماليّة في تمويل الاستثمار الخاص
113	II - تطور الإصدارات
113	1 - إصدارات أوراق رأس المال
116	2 - إصدارات سندات الدين الخاصّة
120	3 - إصدارات سندات الدين العمومي
121	1-3 - رفاع الخزينة القابلة للتنظير
121	2-3 - رفاع الخزينة قصيرة المدى
122	III - إثراء أسواق البورصة
123	الباب الثاني : السوق الثانويّة.....
123	I - نشاط السوق الثانويّة
125	II - تطور مؤشر السوق الثانويّة
127	III - عمليات شراء و بيع الأوراق المالية من قبل الأجانب

128 الباب الثالث : نشاط مؤسسات التوظيف الجماعي

- 129 -1 منح التراخيص لمؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية.....
- 129 - 1 بمناسبة تأسيس مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية
- 2 - بمناسبة التغييرات الطارئة على مؤسسات التوظيف
- 130 الجماعي في الأوراق المالية والخاضعة لترخيص.....
- 131 - II نشاط مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية.....
- 133 -III نشاط الصناديق المشتركة للديون.....

134 الباب الرابع: رأس مال تنمية

- 134 - 1 مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية ذات رأس مال تنمية
- 1 - تكوين مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية ذات رأس مال تنمية وشركات التصرف
- 135 2 - مساهمات مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية ذات رأس مال تنمية
- 135 1-2 - المصادقات
- 137 2-2 - الدفوعات
- 138 3-2 - إستثمارات مالية و نقدية
- 138 - II شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية
- 138 1 - شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية النشيطة
- 139 2 - موارد شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية

140	3 - مساهمات شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية
140	1-3 - المصادقات
141	2-3 - الدفوعات
142	3-3 - إستثمارات مالية و نقدية
143	III - تدعيم الاطار التشريعي المنظم لقطاع رأس مال تنمية
145	العنوان الرابع : موارد هيئة السوق المالية وتوظيفها.....
146	1 - نتيجة نشاط الهيئة خلال سنة 2012
146	2 - معطيات مالية
147	3 - إيرادات هيئة السوق المالية لسنة 2012
148	4 - أعباء هيئة السوق المالية لسنة 2012
148	5 - مشروع بناء المقر الجديد لهيئة السوق المالية
151	قائمة الجداول و الملاحق

العنوان الأول تقديم هيئة السوق المالية

أحدثت هيئة السوق المالية بموجب القانون عدد 117 لسنة 1994 المؤرخ في 14 نوفمبر 1994 والمتعلق بإعادة تنظيم السوق المالية كما تم تنقيحه وإتمامه بالنصوص اللاحقة. وهي سلطة إدارية مستقلة تتمتع بالشخصية المدنية والاستقلال المالي بما يضمن حيادها ويمنحها صلاحيات السلطة العامة التي تمكنها من القيام بمهمتها كهيئة تعديل للسوق المالية التونسية.

1 - هيئة تعديل ذات مهام واضحة ومحددة بصفة موضوعية :

تقوم هيئة السوق المالية بوصفها سلطة تعديل للسوق المالية التونسية بالمهام القانونية التالية:

- السهر على حماية الادخار المستثمر في الأوراق المالية والأدوات المالية القابلة للتداول بالبورصة وفي كل توظيف للأموال يتم عن طريق المساهمة العامة؛
- تنظيم أسواق الأوراق المالية والأدوات المالية القابلة للتداول بالبورصة وبالسهر على حسن سيرها.

1 - حماية الادخار عبر دعم الشفافية المالية :

تعمل هيئة السوق المالية، في إطار السهر على حماية الادخار المستثمر في الأوراق المالية، على مراقبة جودة المعلومات الموضوعة على ذمة المستثمرين من خلال التثبت من مدى احترام الشركات المصدرة لواجباتها في مجال الإفصاح المالي حيث تطالبها الهيئة بمدّ المستثمرين بالمعلومات الاقتصادية والمالية والمحاسبية التي تمكنهم من اتخاذ قرار الاستثمار على بينة من أمرهم.

وتمارس هيئة السوق المالية رقابتها كما يلي :

- بصفة عرضية بمناسبة إنجاز الشركات لعمليات مالية (إدراج في البورصة، فتح رأس مال الشركة، إصدار أسهم أو رفاع...);
- بصفة دورية بمناسبة كل حدث هام يمكن، إذا بلغ إلى العموم، أن يكون له أثر ذو أهمية نسبية على سعر أو قيمة الأوراق المالية.

2 - حماية الادخار عبر مراقبة السوق :

بهدف الحفاظ على حسن سير أسواق الأوراق المالية والأدوات المالية القابلة للتداول بالبورصة، تتولى هيئة السوق المالية متابعة عمليات التداول لرصد التصرفات غير العادية والخروقات المحتملة للقوانين والتراتب الجاري بها العمل والتي يمكن أن تشكل جرائم بورصة.

3 - هيئة السوق المالية تمارس السلطة الرقابية على المتدخلين في السوق:

في إطار المهام الموكولة إليها، تمارس هيئة السوق المالية رقابة مستمرة على بورصة الأوراق المالية بتونس وعلى الشركة التونسية بين المهنيين للمقاصة وإيداع الأوراق المالية وكذلك على وسطاء البورصة وشركات التصرف في محافظ الأوراق المالية لفائدة الغير. كما تكلف هيئة السوق المالية بالولاية العامة على مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية.

4 - هيئة السوق المالية تسهر على تأطير السوق المالية:

تبادر هيئة السوق المالية أو تشارك في إعداد مشاريع قوانين أو نصوص ترتيبية قصد مزيد الإحاطة بالسوق المالية التونسية، وتعتمد قواعد جديدة عند الضرورة لضمان تأطير أفضل لنشاط المتدخلين في السوق وتحقيق سلامته والحفاظ على حقوق المستثمرين.

II- هيئة تعديل تتمتع بالصلاحيات الملائمة والموارد اللازمة :

تتمتع هيئة السوق المالية للقيام بالمهام الموكولة إليها بمقتضى القانون بالصلاحيات الهامة التالية :

- سلطة إصدار تراتب وقرارات عامة في ميادين اختصاصها؛
- سلطة اتخاذ قرارات فردية ليست لها الصبغة الترتيبية؛

- سلطة القيام بتحقيقات لدى كل شخص طبيعي أو معنوي إثر تقديم شكاوى أو إثر معاينة إخلالات. وتجرى هذه التحقيقات من قبل أعوان محلفين طبقا لأحكام القانون عدد 117 لسنة 1994 المؤرخ في 14 نوفمبر 1994؛

- سلطة إصدار عقوبات لضمان احترام الأحكام التشريعية والترتيبية الجاري بها العمل.

كما تتمتع هيئة السوق المالية بموارد قارة ومستقلة عن ميزانية الدولة متأتية من :
- معلوم تدفعه بورصة الأوراق المالية بتونس على أساس حجم المعاملات المتداولة في أسواقها والمعاملات المسجلة لديها؛

- معلوم تدفعه مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية على أساس الأصول المتصرف فيها؛

- عمولة على الإصدارات الجديدة للأوراق المالية والأدوات المالية عن طريق المساهمة العامة؛

- عمولة التأشير على المنشورات التي يوجب التشريع نشرها في حالات الإصدار الجديد والإدراج بالبورصة والقيام بالعروض العمومية؛

- عائدات أملاكها.

III- هيئة تعديل مسؤولية في إطار ممارسة مهامها واستعمال صلاحياتها :

هيئة السوق المالية مسؤولة عن كيفية استعمال صلاحياتها ومواردها. وفي هذا الإطار يتعين عليها تقديم تقرير سنوي حول نشاطها إلى رئيس الجمهورية طبقا لأحكام القانون عدد 117 لسنة 1994 المؤرخ في 14 نوفمبر 1994 .

كما أنّ هيئة السوق المالية مسؤولة من الناحية القانونية، حيث يجب عليها اتخاذ قراراتها في إطار احترام الإجراءات الضامنة لحقوق الدفاع إضافة إلى أنّ القرارات المتخذة قابلة للطعن أمام محكمة الاستئناف بتونس.

IV - هيئة تعديل مستقلة من الناحية التنظيمية :

يتكون مجلس هيئة السوق المالية من :

- رئيس؛
- قاض من الرتبة الثالثة؛
- مستشار لدى المحكمة الإدارية؛
- مستشار لدى دائرة المحاسبات؛
- ممثل عن وزارة المالية؛
- ممثل عن البنك المركزي التونسي؛
- ممثل عن مهنة وسطاء البورصة.
- ثلاثة أعضاء يتم اختيارهم اعتبارا لكفاءتهم وخبرتهم في ميدان المساهمة العامة.

العنوان الثاني نشاط هيئة السوق المالية

دعم الشفافية

تحرص هيئة السوق المالية على ضمان شمولية ومصداقية المعلومة المالية المنشورة من قبل شركات المساهمة العامة، سواء عند دراسة الملفات المعروضة عليها للحصول على التأشيرة أو عند مراقبة الإفصاح الدوري والعرضي أو متابعة عمليات تجاوز عتبات المساهمة. وتتولى الهيئة دعوة المؤسسات المعنية للسهر على أن تعكس المعلومة الموضوعية من قبلها على ذمة العموم وضعيتها الاقتصادية وآفاقها المستقبلية بصورة أمينة وصادقة.

1 - دعم الشفافية بمناسبة منح التأشيرة :

تمثل دراسة ملفات منح التأشيرة وتسجيل الوثائق المرجعية مناسبة للهيئة لدعم وترسيخ ثقافة الشفافية والحوكمة الرشيدة لدى الهياكل المسيرة لشركات المساهمة العامة. وقد بلغ عدد التأشيريات الممنوحة من قبل هيئة السوق المالية 24 تأشيرة خلال سنة 2012، مقابل 16 تأشيرة سنة 2011، تتوزع كما يلي :

9 - تأشيريات تخصّ عمليات ترفيع في رأس المال منها عمليّتين أجزتا عن طريق عرض بسعر محدّد وتوظيف مضمون لغاية الإدراج بالسوق البديلة بالبورصة.

14 - تأشيرة تخصّ إصدارات قروض رقاعية؛

- وتأشيرة واحدة تتعلق بعمليّة اندماج شركتين عن طريق الاستيعاب.¹

¹ باعتبار الشركة المستوعبة مالكة لكل الأسهم المكونة لرأس مال الشركة المدمجة فقد تخلّت عن إسناد أسهمها مقابل مساهمات هذه الأخيرة وبالتالي فإنه لم ينجر عن عمليّة الاندماج المعنيّة ترفيع في رأس مال الشركة المستوعبة ولا إصدار أسهم جديدة.

وارتفع عدد الوثائق المرجعية التي تم إيداعها لدى الهيئة قصد تسجيلها سنة 2012 بنسبة 44,4%، حيث سجّلت 13 وثيقة مرجعية منها 12 تخصّ مؤسسات قرض (4 بنوك و8 شركات إيجار مالي) مقابل 9 وثائق تم تسجيلها سنة 2011. كما تمّ تسجيل عملية تخين وثيقة مرجعية تابعة لشركة إيجار مالي.

وتعتمد الوثيقة المرجعية من قبل المؤسسات المصدرة لأوراق مالية قصد إضفاء المزيد من المرونة عند تنفيذها لبرنامج إصدار، إذ في حالة اعتزامها اللجوء إلى السوق المالية لتعبئة موارد مالية، تتولى المؤسسات المذكورة التي قامت بتسجيل وثيقة مرجعية بهيئة السوق المالية إعداد مذكرة موجزة تقتصر على العناصر المتعلقة بعملية الإصدار المزمع إنجازها دون اللجوء إلى إعداد نشرة إصدار. وتجدر الملاحظة في هذا السياق، أنّ اثنتي عشرة وثيقة مرجعية من جملة الثلاثة عشر التي تم تسجيلها لدى الهيئة سنة 2012، هي راجعة لمؤسسات قامت بعمليات مالية متتالية خلال نفس السنة.

وعلى غرار بقية المنشورات المؤشّر عليها خلال سنة 2012، تولت الهيئة بنشر هذه الوثائق المرجعية على موقع الواب الخاص بها لتمكين العموم من الإطلاع عليها. ومواصلة للجهود الرامية إلى تدعيم الشفافية في العمليات المالية، طالبت الهيئة الشركات المصدرة لأوراق مالية بمدّ العموم بمعلومات مالية واضحة وشاملة وذات جودة تمكّن المستثمرين من توظيف أموالهم عن دراية وإلمام.

وبالإضافة إلى مطالبة الشركات المذكورة بإعداد الإيضاحات المتممة للقوائم المالية، فقد تعددت تدخلات هيئة السوق المالية لدى تلك الشركات لحثها على دعم جودة المعلومات المالية الموجهة للعموم و تحيين محتواها.

و قد شملت تدخلات الهيئة المجالات التالية :

- مطالبة شركة باعتبارها شركة أم لشركتين فرعيتين، بإعداد قوائم مالية مجمعة طبقا لمقتضيات النظام المحاسبي للمؤسسات، حيث تبين من خلال فحص اللوائح المصادق عليها من قبل الجلسات العامة العادية للسنتين الماليتين 2008 و2009 غياب هذه القوائم.

- مطالبة شركة بالتنصيص صلب نشرة الإصدار على قوائم مالية فردية شكلية بعنوان السنوات المالية 2009 و 2010 و 2011 والسداسي الأول لسنة 2012 دون احتساب :

• فائض القيمة الناتج عن إعادة تقييم الأصول الثابتة المادية المنجزة في سنة 2009 والذي وقع احتسابه ضمن الأموال الذاتية خلافا لمقتضيات النظام المحاسبي للمؤسسات.

• رصد الأرباح المتعلقة بالسنوات المالية 2009، 2010 و2011 ضمن حساب المدخرات الخاصة في غياب لائحة مصادقة عليها من قبل الجلسة العامة للمساهمين.

- مطالبة شركة تعمل في مجال إعادة التأمين بالتنصيص صلب نشرة الإصدار على قوائم مالية فردية شكلية بعنوان السنوات المالية 2008 و2009 و2010 والسداسي الأول من سنتي 2010 و2011، طبقا لأحكام النظام المحاسبي للمؤسسات وذلك :

- بإعداد قائمة النتيجة التقنية للحياة بشكل منفصل عن قائمة النتيجة الفنية لغير الحياة؛
 - بتصنيف إيرادات وأعباء التوظيف كعناصر تقنية وتقييدها ضمن النتيجة التقنية؛
 - باحتساب الديون والخصوم المتعلقة بصناديق التصرف في عنوان منفصل بالقوائم المالية.
- وفي مجال حماية الادخار بمناسبة منح التأشيرة للعمليات المالية اشترطت الهيئة على الجهات المصدرة للأوراق المالية ضرورة التنصيص صلب نشرات الإصدار والوثائق المرجعية التي كانت محل مراقبة، على المخاطر التي تواجهها الشركات المعنية، نذكر منها :
- انخفاض الأموال الذاتية لشركة مصدرة لأوراق مالية دون الحد الأدنى المنصوص عليه صلب الفصل 388 من مجلة الشركات التجارية كما أنّ عملية الزيادة في رأس المال المزمع القيام بها موضوع نشرة الإصدار تمكن الشركة المعنية من الترفيع فيأموالها الذاتية إلى مبلغ يتجاوز نصف رأس مالها ولكنها لا تغطي مبلغ الخسائر طبقاً لأحكام الفصل سالف الذكر؛
 - مخاطر متعلقة بالمنافسة نظراً لوجود سوق موازية تتوفر فيها منتوجات مقلدة تمثل تهديداً لمبيعات الشركة؛
 - مخاطر متعلقة بارتفاع أسعار بعض المواد الأولية الضرورية لصناعة منتجات الشركة.
 - مخاطر الصرف التي تواجهها شركة جُلّ مشترياتها تتم بالعملة الصعبة خصوصاً أنّ التراجع المستمر لقيمة العملة المحلية يؤثر مباشرة على هامش الربح التجاري للشركة، إضافة إلى محدودية صادراتها مما يجعلها غير قادرة على تغطية فواتيرها بالعملة الصعبة.
 - وجود خطر يتعلق بارتفاع نسبة الفائدة وذلك باعتبار المديونية المرتفعة للشركة على المدى الطويل وعلى المدى القصير.
 - وجود خطر جراء النزاعات الاجتماعية يكلف الشركة خسارة أيام عمل ناجمة عن الإضرابات ينتج عنها توقيف الإنتاج بصفة جزئية أو كلية.

- وجود تبعية الشركة لبعض حرفائها ناجمة عن توحيها سياسة تجارية تركز بالأساس على شبكة مروجين مميزين.

- وجود خطر يتعلق بالنقص في جودة منتجات بعض المزودين أو التأخير الحاصل في تسليمها قد يحمل الشركة أعباء هامة.

- وجود خطر متعلق بطبيعة منتج الشركة حيث أن معالجته أو حفظه ينبغي أن يتم وفقاً لمعايير محددة لتلافي فساد أو ترديه.

- المنهجية التي تم توحيها في إعداد المعطيات المستقبلية للشركة لم تشمل احتمال وجود صعوبات قطاعية إضافة للتأثير المحتمل على الهيكلة الجديدة لرأس المال.

كما حرص الهيئة على التنصيص صلب المعلومات المتعلقة بآفاق الشركة والمضمنة بنشرات الإصدار على أن :

- تحقيق التوقعات المالية مرتبط بتحقق الأحداث المستقبلية المفترضة.
- إعداد التوقعات المالية تم في ظروف غير مستقرة.

كما حرص الهيئة بمناسبة منح التأسيسية لنشرات الإصدار أو بمناسبة تسجيل الوثائق المرجعية على أن تتضمن تعهد الشركات المعنية بتسوية وضعياتها وفقاً للقوانين الجاري بها العمل خاصة فيما يخص توفير الأدوات والإجراءات المتعلقة بالحوكمة الرشيدة.

ومن جهة أخرى تتعهد الشركات بتحسين وتحليل ونشر توقعاتها بصفة آليّة وبمطابقة قوائمها المالية مع المعايير المحاسبية ونظامها الأساسي للتشريع الجاري بها العمل.

II - دعم الشفافية بمناسبة مراقبة الإفصاح المالي الدوري والعرضي

1 - دعم الشفافية بمناسبة الإفصاح المالي الدوري :

1-1 متابعة المعلومات بمناسبة انعقاد الجلسات العامة للمساهمين : ركزت هيئة السوق المالية خلال سنة 2012 جهودها على مزيد تدعيم مقومات الشفافية المالية وذلك عن طريق تكثيف المراقبة الآلية للمعلومة الصادرة عن شركات المساهمة العامة قبل نشرها للعموم. وفي هذا الإطار عملت الهيئة على ضمان احترام هذه الشركات لأجل انعقاد الجلسات العامة حيث تولت تذكير الشركات التي لم تعقد جلساتها العامة العادية خلال السنّة أشهر الموالية لختم السنّة المحاسبية بواجب التقيد بأحكام الفصل 275 من مجلة الشركات التجارية.

2-1 احترام آجال تقديم المعلومة المالية :

سجلت سنة 2012 ارتفاعا في مدى احترام الشركات المدرجة بالبورصة لآجال تقديم القوائم المالية، إذ أرسلت 17 شركة قوائمها المالية خلال الأربعة أشهر بعد نهاية السنة المالية مقابل 14 شركة سنة 2011. وبالنسبة لشركات المساهمة العامة غير المدرجة بالبورصة والتي لم تواف الهيئة بقوائمها المالية خلال الأربعة أشهر الموالية لختم السنة المالية مثلما يحدده الفصل 3 من القانون عدد 117 لسنة 1994 المؤرخ في 14 نوفمبر 1994 والمتعلق بإعادة تنظيم السوق المالية، فقد حرصت الهيئة على مراسلتها ومطالبتها باحترام الأحكام القانونية. وقد أوفت 21 شركة بالتزاماتها بتأخير لا يتجاوز الشهر و21 شركة بتأخير يفوق الشهر.

3-1 نشر المعلومة المالية السنوية :

مكّنت عمليات المراقبة التي تقوم بها الهيئة من تسجيل استقرار في نسبة الشركات التي تحترم آجال نشر قوائمها المالية بإحدى الصحف اليومية قبل انعقاد الجلسات العامة حيث بلغت هذه النسبة 85%. وأمام تأخر بعض الشركات في نشر قوائمها المالية، قامت الهيئة بنشر جميع القوائم المودعة لديها من قبل شركات المساهمة العامة بنشرتها الرسمية وذلك قبل انعقاد الجلسات العامة.

وعملا بأحكام الفصل 32 من القانون عدد 117 لسنة 1994 المتعلق بإعادة تنظيم السوق المالية وضمانا للشفافية حرصت الهيئة على أن ترفق القوائم المالية التي تنشرها بنشرتها بالملاحظات التي وجهتها إلى الشركات المعنية فيما يخص الإخلالات والنقائص التي وقع التفتن إليها خلال عملية التثبت في تلك القوائم. كما سجلت سنة 2012 انخفاضا طفيفا في مدى احترام شركات المساهمة العامة لواجب نشر لوائح الجلسات العامة مصحوبة بالموازنة وقائمة تطور الأموال الذاتية باعتبار قرار تخصيص النتيجة المحاسبية حيث بلغت نسبة الشركات التي احترمت التزاماتها في هذا المجال 69% (41 شركة من جملة 59) مقابل 72% (41 شركة من جملة 57) سنة 2011.

وتولت الهيئة نشر جميع الوثائق معدلة وفق اللوائح المصادق عليها من قبل الجلسات العامة للشركات بنشرتها الرسمية. كما طالبت الشركات الخلة بالقيام بواجبها في إيداع الوثائق المذكورة وإدخال التعديلات اللازمة عليها مع إعادة نشرها من جديد طبقا للقوانين والتراتيب الجاري بها العمل.

4-1 نشر المعلومة المالية السداسية :

تم تسجيل تحسن على مستوى احترام الأجل القانوني لنشر المعلومات السداسية من قبل الشركات المدرجة بالبورصة غير أنه يبقى دون النسبة المرجوة بالرغم من التمديد في آجال نشر القوائم المالية والمحددة بشهرين من نهاية السداسي الأول للسنة. حيث بلغت نسبة الشركات المدرجة بالبورصة التي احترمت الأجل المذكور 63% مقابل 51% سنة 2011. وتبعاً لذلك قرّرت الهيئة تكثيف الرقابة لضمان احترام الآجال.

5-1 نشر المعلومة المالية الثلاثية :

ينص الفصل 21 من القانون عدد 117 لسنة 1994 المتعلق بإعادة تنظيم السوق المالية على وجوب نشر مؤشرات حول نشاط الشركات المدرجة بالبورصة كما تم ضبطها حسب القطاعات بترتيب هيئة السوق المالية المتعلق بالمساهمة العامة وذلك في أجل أقصاه عشرون يوما من نهاية كلّ ثلاثية من السنة المالية. ويتبين من خلال دراسة آجال نشر مؤشرات نشاط الشركات المدرجة بالبورصة خلال سنة 2012 وجود تحسن في نسب احترامها بالنسبة للثلاثية الأولى والثالثة والرابعة حيث بلغت هذه النسب على التوالي 95% و 83% و 90% أما بالنسبة للثلاثية الثانية فقد تم تسجيل تراجع نسبي حيث بلغت نسبة الشركات التي أوفت بالتزامتها 73% فقط بما دفع هيئة السوق المالية إلى مراسلة الشركات المعنية لحثها على تلافى التأخير المسجل.

6-1 المعلومة المالية المتعلقة بتجمعات الشركات :

يمكن إعداد ونشر قوائم مالية مجمعة من تقديم معلومة ذات جودة عالية حول نشاط تجمعات الشركات ووضعها المالي، وفي هذا الإطار أوجب الفصل 21 ثالثاً من القانون عدد 117 لسنة 1994 المتعلق بإعادة تنظيم السوق المالية على الشركات الأم المدرجة بالبورصة بما في ذلك الشركات الأم المتفرعة عن شركات أخرى إعداد قوائم مالية مجمعة طبقاً للتشريع المحاسبي الجاري به العمل. كما أقرّ الفصل المذكور إخضاع القوائم المالية المجمعة للأحكام نفسها المطبقة بالنسبة للقوائم المالية الفردية فيما يخص آجال إيداع الوثائق ونشرها. ووعياً منها بأهمية المعلومة المالية المتعلقة بتجمعات الشركات قامت هيئة السوق المالية بنشر جميع القوائم المالية المجمعة المودعة لديها بنشرتها الرسمية قبل انعقاد الجلسات العامة.

ويهدف نشر القوائم المذكورة إلى تمكين المستثمرين من الاطلاع على المعلومات المالية حول نشاط ومردودية تجمعات الشركات كوحدة اقتصادية متكاملة لاتخاذ قراراتهم الاقتصادية عن دراية وإلمام. وقد تولت 35 شركة أم مدرجة بالبورصة التصريح بأنها تتحكم في تجمعات شركات.

2 - دعم الشفافية بمناسبة الإفصاح المالي العرضي :

1-2 بمناسبة إعلام العموم عن طريق البلاغات :

في إطار متابعة الإفصاح العرضي للمعلومات المتعلقة بسير شركات المساهمة العامة، تم في سنة 2012 نشر 142 بلاغاً أي بنسبة ارتفاع قدرها 15% مقارنة بسنة 2011. وتم نشر جل هذه البلاغات بمبادرة من الشركات المعنية أو حال دعوتها إلى ذلك من قبل هيئة السوق المالية.

2-2 بمناسبة إعلام العموم عن طريق بلاغات صادرة عن وكالة التصنيف الائتماني:

تولت هيئة السوق المالية خلال سنة 2012 نشر تسع بلاغات صادرة عن وكالة التصنيف الائتماني تعلقت بمتابعة شركات المساهمة العامة مقابل إحدى عشر بلاغاً سنة 2011، وتتوزع هذه البلاغات كالتالي :

- سبعة بلاغات لتأكيد التصنيف المسند سابقاً،
- بلاغان لمراجعة التصنيف المسند سابقاً.

3 - دعم الشفافية بمناسبة مراقبة عتبات المساهمة

تندرج عملية مراقبة جأوز عتبات المساهمة التي تنوَّى هيئة السوق المالية الجأزها في إطار مهمتها المتمثلة في حماية صغار المدخرين من خلال متابعة تطور توزيع رأس المال صلب شركات المساهمة العامة قصد تطبيق ناجع لإجراءات تغيير المراقبة وتمكين صغار المساهمين من إنهاء الشراكة في أحسن الظروف إن رغبوا في ذلك.

وتقوم الهيئة بالمراقبة بصفة آلية باعتماد قوائم المساهمين أو المكتتبين في العمليات المالية وتصاريح صفقات كتل الأوراق المالية وشهادات التسجيل. كما تقوم بالمراقبة اليومية للمبادلات الهامة على مستوى السوق معتمدة في ذلك على هوية المساهمين ونسبة مساهمتهم في رأس المال.

وجدر الإشارة أنه تم التصريح بـ 23 حالة جأوز عتبة مساهمة لدى هيئة السوق المالية خلال سنة 2012 مقابل 18 حالة سنة 2011.

تحسين جودة المعلومة المالية

بيّنت الأزمة المالية العالمية التي طبعت السنوات الأخيرة أهمية نوعية المعلومة المالية على الأسواق المالية، حيث تقاس عدالة السوق بمدى صدق ونزاهة المعلومة المالية المنشورة وتطابقها مع الحقيقة. ولرفع من جودة المعلومة المالية، لا بدّ من الاعتماد على مرجعية تمكّن من ضبط ومراقبة صحة المعلومة حماية للمتدخلين في السوق من أيّ ممارسات مضلّة تعتمد على نشر بيانات وهمية تهدف إلى توجيه قرارات المتعاملين في صالح جهة معينة.

وفي إطار دعم جودة المعلومة المالية، تولت هيئة السوق المالية سنة 2012 تحيين هيكلها التنظيمي بإحداث هيكل الدراسات المحاسبية والجبائية يختص بالمراقبة المعمقة للجوانب المحاسبية والجبائية. وتتمحور مهام هذا الهيكل حول عدة نقاط نذكر منها بالخصوص:

- التثبت من مدى ملائمة القوائم المالية المودعة لدى هيئة السوق المالية من قبل شركات المساهمة العامة للمعايير المحاسبية الجاري بها العمل ومطابقتها عند وجود أخطاء أو نقائص بمد الهيئة بالإيضاحات أو البيانات التصحيحية أو التكميلية اللازمة لنشرها للعموم.

- دعم التخصص في مجال مراقبة المعطيات المحاسبية الواردة بنشرات الإصدار المعدة من قبل الشركات التي تطرح أوراقا أو أدوات مالية للمساهمة العامة والمقدمة لهيئة السوق المالية لطلب التأشير عليها قصد رصد النقائص المحتملة.

- التثبت من احترام مشاريع قرارات الجلسات العامة ذات العلاقة بالميدان المحاسبي والجبائي للقوانين الجاري بها العمل.

كما حرصت مصالح الهيئة على دراسة المعلومات المالية المقدمة للعموم لرصد الإخلالات والنقائص التي تفقد المعلومة المالية والمحاسبية أهميتها وجودتها. كما ألزمت الهيئة الشركات المعنية بواجب الإفصاح المحمول عليها حفاظا على مستوى الشفافية ودعما لجودة المعلومة لضبط القيمة الاقتصادية للمؤسسات باعتماد القوائم المالية والمعلومات المنشورة.

وتتولّى هيئة السوق المالية في حال عدم وضوح المعلومات المنشورة من قبل شركات المساهمة العامة القيام بمطالبتها بإمداد الهيئة بأية مستندات أو معلومات إضافية لتتلافى النقائص المسجلة أو بنشر إعلان توضيحي لتبيان أوجه القصور.

1 - دعم الشفافية من قبل هيئة السوق المالية

دعت هيئة السوق المالية الشركات المدرجة إلى دعم الشفافية خاصة في مجال الإفصاح عن نتائجها المالية وعن التطورات الجوهرية المتعلقة بنشاطها فور حدوثها بما يخدم مصالح المساهمين والعموم. وركّزت الهيئة جهودها خلال سنة 2012 على التدقيق في المعلومات المالية المقدمة للعموم وعلى ضمان الحماية الكافية للمستثمرين من خلال مراقبة مشاريع اللوائح والقوائم المالية السنوية والوسيطات والتقارير السنوية لشركات المساهمة العامة.

1 - مراقبة مشاريع اللوائح المقترحة :

رصدت مصالح الهيئة خلال مراقبة وتحليل مشاريع اللوائح المقترحة من قبل شركات المساهمة العامة على جلساتها العامة جملة من النقائص والإخلالات نذكر منها :

- اقتراح شركة لمشروع لائحة لعرضها على جلسة عامة خارقة للعادة تمنح بموجبها لمجلس إدارتها صلاحيات عامة قصد الترفيع في رأس مالها. وقد ذكرت الهيئة الشركة المعنية بأنه عملاً بأحكام الفصل 294 من مجلة الشركات التجارية فإن التفويض المسند من الجلسة العامة الخارقة للعادة لمجلس الإدارة يقتصر على تحقيق الزيادة في رأس مال الشركة وهو تفويض تنفيذ و ليس تفويض سلطة قرار.

كما انه يعتبر لاغيا كل تنصيب يتم إدراجه بالعقد التأسيسي بمنح لمجلس الإدارة صلاحيات عامة في اتخاذ قرار الزيادة في رأس المال.

- تولت شركة عرض مشروع لائحة على الجلسة العامة الخارقة للعادة اعتبرت بموجبه أنّ قرار اصدار قرض رقاعي قابل للتحويل إلى أسهم ينتج عنه الترفيع آليا في رأس مال الشركة. وقد لفتت الهيئة نظر الشركة المعنية إلى انه لا يمكن اعتبار هذا القرار ترفيعا في رأس المال قبل مرحلة تحويل الرقاع إلى أسهم اعتبارا أنّ خيار التحويل من عدمه يعود إلى إرادة مالكي الرقاع ووفق شروط وأسس التحويل المضبوطة بعقد إصدار الرقاع حسب مقتضيات الفصل 342 من مجلة الشركات التجارية.

- اقترحت شركة مشروع لائحة لعرضها على جلستها العامة الخارقة للعادة وذلك لتحسين قانونها الأساسي تطبيقا لأحكام قانونية وترتيبية وقد فوّض مجلس الإدارة كل الصلاحيات لاتخاذ الإجراءات اللازمة وفي هذا الإطار ذكرت الهيئة الشركة المعنية بمقتضيات الفصل 291 من مجلة الشركات التجارية الذي ينص على أنّ العقد التأسيسي في صيغته المعدلة يعرض على مصادقة أول جلسة عامة قادمة.
- اقترحت إحدى الشركات لائحة تتعلق بتخصيص النتائج الخاصة بسنة 2011 ولكن دون اضافة النتائج المؤجلة من السنوات المحاسبية السابقة وهو ما يتعارض مع أحكام الفصل 287 من مجلة الشركات التجارية. وقد طالبت الهيئة الشركة المعنية بمراجعة مشروع اللائحة المقترحة.

- اقترحت إحدى الشركات فيما يتعلق بتخصيص النتائج المتعلقة بسنة 2011 مشروع لائحة لعرضها على الجلسة العامة العادية تمت فيها الإشارة إلى أنّ الأرباح القابلة للتوزيع تتكون من النتيجة المحاسبية لسنة 2012 ومداخل متعلقة بعود بيع. وقد بيّنت الهيئة للشركة المعنية أن مشروع اللائحة المذكور مخالف لمقتضيات الفقرتين 40 و42 من الأمر عدد 2459 لسنة 1996 المؤرخ في 30 ديسمبر 1996 يتعلّق بالمصادقة على الإطار المرجعي للمحاسبة.

• اقترحت شركة مشروع لائحة لعرضها على الجلسة العامة العادية تتضمن تخصيص نسبة من منح الاصدار ضمن الأرباح غير القابلة للتوزيع ورصدها في مرحلة ثانية لتغطية المخاطر. وقد لفتت الهيئة نظر الشركة المعنية إلى أن استعمال الاحتياطات لتغطية المخاطر لا يعكس القيمة الحقيقية للنتائج المحققة عموماً. ونعد هذه المعالجة المحاسبية مخالفة لمقتضيات النظام المحاسبي للمؤسسات في مادة قياس النتائج.

• تولت شركة تقديم لائحة لعرضها على الجلسة العامة العادية للمصادقة على القوائم المالية المجمعة مصحوبة بتقرير مراقبي الحسابات لا يحتوي على رأي صريح حول القوائم المالية وفقاً لمعايير التدقيق وهو ما يتعارض مع أحكام الفصلين 269 و471 من مجلة الشركات التجارية. لذلك لفتت الهيئة نظر الشركة المعنية إلى أن التقرير المذكور يعتبر باطلاً وملغى طبقاً لمقتضيات الفصل 269 المذكور أعلاه.

• اقترحت إحدى الشركات فيما يتعلق بتخصيص نتائج سنة 2011 إضافة فائض القيمة الذي وقع تحقيقه إثر بيع الشركة لأسهمها في إطار برنامج إعادة شراء الشركة لأسهمها وهو مخالف لمقتضيات المعيار المحاسبي عدد 2 المتعلق بالأموال الذاتية. ولتصحيح الوضع دعت الهيئة الشركة المعنية باتخاذ الإجراءات اللازمة للامتثال للقوانين الجاري بها العمل.

• عرضت شركتان على مصالح هيئة السوق المالية مشروع لائحة سيتم تقديمها إلى الجلسة العامة الخارفة للعادة تقترحان بمقتضاها الترفيع في رأس المال. إلا أن المبلغ المقترح في عملية الترفيع من شأنه أن يولد "كسوراً" في الأوراق المالية المزمع إصدارها. لذلك دعت الهيئة المؤسستين المعنيتين إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لتلافي هذا الخلل.

وإثر التثبت من احترام مشاريع اللوائح المقترحة على الجلسة العامة للمساهمين والمودعة لدى هيئة السوق المالية للقوانين الجاري بها العمل، رصدت مصالح الهيئة جملة من الاخلالات . ووجهت إلى الشركات المعنية الملاحظات التالية :

- ضرورة التنصيص صراحة على تصويت الجلسة العامة العادية للمصادقة على حسابات السنة المنقضية وعدم الاكتفاء بقراءة تقرير مراقب الحسابات.
- إصلاح الأخطاء الحسابية الموجودة في مشاريع قرارات الجلسات العامة لتخصيص النتائج وقرارات الترفيع في رأس مال الشركات.
- ضرورة تجنب اعتماد تأويلات غير مدعّمة قانونيا كقرارات التفويض من الجلسة العامة الخارقة للعادة للسلطات اللازمة لغرض تحقيق الترفيع في رأس مال الشركة للرئيس المدير العام.
- ضرورة احترام الشركات للالتزامات التي تعهدت بها ضمن نشرات الإصدار المعدة من قبلها بهدف إدراج أسهمها ببورصة الأوراق المالية بتونس ومن ضمن هذه الالتزامات على سبيل الذكر الترفيع في رأس المال.
- ضرورة التنصيص على مصادقة الجلسة العامة العادية على الاتفاقيات المذكورة بالتقرير الخاص لمراقب الحسابات وتجنب الاكتفاء بالتنصيص على موافقة الجلسة على التقرير المذكور.

2 - مراقبة القوائم المالية :

1-2 المراقبة المحاسبية للقوائم المالية :

قامت هيئة السوق المالية خلال سنة 2012، بمراقبة مدى شمولية وتوافق المعلومة المالية المنشورة في القوائم المالية مع الإيضاحات المرفقة لها إضافة إلى التدقيق في مبررات تغيير بعض عناوين القوائم المالية المتعلقة بالسنة المنقضية. وأثر التحليل تم رصد النقائص التالية :

- تقديم شركة لقوائمها المالية متضمنة لإعادة تقييم لأسهمها خلافا لمقتضيات الفقرة 9 للمعيار المحاسبي عدد 2 المتعلق بالأموال الذاتية دون احترام أحكام معيار المحاسبة المتعلق بالأموال الذاتية (المعيار المحاسبي 2) والذي يقتضي تسجيل تكلفة اقتناء شركة لأسهمها الذاتية في "عنوان منفصل" بطرح رصيد المساهمين حتى

إعادة بيع أو إلغاء الأسهم المشار إليها آنفا. وينتج عن هذه الممارسات تقديم صورة غير صادقة للأموال الذاتية للشركة المعنية لذلك دعت الهيئة إلى التقيد بمقتضيات المعيار المذكور أعلاه.

• تقديم شركة مدرجة بالبورصة لقوائم مالية مجمعة بالاعتماد على قوائم مالية فردية لفروعها لم يقع المصادقة عليها في الجلسات العامة خلافا لمقتضيات الفصل 471 من مجلة الشركات التجارية. لذلك طلبت الهيئة من الشركة المعنية تسوية هذه الوضعية.

• تم لفت نظر شركة مدرجة بالبورصة أنه لا يمكنها إمتلاك مساهمات في شركة أسهم أخرى تكون مساهمة في رأس مالها بنسبة تفوق عشرة بالمائة وذلك وفقا لاحكام الفصل 466 من مجلة الشركات التجارية.

• تقديم شركة مدرجة بالبورصة لقائمة نتائجها متضمنة مقاصة بين بنود الأعباء وبنود الإيرادات وهو مخالف للمعيار العام للمحاسبة. لذلك دعت الهيئة الشركة للتقيد بالمعايير المحاسبية.

• تقديم شركة مدرجة بالبورصة لقوائمها المالية متضمنة بندا خاصا باحتياطي الاستثمار وقع طرحه من النتيجة المحاسبية دون أن تقع المصادقة عليه في الجلسة العامة للشركة وذلك لاعتبارات جبائية وهو ما من شأنه التأثير على قياس المردودية المنشورة في القوائم المالية للشركة. حيث لا تعكس صورة صادقة لنسق نتائجها. لذلك أكدت الهيئة على وجوب إعادة نشر القوائم المالية دون اعتبار هذه العملية وعرض كل عملية تخصيص للنتائج للمصادقة عليها من قبل الجلسة العامة المقبلة.

• اثر مراجعة تقرير مراقبي حسابات شركة مدرجة بالبورصة. تبين أنها قامت بإقتناء أسهمها لتعديل أسعارها في السوق إلا أن مدة مسك الشركة لاسهمها تجاوزت الثلاث سنوات وهو مخالف لأحكام الفصل 19 من القانون عدد 117 لسنة 1994 المؤرخ في 14 نوفمبر 1994. لذلك دعت الهيئة الشركة المعنية لاتخاذ الاجراءات اللازمة لتسوية هذه الوضعية.

• قامت شركة مدرجة بالبورصة بتقديم قوائمها المالية متضمنة لمصاريف أولية وقع تقييدها في أصول الموازنة باعتبارها أعباء مؤجلة حيث لم يقع استيعابها في مدة فاقت ثلاث سنوات أي منذ سنة 2008 وهو مخالف للفقرة 23 من المعيار المحاسبي عدد 10 الذي ينص على ان المدة القصوى للاستيعاب

لا تتجاوز 3 سنوات ابتداء من السنة المحاسبية التي وقع فيها التقييد اذا حققت الشركة ارباحا وقد تصل إلى 5 سنوات على أقصى تقدير في غياب تحقيق أرباح. وهو من شأنه التأثير على قياس مردودية الشركات المعنية ونتائجها المحاسبية المضمنة بالقوائم المالية. لذلك دعت الهيئة الشركة المعنية لاتخاذ الاجراءات اللازمة طبقا للأحكام القانونية الجاري به العمل.

• رصدت الهيئة عند الاطلاع على تقرير مراقب حسابات شركة مساهمة عامة ان مجموع أموالها الذاتية كان دون نصف رأس المال نتيجة الخسائر المسجلة، إلا أن الشركة لم تتول تفعيل قرار الترفيع في رأس المال المتخذ منذ سنة 2008 مخالفة بذلك احكام الفصل 388 من مجلة الشركات التجارية الذي ينصّ على انه يجب على مجلس الإدارة أو هيئة الإدارة الجماعية خلال الأربعة أشهر الموالية لتاريخ المصادقة على الحسابات التي أظهرت أن أموالها الذاتية أصبحت دون نصف رأس مالها نتيجة الخسائر أن يدعو الجلسة العامة الخارقة للعادة للإنعقاد لتقرير ما إذا كان يتعين حل الشركة. ويجب على الجلسة العامة الخارقة للعادة إذا لم تقرر حل الشركة وفي أجل سنة من تاريخ معاينة الخسائر أن تخفض من رأس مال الشركة بمقدار يساوي على الأقل مقدار الخسائر أو أن تجري زيادة في رأس المال المذكور يضاهاى على الأقل نفس قيمة هذه الخسائر. وتبعاً لذلك طلبت الهيئة من الشركة المعنية تطبيق أحكام الفصل المذكور.

• في اطار تطبيق المنشور عدد 2 للبنك المركزي التونسي لسنة 2012 الذي يوجب على مؤسسات القرض تكوين مدخرات ذات صبغة عامة تسمى "مدخرات جماعية" لاحظت الهيئة أن رأي مراقب الحسابات لثلاث شركات مدرجة بالبورصة لا يتضمن رأي صريح حول مدى تطابق المدخرات الجماعية والمخاطر المرتبطة بالالتزامات الشركات والمفترض تغطيتها. لذلك دعت الهيئة الشركات المعنية ومراقبي الحسابات إلى التقييد بأحكام المنشور المذكور أعلاه.

• تم رصد بعض الممارسات تتعلق بالمعالجة المحاسبية لانعكاس تقلبات سعر الصرف المتعلق بالعمليات بالعملة الاجنبية وقيسها وعرضها ضمن القوائم المالية وطرق استهلاك فارق التحويل والتي لا تتم وفقاً لأحكام

معيار المحاسبة المتعلق بالعمليات بالعملة الأجنبية مما من شأنه التأثير على قياس نتائج الشركات المعنية وعلى عرضها صلب القوائم المالية (المعيار المحاسبي 15). لذلك دعت الهيئة الشركة المعنية لاتخاذ الاجراءات اللازمة طبقا للأحكام القانونية الجاري بها العمل.

• تولت بعض الشركات إعادة تقييم أصول ثابتة مادية خلافا لأحكام معيار المحاسبة المتعلق بالأصول الثابتة المادية مما من شأنه تضخيم الأموال الذاتية للشركات المعنية وتقليص نتائجها خاصة الجبائية (المعيار المحاسبي 5). لذلك دعت الهيئة الشركة المعنية لاتخاذ الاجراءات اللازمة لتسوية هذه الوضعية.

• لا تحتوي القوائم المالية السنوية لبعض الشركات على معطيات مقارنة وفقا لأحكام المعيار العام للمحاسبة وهو ما لا يعكس تطور الوضعية المالية للشركة من سنة إلى أخرى (المعيار المحاسبي 1). لذلك دعت الهيئة الشركة المعنية لاتخاذ الاجراءات اللازمة طبقا للأحكام القانونية الجاري به العمل.

• لا تحتوي القوائم المالية الوسيطة لبعض الشركات على معطيات مقارنة وفقا لأحكام معيار المحاسبة المتعلق بالقوائم المالية الوسيطة (المعيار المحاسبي 19) وينتج عن هذه الممارسات تقديم صورة لا تعكس الوضعية المالية ونتائج الشركات خلال السنة المالية. لذلك دعت الهيئة الشركات المعنية لاتخاذ الاجراءات اللازمة لتسوية هذه الوضعية.

• تم رصد بعض الممارسات تتعلق بالمعالجة المحاسبية من قبل بعض شركات التأمين وإعادة التأمين للموارد التي عهدت لها من ميزانية الدولة أو من مصادر خارجية خلافا لأحكام معيار المحاسبة المتعلق بضبط القوائم المالية لمؤسسات التأمين وإعادة التأمين (المعيار المحاسبي 26) حيث لا يتم تسجيل هذه الموارد في عنوان منفصل مما لا يمكن من تقديم صورة صادقة لموارد الشركات المعنية. لذلك دعت الهيئة الشركة المعنية لاتخاذ الاجراءات اللازمة طبقا للأحكام القانونية الجاري بها العمل.

• لا تعتمد بعض شركات التأمين وإعادة التأمين مبدأ المحاسبة بالعملات المتعددة وفقا لأحكام معيار المحاسبة المتعلق بالرقابة الداخلية والتنظيم المحاسبي في مؤسسات التأمين وإعادة التأمين (المعيار المحاسبي 27).

وهذه الممارسات لا تمكّن الشركات من المتابعة الدقيقة لتغير سعر العملات الأجنبية بشكل آلي. لذلك دعت الهيئة الشركات المعنية لاتخاذ الاجراءات اللازمة لتسوية هذه الوضعية.

2-2 - الإيضاحات الناقصة في القوائم المالية

تعتبر الإيضاحات حول القوائم المالية جزءاً لا يتجزأ منها حيث لا يمكن أن تفهم هذه القوائم دون هذه الإيضاحات. ويجدر التذكير أنّ النظام المحاسبي قد ضبط الحد الأدنى لفحواها. كما أنّها تقدم تفصيلاً وخبيراً للمبالغ الواردة بالقوائم المالية وكل المعلومات الإضافية المفيدة لمستعملي المعلومة المحاسبية والتي من شأنها أن تدعم الدلالة والمعلومة الآمنة.

ورصدت الهيئة إثر التدقيق في القوائم المالية النهائية لسنة 2011 لشركات المساهمة العامة عديد الاخلالات والنقائص على مستوى تقديم الايضاحات المتعلقة بالقوائم المالية.

2-2-1 القوائم المالية للبنوك وشركات الإيجار المالي :

لاحظت مصالح هيئة السوق المالية من خلال اعمال المراقبة للقوائم المالية غياب الايضاح المتعلق ب :

• تقسيم المستحقات على المؤسسات البنكيّة والماليّة طبقاً لمقتضيات الفقرة 33 من معيار المحاسبة المتعلق بضبط القوائم الماليّة للمؤسسات البنكيّة (معيار محاسبي 21) وذلك بالنسبة للقوائم الماليّة لبنكين؛ ويجب ان يتضمن هذا الايضاح تقسيم المستحقات المذكورة كما يلي:

- حسب المدّة المتبقية وذلك بالتمييز بين الآجال التالية: لغاية 3 أشهر ولأكثر من 3 أشهر وأقل من سنة ولأكثر من سنة وأقل من 5 سنوات وأكثر من 5 سنوات وعند الاقتضاء لمدّة غير محددة.

- حسب نوعيّة العلاقة: مؤسسات مرتبطة ومؤسسات مشتركة ومؤسسات مزدوجة وغيرها.

- حسب قابلية تمتعها أو عدمها بإعادة التمويل من قبل البنك المركزي.

- حسب ما إذا كانت مجسدة أم لا بسندات السوق مابين البنوك.
- تقسيم المستحقات على الحرفاء طبقا لمقتضيات الفقرة 33 من معيار المحاسبة المتعلق بضبط القوائم المالية للمؤسسات البنكية (معيار محاسبي 21) وذلك فيما يخص القوائم المالية لبنكين؛
 - حركة المستحقات المشكوك في تحصيلها على الحرفاء والمدخرات الموافقة لها خلال السنة المحاسبية طبقا لمقتضيات الفقرة 33 من معيار المحاسبة المتعلق بضبط القوائم المالية للمؤسسات البنكية (معيار محاسبي 21) وذلك بالنسبة للقوائم المالية لبنك؛ ويجب ان يتضمن هذا الايضاح ما يلي :
 - البالغ عند ختم السنة المحاسبية السابقة وارتفاعات (مخصصات) السنة المحاسبية الجارية ونقصها (استردادات) السنة المحاسبية الجارية والبالغ عند ختم السنة المحاسبية الجارية.
 - مبلغ المستحقات المشكوك في تحصيلها على الحرفاء عند ختم السنة التي لم تقيد فوائدها ضمن إيرادات السنة ومبلغ هذه الفوائد.
 - وعند الاقتضاء مبلغ القروض الممنوحة من الموارد الخصوصية والتي لا يتحمل فيها البنك أية مخاطر مهما كان نوعها وكذلك مبلغ القروض الممنوحة من الموارد الخصوصية والتي لم يتحصل البنك في شأنها على موافقة الممولين.
 - تقسيم سندات المتاجرة وسندات التوظيف طبقا لمقتضيات الفقرة 33 من معيار المحاسبة المتعلق بضبط القوائم المالية للمؤسسات البنكية (معيار محاسبي 21) وذلك بالنسبة للقوائم المالية لبنكين؛ ويجب ان يكون هذا التقسيم على النحو التالي :
 - سندات مدرجة وغير مدرجة بالسوق المالية
 - سندات مصدرة من قبل الهياكل العمومية وسندات مصدرة من قبل المؤسسات المرتبطة وسندات مصدرة من قبل المؤسسات المشتركة والمؤسسات المزدوجة وبقية السندات.

- سندات ذات دخل قار وسندات ذات دخل متغيّر
- مبلغ فوائض القيمة الكامنة على سندات التوظيف والموافقة للفرق بين القيمة المتوقعة للمداولة (أو قيمة السداد) وتكلفة الشراء.
- تقييد محفظة الاستثمار طبقاً لمقتضيات الفقرة 33 من معيار المحاسبة المتعلق بضبط القوائم المالية للمؤسسات البنكيّة (معيار محاسبي 21)، فيما يتعلق بالقوائم المالية لبنكين، وخاصة :
- الحركة حسب فئة السندات المرتبة ضمن محفظة الاستثمار والمخصصات الموافقة لها خلال السنة المحاسبية: المبالغ عند ختم السنة المحاسبية السابقة وشراءات السندات والتفويت فيها وتحويلها وكذلك مخصصات المدخرات واسترداداتها والمبالغ عند ختم السنة المحاسبية الحالية.
- تفصيل السندات بين المدرجة بالسوق المالية وغير المدرجة.
- قائمة المؤسسات التابعة مع ذكر الاسم والمقر ونسبة رأس المال المملوكة ومبالغ الأموال الذاتية ونتيجة آخر سنة محاسبية لكل واحدة منها.
- تقييد الأصول الثابتة المادية وغير المادية طبقاً لمقتضيات الفقرة 33 من معيار المحاسبة المتعلق بضبط القوائم المالية للمؤسسات البنكيّة (معيار محاسبي 21) بالنسبة للقوائم المالية لبنكين وخاصة تفصيل الأصول الثابتة المادية وغير المادية حسب أهم أنواعها وحركات تقييمها الإجمالية والاستهلاكات خلال السنة وذلك بالفصل بين الأصول في طور الإنشاء والأصول تحت عقد إيجار المسترجعة وبقية الأصول: المبالغ الإجمالية والاستهلاكية والمدخرات عند ختم السنة المحاسبية السابقة والحركات خلال السنة المحاسبية الحالية ومخصصات الاستهلاكات والمدخرات والاستردادات التي تمّ القيام بها خلال السنة المحاسبية والمبالغ الإجمالية والاستهلاكات والمدخرات المتراكمة والمبالغ الصافية عند ختم السنة المحاسبية الحالية.

• تفصيل ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية طبقا لمقتضيات الفقرة 33 من معيار المحاسبة المتعلق بضبط القوائم المالية للمؤسسات البنكية (معياري محاسبي 21) وذلك فيما يخص القوائم المالية لبنكين؛ ويجب ان يكون هذا التفصيل :

- حسب المدة المتبقية مع التمييز بين الآجال التالية : لغاية 3 أشهر ولأكثر من 3 أشهر وأقل من سنة ولأكثر من سنة وأقل من 5 سنوات وعند الاقتضاء لمدة غير محددة.

- حسب نوعيّة العلاقة : مؤسسات مرتبطة ومؤسسات مشتركة ومؤسسات مزدوجة وغيرها.

- حسب ما إذا كانت مجسدة أم لا بسندات السوق ما بين البنوك.

• تفصيل ودائع الحرفاء وأموالهم طبقا لمقتضيات الفقرة 33 من معيار المحاسبة المتعلق بضبط القوائم المالية للمؤسسات البنكية (م م 21) بالنسبة للقوائم المالية لثلاثة بنوك؛ ويجب ان يكون هذا التفصيل :

- حسب المدة المتبقية وذلك بالتمييز بين الآجال التالية : لغاية 3 أشهر ولأكثر من 3 أشهر وأقل من سنة ولأكثر من سنة وأقل من 5 سنوات وأكثر من 5 سنوات وعند الاقتضاء لمدة غير محددة.

- حسب نوعية العلاقة : مؤسسات مرتبطة ومؤسسات مشتركة ومؤسسات مزدوجة وغيرها وحرفاء آخرون.

• تفصيل الاقتراضات المجسدة بسندات والأموال المقترضة الأخرى طبقا لمقتضيات الفقرة 33 من معيار المحاسبة المتعلق بضبط القوائم المالية للمؤسسات البنكية (معياري محاسبي 21) فيما يتعلق بالقوائم المالية لثلاثة بنوك؛ ويجب ان يكون هذا التفصيل :

- حسب المدة المتبقية وذلك بالتمييز بين الآجال التالية: لغاية 3 أشهر ولأكثر من 3 أشهر وأقل من سنة ولأكثر من سنة وأقل من 5 سنوات ولأكثر من 5 سنوات.

- حسب نوعيّة العلاقة: مؤسسات مرتبطة ومؤسسات مشتركة ومؤسسات مزدوجة وبقية الممولين.

2-2-2 القوائم المالية لمؤسسات التأمين وإعادة التأمين :

رصدت مصالح هيئة السوق المالية من خلال اعمال المراقبة للقوائم المالية غياب الايضاح المتعلق بـ :

- جدول التعهدات المقبولة والمقدمة طبقا لمقتضيات الفقرات 45 إلى 48 من معيار المحاسبة المتعلق بضبط القوائم المالية لمؤسسات التأمين وإعادة التأمين (معيار محاسبي 26) وذلك فيما يتعلق بالقوائم المالية لشركة تأمين.

- تقسيم المستحقات والديون طبقا لمقتضيات الفقرة 77 من معيار المحاسبة المتعلق بضبط القوائم المالية لمؤسسات التأمين وإعادة التأمين (معيار محاسبي 26) حسب المدة المتبقية للمستحقات والديون مع التمييز بين الحصة التي تقل عن سنة والحصة التي تفوق سنة وتقل عن خمس سنوات والحصة التي تفوق خمس سنوات وذلك بالنسبة للقوائم المالية لشركتي تأمين.

- المساهمات فيما يتعلق بالقوائم المالية لثلاث شركات تأمين وإعادة تأمين. و يجب ان يبرز هذا الايضاح:

- مبلغ المساهمات والحصص في المؤسسات المرتبطة وقائمة الفروع والمساهمات مع ذكر الاسم والمقر والنسبة المئوية من رأس المال الممتلك ومبلغ الاموال الذاتية ومبلغ نتائج آخر سنة محاسبية تم ختمها لهذه الفروع طبقا لمقتضيات الفقرة 78 من معيار المحاسبة المتعلق بضبط القوائم المالية لمؤسسات التأمين و إعادة التأمين (معيار محاسبي 26).

- التوزيع بين التوظيفات الممثلة للمدخرات الفنية والتوظيفات غير الممثلة لها بحسب كل صنف من أصناف التوظيفات وذلك طبقا لمقتضيات الفقرة 48 من معيار المحاسبة المتعلق بالتوظيفات في مؤسسات التأمين و/أو إعادة التأمين (معيار محاسبي 31).

- الأموال الذاتية طبقا لمقتضيات الفقرة 79 من معيار المحاسبة المتعلق بضبط القوائم المالية لمؤسسات التأمين وإعادة التأمين (معيار محاسبي 26) وذلك فيما يخص القوائم المالية لشركة تأمين.

- تصنيف أعباء التوظيفات وإيراداتها وتحديد جزء من هذه الإيرادات والأعباء المتعلقة بالمؤسسات المرتبطة أو ذات صلة مساهمة طبقا لمقتضيات الفقرة 85 من معيار المحاسبة المتعلق بضبط القوائم المالية لمؤسسات التأمين وإعادة التأمين (معيار محاسبي 26) والملحق عدد 11 من المعيار المذكور وذلك بالنسبة للقوائم المالية لشركة تأمين.
- توزيع أقساط التأمين الإجمالية الصادرة بحسب المناطق الجغرافية التي تعتبرها المؤسسة مهمة بالنظر إلى نشاطها طبقا لمقتضيات الفقرة 94 من معيار المحاسبة المتعلق بضبط القوائم المالية لمؤسسات التأمين وإعادة التأمين (معيار محاسبي 26) وذلك فيما يخص القوائم المالية لشركة تأمين
- جدول إعادة معالجة النتيجة المحاسبية للحصول على النتيجة الجبائية وذلك طبقا لمقتضيات الفقرة 96 من معيار المحاسبة المتعلق بضبط القوائم المالية لمؤسسات التأمين وإعادة التأمين (معيار محاسبي 26) وذلك فيما يتعلق بالقوائم المالية لثلاثة شركات تأمين وإعادة التأمين.
- جدول التدفقات النقدية و المتعلق بتحديد مكونات السيولة وما يعادلها والطريقة المعتمدة لتحديد ذلك طبقا لمقتضيات الفقرة 100 من معيار المحاسبة المتعلق بضبط القوائم المالية لمؤسسات التأمين وإعادة التأمين (معيار محاسبي 26) وذلك بالنسبة للقوائم المالية لشركة تأمين.
- جدول الانتقال من الأعباء حسب طبيعتها إلى الأعباء حسب وجهتها أو بالعكس وكذلك مفاتيح التوزيع المعتمدة وذلك طبقا لمقتضيات الفقرة 35 من معيار المحاسبة المتعلق بالأعباء الفنية في مؤسسات التأمين وإعادة التأمين (معيار محاسبي 30) وذلك فيما يخص القوائم المالية لثلاث شركات تأمين وإعادة التأمين.

3-2-2 القوائم المالية للشركات الاخرى

لاحظت مصالح هيئة السوق المالية من خلال اعمال المراقبة للقوائم المالية لغياب الايضاح المتعلق بـ :

- الوقائع التي جرت بين تاريخ ختم السنة المحاسبية وتاريخ نشر القوائم المالية وفقا لمقتضيات الفقرة 36 من معيار المحاسبة المتعلق بالاحتمالات والوقائع اللاحقة لتاريخ الختم (معيار محاسبي 14) وذلك فيما يتعلق بالقوائم المالية لستة عشر شركة.

- جدول التعهدات وفقا لمقتضيات معيار المحاسبة المتعلق بالاحتمالات والوقائع اللاحقة لتاريخ الختم (معيار محاسبي 14) وذلك بالنسبة للقوائم المالية لسبع شركات.
- تفريق للأعباء حسب وجهتها وفقا لمقتضيات الفقرة 52 من المعيار العام للمحاسبة (معيار محاسبي 01) والنموذج الموجود في الملحق 7 من المعيار المذكور وذلك فيما يخص القوائم المالية لسبعة عشر شركة.
- الأرصدة الوسيطة للتصرف وفقا لمقتضيات الفقرة 56 من المعيار العام للمحاسبة (معيار محاسبي 01) و النموذج الموجود في الملحق 8 من المعيار المذكور وذلك فيما يتعلق بالقوائم المالية لسبعة عشر شركة.
- الاطراف المرتبطة طبقا لمقتضيات معيار المحاسبة المتعلق بالمعلومات حول الأطراف المرتبطة (معيار محاسبي 39) وذلك فيما يخص القوائم المالية لعشرة شركات.
- التقريب بين مبالغ السيولة الواردة في جدول التدفقات النقدية من جهة وفي الموازنة من جهة أخرى وفقا لمقتضيات الفقرة 67 من المعيار العام للمحاسبة (معيار محاسبي 01) وذلك بالنسبة للقوائم المالية لشركتين.
- تفصيل وتحليل للمبالغ الواردة في جدول التدفقات النقدية وفقا لمقتضيات الفقرة 70 من المعيار العام للمحاسبة (معيار محاسبي 01) وذلك فيما يتعلق بالقوائم المالية لثلاث شركات.
- العمليات التي تمت على الأموال الذاتية وخاصة الإيضاحات حول تطوراتها وتحديد مردودية السهم وفقا لمقتضيات الفقرة 83 من المعيار العام للمحاسبة (معيار محاسبي 01) وذلك فيما يخص القوائم المالية لتسع شركات.
- عمليات اقتناء الشركة لأسهمها الذاتية وفقا لمقتضيات الفقرة 19 من معيار المحاسبة المتعلق بالأموال الذاتية (معيار محاسبي 02) بالنسبة للقوائم المالية لأربع شركات وخاصة :
 - عدد أسهم كل صنف أعادت الشركة شراءها منذ تاريخ آخر موازنة والتمن المدفوع مع ذكر طبيعة المقابل وقيمهته وهدف إعادة الشراء إذا لم يدفع هذا الثمن نقدا (بغية تعديل أسعار البورصة أو تخفيض رأس المال غير المبرر بخسائر).

- عدد أسهم كل صنف أعيد بيعها منذ تاريخ آخر موازنة مع ذكر القيمة التي منحت لها والأسهم التي أعيد بيعها إثر ممارسة الإختيارات أو حقوق الشراء وطريقة الدفع (نقدا أو تعويضا أو تحويلا أو إلغاء رفاع).
- تأثير إعادة شراء وإعادة بيع الأسهم الذاتية على أسعار البورصة.
- النسبة المئوية للأسهم التي في حوزة الشركة بالمقارنة مع مجمل الأسهم المتداولة.

• الطرق المستعملة في معالجة المخزونات المتضمنة للتقييم ولعناصر التكلفة والتقسيم وتقييد المخزونات محاسبيا وفقا لمقتضيات الفقرة 44 من معيار المحاسبة المتعلق بالمخزونات (معيار محاسبي 04) وذلك فيما يخص القوائم المالية لأربع شركات.

• مصاريف ما قبل الاستغلال وخاصة وصفا لطبيعة وميادين أنشطة المؤسسة ولتاريخ دخولها الاستغلال التجاري الفعلي أو المحتمل وفقا لمقتضيات الفقرة 32 من معيار المحاسبة المتعلق بالأعباء المؤجلة (معيار محاسبي 10) وذلك بالنسبة للقوائم المالية لثلاث شركات.

• طريقة إستهلاك أرباح أو خسائر الصرف المؤجلة والمقيدة "بفارق التحويل" طبقا لمقتضيات الفقرة 24 من معيار المحاسبة المتعلق بالعمليات بالعملة الأجنبية (معيار محاسبي 15) وذلك فيما يتعلق بالقوائم المالية لشركتين.

• انعكاس الاقتناء والخروج من المؤسسات الفرعية على الوضعية المالية في تاريخ الختم وعلى نتائج السنة المحاسبية وكذلك على المبالغ المقابلة بالنسبة للسنة المحاسبية السابقة وذلك طبقا لمقتضيات الفقرة 26 من معيار المحاسبة المتعلق بالقوائم المالية المجمعة (معيار محاسبي 35) و ذلك فيما يخص القوائم المالية المجمعة لشركة.

3 - مراقبة القانون الأساسي للشركات :

تتولى هيئة السوق المالية القيام بدراسة تحليلية لجميع التعديلات المزمع إدخالها على العقد التأسيسي للشركة التي يقع عرضها على جلسات عامة غير عادية وتحرص على ضرورة تطابق مشروع العقد التأسيسي للشركة لأحكام مجلة الشركات التجارية.

II- مراقبة التقارير السنوية لشركات المساهمة العامة

يعتبر التقرير السنوي للشركات وثيقة واجب نشرها سنويا من قبل كل شركة مساهمة عامة. ولا يقتصر هذا التقرير على المعلومات المالية فحسب بل يشمل معلومات عامة كالتعريف بالشركة وقطاع نشاطها وأخرى ذات طابع خاص على غرار رأس مالها والتعريف بأعضاء مجلس ادارتها مع التذكير بأهم الأحداث التي شهدتها خلال السنة المنقضية.

ونظرا لأهمية المعلومات المفصح عنها واصلت هيئة السوق المالية خلال سنة 2012 حث شركات المساهمة العامة على الامتثال لأحكام الفصل 44 من ترتيبها المتعلق بالمساهمة العامة والذي ينص على فحوى ونموذج التقرير السنوي الواجب إعداده بغية التحقق من تقديم الشركات المذكورة لتقارير شاملة ووجيهة وذات جودة عالية من شأنها تدعيم أسس الشفافية في السوق المالية.

وقد شهدت سنة 2012 تحسنا طفيفا فيما يخص إيداع التقارير السنوية من قبل شركات المساهمة العامة. أمّا فيما يتعلق بالدرجة منها بالبورصة فقد امتثلت جميعها لهذا الواجب خلال هذه السنة مقابل 96 % في سنة 2011. وتم التركيز أثناء فحص التقارير السنوية للشركات على جودة وشمولية المعلومات المقدمة و مدى مطابقتها للملحق عدد 12 من ترتيب هيئة السوق المالية المذكور أعلاه.

وتجدر الإشارة الى أن التقارير السنوية لبعض الشركات (وخاصة منها غير المدرجة بالبورصة) ما تزال دون المستوى المأمول رغم الجهود المبذولة من قبل هيئة السوق المالية لتدارك هذه النقائص سواء بنشر بلاغات في نشرتها الرسمية أو بمراسلة الشركات للعنية

وأفرزت عمليات الفحص والتدقيق للتقارير السنوية النتائج التالية :

• بالنسبة للشركات المدرجة بالبورصة :

تراوحت نسبة الامتثال للأموذج عدد 12 الملحق بالفصل 44 من ترتيب هيئة السوق المالية المتعلقة بالمساهمة العامة فيما يتعلق بالإفصاح عن المعلومات الواجب ادراجها في التقارير السنوية للشركات المدرجة بالبورصة لهذه السنة :

• ما بين 100% و 70% بالنسبة لـ 22 شركة من بين الـ 57 المدرجة ؛

• ما بين 69% و 50% بالنسبة لـ 19 شركة ؛

• ما بين 49% و 30% بالنسبة لـ 11 شركة؛

• وأقل من 30% بالنسبة لـ 5 شركات الأخرى.

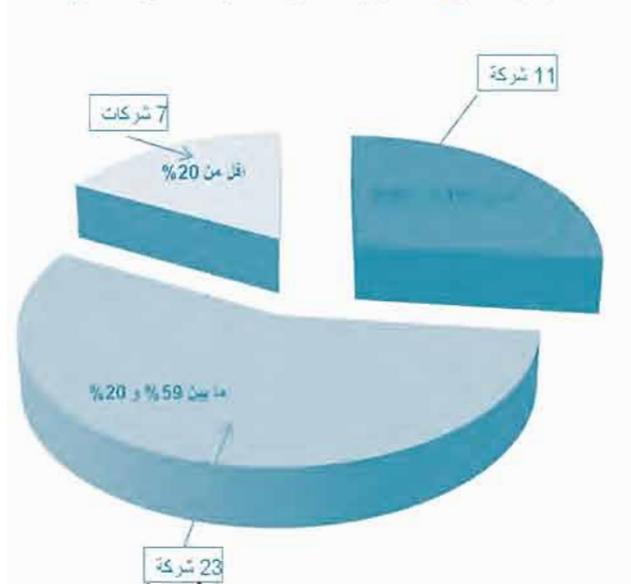


• بالنسبة للشركات غير المدرجة بالبورصة :

تراوحت نسبة الامتثال للأموذج عدد 12 الملحق بالفصل 44 من ترتيب هيئة السوق المالية المتعلق بالمساهمة العامة فيما يتعلق بالإفصاح عن المعلومات الواجب ادراجها في التقارير السنوية للشركات غير المدرجة بالبورصة والتي قامت بنشر تقاريرها السنوية هذه السنة :

- ما بين 100 % و 60 % بالنسبة لـ 11 شركة من بين الـ 41 شركة غير المدرجة ؛
- ما بين 59 % و 20 % بالنسبة لـ 23 شركة ؛
- وأقل من 20 % بالنسبة لـ 7 شركات الأخرى.

نسبة الامتثال للأموذج الوارد بالفصل 44 من ترتيب هيئة السوق المالية والمتعلق بالتقارير السنوية للشركات غير المدرجة



و فيما يلي أهم الأقسام الواجب ادراجها في التقرير السنوي و التي لم يتم احترامها من قبل أغلب الشركات المدرجة :

- الأحكام المطبقة على تسمية ونعويض أعضاء مجلس الإدارة أو مجلس المراقبة؛

- * أهم التفويضات لهياكل التسيير والإدارة من قبل الجلسة العامة والتي مازالت نافذة؛
- * نشاط الشركة في مجال البحث والتنمية.

III- دور الإفصاح المالي في ترشيد قرار الاستثمار في السوق المالية

يتعاطف دور المحاسبة بمختلف فروعها كنظام لإنتاج المعلومات ذات المنفعة النسبية من خلال إيصال المعلومات المالية الهامة لشرائح مختلفة وواسعة من المجتمع - سواء اتفقت مصالحهم أم تعارضت - مجسدة في شكل قوائم وتقارير مالية تعكس ما حدث في المنشآت الاقتصادية من أحداث متتالية وما له بالغ الأثر في اتخاذ القرارات الاقتصادية والاستثمارية. وانطلاقاً من أهمية القوائم المالية كمخرجات للنظام المحاسبي القائم في المنشأة يجب إعداد هذه القوائم على أسس تتفق مع متطلبات الإفصاح عن الأمور الغامضة ذات التأثير النسبي والهام في عملية اتخاذ القرار اعتباراً أنّ الغموض في المعلومات المتضمنة في هذه القوائم من شأنه أن يفقدها أهميتها وبالتالي التأثير على قرار الاستثمار الذي يعتبر من القرارات الهامة والخطيرة مما يستلزم توافر معلومات على درجة كبيرة من الدقة والموضوعية.

على ضوء ما تقدم تتضح مدى أهمية المعلومات المالية في ترشيد القرارات المتعلقة بتداول الأسهم ومدى اهتمام السوق المالية بتقديم أكثر معلومات ممكنة للايحاء بحاجات المستثمرين وهذا ما يميز أسواق الأوراق المالية في الدول المتقدمة عن نظيراتها في الدول النامية. لذلك حرصت هيئة السوق المالية، كما هو الشأن في الأسواق المالية المتقدمة، على إلزام الشركات التي تتداول أسهمها في البورصة بالإفصاح عن البيانات المالية وعن أية معلومات إضافية تكون ضرورية لطمأنة المساهمين على أموالهم وكيفية إدارتها داخل الشركات وتقليل المخاطر التي يتعرضون لها نتيجة سوء الإدارة. و حتى يكون لصغار المستثمرين دور فعال في الرقابة على أداء الشركات والزامها بتمكينهم من حضور الجلسات العامة فقد أكدت الهيئة على عدم تقييد حرية المساهمين في الاطلاع والاستفسار عن أية بيانات ومعلومات تحتويها هذه التقارير السنوية. ولتكون هذه المعلومات أكثر ملائمة لترشيد قرارات المساهم أكدت الهيئة على وجوب نشرها على فترات دورية قصيرة.

IV - مراقبة مصداقية المعلومات المالية عبر شبكة الإنترنت

في ظل التطور الحاصل في مجال تقنيات الاتصال الجديدة ولنشر المعلومة عبر الإنترنت دأبت العديد من الشركات على نشر معلوماتها المالية على الشبكة المذكورة. وقد اعترت هذا النشر بعض المشاكل التي تخوم حول مصداقية المعلومات المنشورة ومدى جودة التدقيق فيها.

ومن أهم العوائق التي تحدّ من مصداقية المعلومات المالية المنشورة عبر شبكة الانترنت وجود قدر غير متجانس من المعلومات المدقق وغير المدقق فيها مما قد يؤدي إلى تضليل القارئ وإيقاعه في الخطأ. كما تقوم بعض الشركات بنشر معلومات مالية غير خاضعة لفحص مدقق الحسابات وغير معدة وفق المعايير المحاسبية. كما قد يؤدي عرض بعض الشركات لمعلومات مقتبسة أو ملخصة بالقارئ إلى فهم خاطئ للوضع المالي للشركة نتيجة عدم ادراكه لتفاصيل البيانات المالية. وتتولّى بعض الشركات إعادة صياغة قوائمها المالية بطريقة قد تؤدي إلى تغيير تقدير الواقع الاقتصادي للشركة من قبل القارئ من شأنه أن يؤدي إلى اتخاذ قرار اقتصادي غير سليم.

وللحد من تلك المشاكل اتخذت هيئة السوق المالية إجراءات لعل من أهمها نشر المعلومة مباشرة في الصفحة الرئيسية لموقع الواب للهيئة. كما تم إخضاع المواقع الالكترونية الإعلامية والصحافة الالكترونية ذات العلاقة بمجال السوق المالية لمتابعة دقيقة من قبل الهيئة، قصد مراقبتها ومتابعة التجاوزات التي يمكن أن تصدر عنها.

V - حوكمة الشركات كأداة لضمان صحّة المعلومة المالية

تولّت هيئة السوق المالية خلال سنة 2012 مراقبة تركيبة مجالس إدارة المؤسسات البنكية استناداً إلى المنشور عدد 6 للبنك المركزي التونسي لسنة 2011 و المتعلق بدعم الحوكمة الرشيدة في مؤسسات القرض.

كما قامت الهيئة بالثبوت من مدى تطبيق الشركات لإجراءات انتخاب أعضاء مستقلين وانتخاب من يمثلون مصالح المساهمين عملاً بمقتضيات الفصل 40 من القانون عدد 65 لسنة 2001 المؤرخ في 10 جويلية 2001 كما تعمل الهيئة على تحقيق الهدف الأساسي من حوكمة الشركات وهو الحفاظ على مصالح المساهمين حيث تعني بهياكل الرقابة الموجودة وتعمل على تحسين الآليات التي تجعل الإدارة مسؤولة عن نتائج المؤسسة في ظل أسواق تنافسية.

وبادرت 11 شركة مدرجة بالبورصة بتعيين أعضاء مستقلين في مجلس الإدارة وفقاً لمقتضيات الفصل 40 من القانون المذكور أعلاه إلا أن طريقة تعيينهم اختلفت من شركة إلى أخرى، حيث اعتمدت بعض الشركات على طريقة التعيين المباشر في حين اعتمدت الشركات العمومية على دعوة العموم لتقديم ترشحات.

حماية المدّخرين

1 - حماية المدّخرين بمناسبة العمليات المالية :

ضمانا لشفافية السوق واحتراما لقواعد سيرها، تطالب هيئة السوق المالية الأشخاص الذين يعتزمون القيام بعمليات مالية (مستثمرين، أصحاب العروض، إلخ) بمدّها بالمعلومات والوثائق المتعلقة بتلك العمليات حتى تتمكّن من القيام بالرقابة الضرورية وبالتّثبت من مدى استجابتها للقوانين والتراتب الجاري بها العمل حماية لمصالح المدّخرين.

1 - تدخل الهيئة بمناسبة بيع الدولة التونسية لكتلة أسهم محل مصادرة :

في إطار التصرف في الأملاك والمساهمات المصادرة من قبل الدولة، قرّرت اللّجنة الوطنيّة للتّصرف في الأموال والممتلكات المعنيّة بالمصادرة أو الاسترجاع لفائدة الدولة² التفويت في المساهمة في رأس مال شركة "النقل للسيارات" المدرجة بالسوق الرئيسيّة لبورصة تونس.

وتتمثل العملية التي أشرف على تنفيذها بنك الأعمال التّونسي، في بيع كتلة أسهم تمثل المساهمة المباشرة وغير المباشرة الراجعة للدولة بموجب عملية المصادرة أي 60% من رأس مال الشركة المعنية، وقد أفضت هذه العملية إلى اختيار عرض مجموعة "Consortium Parenin-Poulina" واعتباره مقتني مؤقت.

وباعتبار أنّ اقتناء كتلة الأسهم المذكورة تمكّن المقتني من الحصول على حصّة تفوق 40% من حقوق الاقتراع المكونة لرأس مال الشركة المعنية، تقدم هذا المستثمر بطلب للهيئة قصد إعفائه من تقديم عرض لشراء بقيّة أسهم شركة "النّقل للسيّارات" التي ليست بحوزته سواء في صيغة عرض عمومي للشّراء أو في شكل إلزام بضمان دفع سعر محدّد طبقاً لأحكام القانون عدد 117 لسنة 1994 المؤرخ في 14 نوفمبر 1994.

وحيث أنّ امتلاك الدولة التّونسيّة لكتلة من الأسهم المعنيّة في شركة "النّقل للسيّارات" يعتبر عمليّة ذات طابع خصوصي لاندراجها في إجراءات المصادرة واسترجاع الممتلكات المنهوبة، إضافة إلى أنّ عمليّة اقتناء هذه الكتلة من قبل المجموعة سالفة الذّكر لا تمسّ من مصالح المساهمين في رأس مال شركة "النّقل للسيّارات"، قررت هيئة السوق المالية إعفاء المجموعة المذكورة من تقديم عرض لشراء بقيّة أسهم الشركة التي ليست بحوزتها سواء في صيغة عرض عمومي للشّراء أو في شكل إلزام بضمان دفع سعر محدّد.

2 - حماية الادخار بمناسبة تزامن عملية زيادة في رأس المال نقداً مع عملية إصدار قرض رقاعي:

أودعت شركة مدرجة بالبورصة لدى هيئة السوق المالية، قصد الحصول على التأشيرة مشروعياً نشرة إصدار تعلقت الأولى بعملية زيادة نقداً في رأس المال والثانية بعملية إصدار قرض رقاعي.

وقد ذكّرت الهيئة الشركة المعنية بأنّ الفصل 12 من مجلة الشركات التجارية "يحجّر على الشركات التي لم يحرر رأس مالها بالكامل إصدار سندات ديون"، كما سمح الفصل المذكور للشركات بالقيام بمثل هذه العمليّة "إذا كان المبلغ المتحصّل عليه مخصصاً لخصاص مقدار القيمة الاسمية لقروض متعلّقة بذمتها ولازالت تتداول في البورصة"، إلّا أنّ وضعية الشركة الطالبة لا تمكّنها من التمتع بهذا الاستثناء باعتبار أنه ليس لديها قروض رقاعيّة جارية.

واستنادا إلى أحكام الفصل 12 المذكور أعلاه، أعلمت الهيئة الشركة المعنية بالأمر بعدم إمكانية إصدار أي قرض رقاعي ما لم يتم استيفاء إجراءات عملية الزيادة في رأس المال نقدا من خلال الادلاء بشهادة صادرة عن المؤسسة المودعة لديها الأموال. طبقا لمقتضيات أحكام الفصل 304 من مجلة الشركات التجارية، تثبت إتمام عملية الاكتتاب ودفع الاموال في اطار عملية الزيادة في رأس المال. وعليه، فإن فترات الاكتتاب في كلتا العمليتين لا يمكن أن تكون متزامنة. وتبعا لذلك دعت الهيئة الشركة إلى تحديد الأولوية التي يجب منحها لإحدى العمليتين المزمع القيام بها.

3- حماية الادخار بمناسبة طلب ختم اكتتاب في قرض رقاعي قبل الأجل المحدد :

تقدمت شركة بطلب إلى الهيئة لتمكينها من ختم الاكتتاب في قرض رقاعي قبل الأجل المنصوص عليه صلب نشرة الاصدار المتحصلة على تأشيرة الهيئة، وفي حدود مبلغ أقل من مبلغ القرض موضوع نشرة الإصدار. ويجدر التذكير أنه تم التنصيص في نشرة الإصدار على إمكانية ختم الإكتتاب بدون سابق إعلام إذا تم اكتتاب المبلغ الأقصى للقرض كليًا (أي 30 مليون دينار).

وقد بينت الشركة أنه بتاريخ تقديم طلبها، تم اكتتاب الحد الأدنى لمبلغ القرض (أي 20 مليون دينار) وهي ترغب في الاكتفاء بهذا المبلغ باعتبار أنها تعزم القيام بعملية زيادة في رأس المال قبل موفى السنة الجارية.

وردًا على هذا الطلب، أعلمت الهيئة الشركة المعنية أن التغيير المقترح لا يؤثر على مصالح وحقوق الأشخاص الذين قد اكتتبوا في القرض ولا ينجر عنه زيادة في أعباء مالكي الرقاع، إلا أنه وبالرجوع إلى أحكام الفصل 33 من مجلة الالتزامات والعقود فإن التزام صاحب العرض الذي حدد أجلًا لقبوله، يبقى قائمًا إزاء الطرف الآخر حتى انقضاء الأجل فإن لم يأت به الجواب بالقبول في الأجل المذكور انفك التزامه.

واستنتجت الهيئة من خلال قراءة هذا الفصل، أن عملية التقليل من فترة الاكتتاب في القرض المذكور أعلاه من قبل الشركة المعنية يمكن أن تنجر عنها مسؤولية هذه الأخيرة.

وبالتالي، أشارت الهيئة على الشركة منح فترة إضافية لفائدة المدخرين في القرض الرقاعي، شريطة نشر بلاغ في الغرض لإعلام العموم بتغيير فترة الاكتتاب وقد اعتمدت الشركة هذا الحل.

II- حماية المدخرين بمناسبة مراقبة المتدخلين في السوق والتصرف الجماعي:

1 - مراقبة شركات الوساطة بالبورصة

تنشط بالسوق المالية التونسية حاليا 23 شركة وساطة بالبورصة منها 7 شركات متفرعة عن بنوك. وتشغل هذه الشركات تقريبا 567 شخصا.

وطبقا لأحكام الفصل 55 من القانون عدد 117 لسنة 1994 المؤرخ في 14 نوفمبر 1994 والمتعلق بإعادة تنظيم السوق المالية، فإنّ وسطاء البورصة هم الأشخاص المكلفون، دون سواهم، بتداول وتسجيل الأوراق المالية والحقوق المرتبطة بها والأدوات المالية ببورصة الأوراق المالية بتونس.

كما يمكنهم طبقا للتراتب الجاري بها العمل ممارسة أنشطة الاستشارة المالية والسعي المصفي المالي وإدارة محافظ الأوراق المالية الفردية وإدارة محافظ الأوراق المالية لفائدة مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية وتوظيف الأوراق والأدوات المالية وتغطية الإصدارات لفائدة المؤسسات العمومية أو الخاصة والتدخل للحساب الخاص ونشاط المؤسسة الراعية وكذلك نشاط مسك وحفظ الأوراق المالية لفائدة شركات المساهمة العامة.

وتجدر الإشارة في هذا الاطار إلى أنّ :

- 21 شركة وساطة بالبورصة تمارس نشاط التصرف في محافظ الأوراق المالية لفائدة الغير منها 18 شركة وساطة بالبورصة تتصرّف في 78 مؤسسة توظيف جماعي في الاوراق المالية.

- 10 شركات وساطة بالبورصة مرخص لها في ممارسة نشاط المؤسسة الراعية منها شركتين تمارس فعليا هذا النشاط.

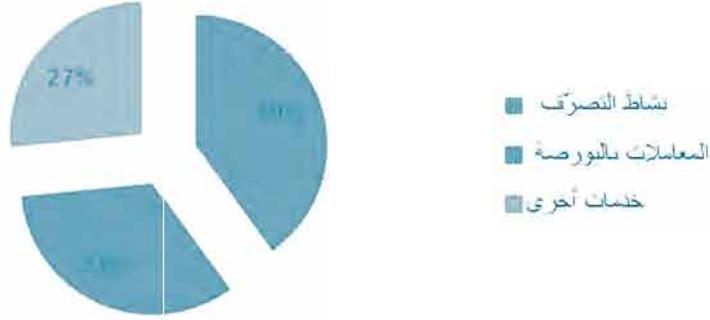
- 17 شركة وساطة بالبورصة تمارس نشاط مسك وحفظ الأوراق المالية لفائدة شركات المساهمة العامة.

1-1 الوضعية المالية لشركات الوساطة بالبورصة حسب القوائم المالية المختومة في 31 ديسمبر 2012.

تميّزت الوضعية المالية لوسطاء البورصة بتحسّن طفيف على مستوى الأموال الذاتية التي بلغت قبل تخصيص النتائج 54, 107 مليون دينار سنة 2012 مقابل 106,15 مليون دينار سنة 2011 مسجّلة بذلك ارتفاعا يقدر بحوالي 1,39 مليون دينار.

وسجّل وسطاء البورصة خلال سنة 2012 نتيجة اجمالية صافية إيجابية تساوي 5,66 مليون دينار مقابل 8,84 مليون دينار سنة 2011 أي بتراجع قدره 36% . كما بلغت إيرادات الاستغلال 43,38 مليون دينار متأتية أساسا من العمولات الناجمة عن نشاط التصرف في محافظ الأوراق المالية بنسبة 40% ومن العمولات على المبادلات بالبورصة بنسبة 33,43%. وبلغت مردودية الأموال الذاتية لنشاط الوساطة بالبورصة 5,3% سنة 2012 مقارنة بـ 8,3% سنة 2011.

توزيع إيرادات الوسطاء



2-1 - عمليات مراقبة شركات الوساطة بالبورصة

في إطار مهامها المتمثلة في السهر على حماية الادخار الموظف في الأوراق والأدوات المالية القابلة للتداول بالبورصة، تتولى هيئة السوق المالية مراقبة شركات الوساطة عبر الوثائق بهدف ضمان احترام وسطاء البورصة والأشخاص العاملين تحت سلطتهم أو لحسابهم للأحكام القانونية والترتيبية الجاري بها العمل. ويجدر التذكير بأنه في إطار إشرافها على وسطاء البورصة، ترخص الهيئة لهؤلاء عند ممارسة نشاطهم وبمناسبة كل تغيير يطرأ أساساً على تنظيمهم الداخلي وتركيبة رأس المال.

1-2-1 عمليات المراقبة عبر الوثائق :

تتلقى هيئة السوق المالية، طبقاً للتشريع الجاري به العمل، وبصفة دورية من قبل وسطاء البورصة، وثائق تتمثل أساساً في الكشوفات الشهرية المتعلقة بالقواعد الاحتياطية والتقارير السداسية لمسؤولي الرقابة الداخلية وكذلك القوائم المالية السنوية المرفقة بتقارير مراقبي الحسابات.

وتتمثل الغاية من عمليات المراقبة في التحقق من مدى احترام كل شركة وساطة بالبورصة لالتزاماتها القانونية والترتيبية.

• في فحوى القواعد الاحتياطية

وفقاً لأحكام الفصل 87 من النظام الأساسي لوسطاء البورصة، يجب على شركات الوساطة بالبورصة وبشكل متواصل توفير أموال ذاتية صافية تساوي أو تفوق جملة الأموال الذاتية الصافية المخصصة لتغطية المخاطر المرتبطة بالأوراق المالية المكونة لمحفزتهم وذلك بالنسبة لمساهمتهم وتوظيفاتهم في الأوراق المالية وكذلك الأنشطة المتعلقة بالتدخل للحساب الخاص والتخصص في صناعة السوق وتغطية الاصدارات وحمل الأسهم. وتقدر المخاطر المرتبطة، بأصناف الأوراق المالية وبنوع السوق وذلك حسب نسب مخاطرة تم تحديدها بالقرار العام عدد 6 لهيئة السوق المالية بتاريخ 24 أبريل 2000 .

وفي هذا الإطار، جدر الإشارة إلى أنّ الأموال الذاتية لشركات الوساطة بالبورصة لم تنخفض رغم صعوبة الظروف الاقتصادي إلى دون الحد القانوني الأدنى المطلوب.

• في فحوى تقارير مسؤولي الرقابة

يوجه المسؤولون عن الرقابة لدى شركات الوساطة بالبورصة كل ستة أشهر إلى هيئة السوق المالية تقريراً عن مهامهم وذلك في أجل أقصاه شهر من نهاية كل سداسية. ويضبط القرار العام عدد 14 لهيئة السوق المالية محتوى هذا التقرير. وتمثل هذه التقارير أداة تنظيمية تمكن الهيئة أساساً من ترصد المخالفات المتصلة بمدى امتثال وسطاء البورصة للواجبات القانونية والترتيبية. وتشمل على وجه الخصوص احترام القواعد الاحتياطية وتأمين الحماية للأموال الراجعة للحرفاء وتوفير الضمانات الكافية فيما يتعلق بمواردهم البشرية والمادية والتنظيمية اللازمة لتعاطي نشاط الوساطة بالبورصة وإحداث نظم الرقابة الداخلية داخل المؤسسة.

وإعتمدت الهيئة، إزاء النقائص المرصودة، منهجية تقوم على التأطير والتنبيه والمرونة في تطبيق التشريع مراعية في ذلك مصالح الحرفاء من جهة وحجم المخاطر الناجمة عن هذه النقائص و مصلحة السوق المالية عموما من جهة أخرى، وفي هذا الاطار تقوم مصالح الهيئة بحثاً مستيري شركات الوساطة بالبورصة والمسؤولين عن الرقابة من خلال مراسلتهم والاجتماع بهم بصفة دورية، على إتخاذ التدابير التصحيحية اللازمة.

وأفرزت دراسة التقارير المودعة لدى الهيئة خلال سنة 2012 أساسا الاخلاطات التالية :

- بخصوص ممارسة أنشطة دون الحصول على الترخيص المسبق لهيئة السوق المالية: أعلمت شركتنا وساطة بالبورصة أنها تمارس نشاط السعي المصفاي المالي دون أن ينصّ الترخيص الممنوح لها صراحة على ذلك. وتمت مطالبة الوسيطيين المعنيين بايداع مطالب بغرض تحيين التراخيص الممنوحة لهم.

- بخصوص عدم احترام الشروط العامة لممارسة الأنشطة: صرّحت خمس شركات وساطة بالبورصة أنها لا تملك بعض أجهزة السلامة في مقرّاتها (غياب جهاز إنذار ضدّ السرقة وجهاز استشعار الحريق وكذلك صندوق حديدي لحفظ الأموال الضرورية لممارسة أنشطتها). وتسعى هذه الشركات إلى تلافي ذلك بتوفير الاجهزة الناقصة.

- بخصوص عدم تحيين دليل الاجراءات والنظام الداخلي : صرحت اربع شركات وساطة بالبورصة أنها لا تملك أدلة اجراءات مكتوبة أو محيّنة أو شاملة وتعهّدت جميعها بتصحيح هذه الوضعية.

- بخصوص الجمع بين مهام متضاربة وعدم الفصل بين الهياكل: رغم التطور في عدد العاملين لدى شركات الوساطة بالبورصة خلال السنوات الأخيرة، فإنّ الهيئة مازالت تعين أنّ بعض شركات الوساطة لا تملك الموارد البشرية التي تمكّنها من الفصل بين الهياكل المكلفة بتلقي أوامر البورصة والهياكل المكلفة بتنفيذ تلك الأوامر بالبورصة، وأنّ البعض الآخر لم يفصل بين المصالح المخصصة لممارسة نشاط إدارة محافظ الأوراق المالية لفائدة الغير والمصالح المخصصة لممارسة نشاط إدارة محافظ الأوراق المالية لفائدة الأشخاص العاملين تحت سلطتها، أو لفائدة مسيربها أو مساهمبها أوالشركات التابعة لها. وتسعى تلك الشركات (التي لا تفوق نسبة تدخلها في السوق مجتمعة الـ 7%) إلى معالجة هذا الاشكال بتوفير العدد الكافي من الاطارات مع مراعاة قدراتها المالية.

- بخصوص عدم مسك بطاقات مهنية : تم لفت إنتباه ثلاث شركات وساطة بالبورصة لعدم مسك الأشخاص الذين يباشرون نشاط إدارة محافظ الأوراق المالية لبطاقة مهنية. كما لاحظت الهيئة عدم مسك الأشخاص الذين يباشرون نشاط السعي المصفي المالي لبطاقة مهنية كما تقتضيه الترتيب الجاري بها العمل. وتم لفت نظر جمعية الوسطاء بالبورصة لهذه الوضعية ومطالبتها بوضع البرامج التكوينية لتفعيل هذا الصنف من البطاقات المهنية. وباعتبار أن جمعية الوسطاء بالبورصة لم تسلم البطاقات المهنية إلا للأشخاص الذين يباشرون نشاط تداول الأوراق الماليّة والتصرف فيها. لذلك طلبت هيئة السوق المالية من جمعية الوسطاء تفعيل الأحكام الترتيبية المتعلقة بالبطاقات المهنية وذلك من خلال إعداد برنامج للتكوين المستمر موجه للأعوان والإطارات الذين يباشرون أنشطة مرتبطة بالسوق المالية كالتدخل للحساب الخاص والسعي المصفي المالي. قصد تأهيلهم لاجتياز اختبارات الكفاءة المهنية وبالتالي الحصول على البطاقة المهنية اللازمة. وتهدف آلية البطاقات المهنية إلى تكوين جيل جديد من المتدخلين في السوق من ذوي القدرات المهنية العالية وهو من شأنه تعزيز مصداقية السوق.

- بخصوص عدم إحترام اجراءات فتح الحسابات : تم تنبيه شركة وساطة بالبورصة لم تقم بوضع الاجراءات اللازمة للتثبت من هوية كل حريف قبل فتحها لحسابات الاوراق المالية وخبينها للإرشادات المتعلقة بالحرفاء بصفة دورية.

- بخصوص إخلالات تتعلّق باعلام الحرفاء : تقوم الهيئة بتأطير الوسطاء بغاية تلافى بعض الاخلاطات المسجّلة كعدم ابلاغ الحرفاء، مرة كل ثلاثة اشهر على الأقل، بتقييم للمحافظة والنتائج المسجّلة في الفترة المنقضية وعدم اعلام الحريف في الاجال القانونية بتغيير العمولات.

- احترام الآجال القانونية في إيداع القوائم الماليّة السنويّة والوثائق الاخرى بالهيئة في الآجال القانونية: يتعيّن على شركات الوساطة بالبورصة أن يودعوا لدى هيئة السوق المالية في أجل أقصاه ثلاثة أشهر من تاريخ ختم السنة المحاسبية القوائم المالية المنصوص عليها بالتشريع الجاري به العمل مصحوبة بتقرير مراقب الحسابات.

وقد رصدت مصالح الهيئة حالات تأخير في إيداع القوائم المالية يعود سببها إلى تاريخ انعقاد الجلسات العامة العادية التي تصادق على هذه القوائم. كما تمت معاينة عدم مدّ بعض شركات الوساطة بالبورصة لما يفيد خلاص معلوم التامين وإيداع نسخة من نظامها الداخلي وكذلك عدم ارسال كشوفاتها الاحتياطية الشهرية في الآجال القانونية. وفي هذا السياق قامت مصالح الهيئة بتذكير المخالفين بوجوب احترام الآجال القانونية المحددة.

1- 3 - التراخيص الممنوحة لوسطاء البورصة والأشخاص العاملين تحت سلطتهم : منح مجلس هيئة السوق المالية 18 ترخيصا خلال سنة 2012 لفائدة شركات الوساطة بالبورصة تتعلق بكل تغيير يطرأ أساسا على تنظيمها الداخلي و تركيبة رأس مالها. وقد خصت هذه التراخيص العمليات التالية :

- المصادقة على تعيين مسيّرين جدد: عملا بأحكام الفصل 63 من النظام الاساسي لوسطاء البورصة. قامت الهيئة بالموافقة على تعيين 3 رؤساء مجلس إدارة ورئيس مدير عام ومدير عام وكذلك عضو مجلس إدارة ينتمون لاربع شركات وساطة بالبورصة.

ويعتبر مسيرا حسب التراتيب الجاري بها العمل. كل شخص يمارس مهام رئيس مدير عام أو مدير عام أو مدير عام مساعد أو عضو مجلس إدارة وكذلك الممثلين القارين لأشخاص معنويين يتولون وظائف أعضاء مجلس إدارة. وتعتمد الموافقة على توفر شروط النزاهة والخبرة والشهائد العلميّة.

- المصادقة على تسمية مسؤول عن الرقابة : وافق مجلس الهيئة على تسمية مسؤول عن الرقابة لدى شركة وساطة بالبورصة وبذلك ارتفع عدد مسؤولي الرقابة المعتمدين من قبل الهيئة إلى 22 ؛

- الموافقة على توسيع مجال نشاط وسيطين بالبورصة: رخص مجلس الهيئة لشركتي وساطة بالبورصة في ممارسة نشاط المؤسسة الراعية ونشاط توظيف الأوراق والأدوات المالية وكذلك نشاط تغطية الإصدارات لفائدة المؤسسات العمومية أو الخاصة؛

- الموافقة على فتح شركات وساطة لمقرات وفروع جديدة : رخص المجلس لأربع شركات وساطة بالبورصة في نقل كامل أنشطتها إلى مقرات جديدة و فتح فروع جديدة بتونس و صفاقس وبذلك ارتفع عدد الفروع المرخص فيها إلى 25 فرعاً؛

- الموافقة على إقتناء جزء من رأس مال شركات وساطة بالبورصة: وافق مجلس الهيئة على عمليات اقتناء لجزء من رأس مال شركتي وساطة بالبورصة.

- الموافقة على إحداث وسيط لشركة متفرعة عنه متخصصة في التحاليل المالية.

كما تقوم مصالح الهيئة بالمصادقة على نماذج العقود والوثائق الموضوعة على ذمة حرفاء شركات الوساطة بعد التدقيق فيها.

وفي المقابل رفضت الهيئة منح الترخيص المتعلق بتسمية مسيرين بشركتي وساطة بالبورصة بسبب عدم استجابة المترشح الاول لخطّة عضو مجلس إدارة للشروط المنصوص عليه بالفصل 196 من مجلة الشركات التجارية، أمّا بالنسبة للمترشح الثاني لخطّة مدير عام رفضت الهيئة مطلبه بالنظر إلى وضعيته كمتقاعد من شركة ذات مساهمة عمومية منذ مدّة تقل عن خمس سنوات وهو ما يخالف أحكام الفصل 71 من القانون عدد 78 لسنة 1985 المؤرخ في 5 أوت 1985 والمتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدواوين والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الصناعية والتجارية والشركات التي تمتلك الدولة والجماعات العمومية المحلية رأس مالها بصفة مباشرة وكليا كما تمّ تنقيحه وإتمامه بالقانون عدد 28 لسنة 1999 المؤرخ في 3 أفريل 1999 والذي وسّع في مجال تطبيق القانون عدد 78 لسنة 1985 ليشمل الشركات ذات المساهمة العمومية.

2 - مراقبة مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية و متصرفيهم والمودع لديهم موجوداتهم :

في إطار مهمة المراقبة نسهر هيئة السوق المالية على تطبيق القوانين والتراتب المتعلّقة بنشاط مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية والمتصرفين والمودع لديهم والمسيرين و الأعوان العاملين تحت إشرافهم.

1-2 مراقبة المعلومات المتعلقة بالتصرف في مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية:

تتعلق المراقبة التي تتولى مصالح الهيئة إجراءاتها، بقيمة التصفية التي يتم نشرها يوميا والقوائم المالية التي تنشر في نهاية كل ثلاثة أشهر من السنة المنقضية والمعلومات التي تنشر بمناسبة انعقاد الجلسات العامة. كما تهم المراقبة معايير التصرف الحذر ومتابعة تسوية الإخلالات والمخالفات المسجلة.

1-1-2 مراقبة قيمة التصفية :

تقوم هيئة السوق المالية يوميا بالتثبت من ارسال قيمة التصفية التي يقع نشرها بنشريتها الرسمية. وأفضت هذه المراقبة إلى رصد تعديل في قيمة التصفية لثلاث مؤسسات توظيف جماعي في الأوراق المالية، فطلبت على إثرها هيئة السوق المالية من المتصرفين المعنيين مدها بمبررات التعديل. وحيث تبين ان خطأ ماديا قد تسرب إلى القيمة المذكورة فتم اصلاحه؛ ثم تولّت مصالح الهيئة من التثبت من أنه لم يتم إجراء أية عملية اكتتاب أو اعادة شراء على أساس قيمة التصفية التي وقع نشرها قبل التعديل.

2-1-2 مراقبة القوائم المالية الثلاثية :

شهدت سنة 2012 استقرارا نسبيا في عدد مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية التي استجابت للآجال المعمول بها حسب التشريع الجاري به العمل فيما يخص ايداع القوائم الثلاثية.

وسجلت الثلاثية الأخيرة من سنة 2012، تأخر ثلاث مؤسسات توظيف جماعي في الأوراق المالية في ايداع قوائمها الثلاثية ولم يتجاوز التأخير المسجل الخمسة عشر يوما.

وتقوم هيئة السوق المالية بالتثبت من مدى تطابق القوائم المالية المقدمة مع المعايير المنظمة للقطاع. فرصدت وجود اختلافات و أخطاء مادية على مستوى هذه القوائم وطلبت من متصرفي مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية تصحيحها. وتم ذلك.

وسجلت الثلاثية الأخيرة من سنة 2012 استقرارا في عدد القوائم المالية التي لم تعثرها إخلالات أو نقائص.

3-1-2 مراقبة المعلومات بمناسبة انعقاد الجلسات العامة :

تسعى هيئة السوق المالية إلى تحسين جودة المعلومة المالية الصادرة عن مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية قبل انعقاد الجلسات العامة. وقد حرصت على دراسة المعلومات المقدمة للمساهمين والعموم وذلك لرصد الإخلالات والنقائص التي تفقد المعلومة دلالتها وجودتها. كما ذكرت الهيئة الشركات المعنية بواجب الإفصاح المحمول عليها حفاظا على مستوى الشفافية ودعمًا لجودة المعلومة وذلك عبر نشرها لبلاغات بالنشرية الرسمية لهيئة السوق المالية.

• مراقبة مشاريع اللوائح المقترحة من قبل شركات الإستثمار ذات رأس المال المتغير:

في إطار مراقبة مشاريع اللوائح المقترحة من قبل شركات الإستثمار ذات رأس المال المتغير على جلساتها العامة، دعت هيئة السوق المالية متصرفي أربع شركات استثمار ذات رأس المال المتغير إلى تعديل بعض مشاريع اللوائح المقترحة على الجلسات العامة والمتعلقة بتوزيع الأرباح المعدة للتوزيع والتفويض بأحكام مجلة مؤسسات التوظيف الجماعي.

كما لاحظت هيئة السوق المالية أن أربع شركات استثمار ذات رأس المال المتغير تعتمز تعيين مسير المؤسسة المودع لديها اصولها في خطة عضو بمجلس ادارتها. وقد دعت هيئة السوق المالية الشركات المعنية إلى تسوية هذه الوضعية طبقا لأحكام الفصل 49 من ترتيب هيئة السوق المالية المتعلق بمؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية وبالتصرف في محافظ الأوراق المالية لفائدة الغير. وقد تم تسوية هذه الوضعية.

كما رصدت الهيئة مشاريع لوائح مقترحة لست (6) شركات استثمار ذات رأس المال المتغير تضمنت نقاطا حول إسناد منح حضور لمجلس الإدارة لم يقع ادراجها بجدول أعمال الجلسة العامة وقد دعت الهيئة متصرفي هذه الشركات إلى تدارك هذا الاخلال.

كما رصدت هيئة السوق المالية من خلال مشاريع اللوائح المقترحة لثلاث شركات استثمار ذات رأس المال المتغير عدم التنصيص على هوية الممثلين القارّين للأشخاص المعنويين الذين يتولّون وظائف أعضاء مجلس إدارة. ودعت المتصرف المعني إلى تسوية هذه الوضعية. وتمت تسويتها. ولاحظت الهيئة ان مراقبي حسابات شركتي استثمار ذات رأس المال المتغير قد تجاوزا العدد الأقصى للنيابات المنصوص عليها بمجلة الشركات التجارية. فدعت المتصرفين في الشركات المذكورة إلى تسوية هذه الوضعية وقد تم ذلك.

• مراقبة القوائم المالية السنوية:

قامت هيئة السوق المالية خلال سنة 2012 بمراقبة شمولية المعلومة المالية المنشورة بالقوائم المالية السنوية ومدى تطابقها مع القوائم المالية للثلاثية الأخيرة من جهة والإيضاحات المرفقة بها من جهة أخرى فضلا عن التدقيق في مبررات تغيير بعض العناوين الواردة بالقوائم المالية المتعلقة بالثلاثية الأخيرة وإدراج معلومات تكميلية لتوضيحها.

وقد تبين للهيئة أنّ القوائم المالية لبعض الصناديق شهدت تمازج بين تسوية المبالغ القابلة وغير القابلة للتوزيع مما أدى إلى عدم التوافق بين قائمة تغيير الأصول الصافية وقائمة النتائج من جهة والإيضاحات الخاصة بها من جهة أخرى، وقد تمت تسوية هذه الوضعية بطلب من هيئة السوق المالية.

• مراقبة التقارير السنوية لشركات الإستثمار ذات رأس المال المتغير :
قرص هيئة السوق المالية على أن تكون التقارير السنوية لشركات الإستثمار ذات رأس المال المتغير شاملة ووجيهة وذات جودة عالية. طبقا لأحكام الفصل 140 من ترتيب هيئة السوق المالية المتعلق بمؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية وبالتصرف في محافظ الأوراق المالية لفائدة الغير.
وقد دعت الهيئة المتصرفين المعنيين لشركات الإستثمار التي لم تكن تقاريرها السنوية متطابقة مع أحكام الفصل السابق ذكره أو التي اعترتها إخلالات أو نقائص إلى تصحيحها قبل انعقاد الجلسات العامة للشركات المعنية.

• مراقبة آجال تقديم المعلومة المالية :
بلغ خلال سنة 2012 عدد شركات الإستثمار ذات رأس المال المتغير التي قدمت كل المعلومات اللازمة في الآجال المحددة حسب القوانين الجاري بها العمل أي قبل انعقاد الجلسات العامة، 41 شركة من مجموع 43 ؛ وتجدر الإشارة إلى أن التأخير المسجل لم يتعد الخمسة عشر يوما.
أما فيما يخص الآجال المحددة بعد انعقاد الجلسات العامة، فقد بلغ خلال سنة 2012 عدد شركات الإستثمار ذات رأس المال المتغير التي احترمت الآجال المحددة حسب التشريع الجاري بها العمل 38 شركة من مجموع 43 ولم يتعد التأخير الثلاثة أيام. وقد تم لفت نظر متصرفي الشركات المذكورة إلى ضرورة احترام الآجال القانونية.

• مراقبة آجال نشر المعلومات :
بلغ خلال سنة 2012 عدد شركات الإستثمار ذات رأس المال المتغير التي قامت بنشر إعلان لدعوة الجلسات العامة قبل تاريخ إنعقادها طبقا لأحكام الفصل 276 من مجلة الشركات التجارية 38 شركة من مجموع 43 و لم يتعد التأخير المسجل اليومين.
كما تولت 29 شركة استثمار ذات رأس المال المتغير من مجموع 43 شركة بالقيام بنشر قوائمها المالية السنوية بالرأئد الرسمي للجمهورية التونسية في الآجال المحددة طبقا لأحكام الفصل 8 من مجلة مؤسسات التوظيف الجماعي و لم يتعد التأخير المسجل عشرين يوما.

وفيما يخصّ نشر القوائم الماليّة السنويّة لشركات الإستثمار ذات رأس المال المتغيّر في الأجل القانونيّة فقد قامت 39 شركة من مجموع 43 بنشر قوائمها بالنشريّة الرسميّة لهيئة السوق الماليّة. كما قامت 32 شركة، من مجموع 43 بنشر هذه القوائم الماليّة السنويّة على أعمدة صحيفة يوميّة في الأجل المحدّدة طبقاً للقوانين الجاري بها العمل.

أمّا فيما يخصّ نشر المعلومات بعد انعقاد الجلسات العامّة خلال سنة 2012، فقد بلغ عدد شركات الإستثمار ذات رأس المال المتغيّر التي قامت بنشر القرارات المعتمدة من قبل الجلسات العامة العادية على أعمدة صحيفة يوميّة في الأجل المحدّدة طبقاً للقوانين الجاري بها العمل، 24 شركة من مجموع 43.

كما تولّت هيئة السوق الماليّة نشر اللوائح المصادق عليها من قبل الجلسات العامة لشركات الإستثمار ذات رأس المال المتغيّر بنشرتها الرسميّة ودعت الشركات المخلّعة بالتزاماتها للقيام بواجبها طبقاً للقوانين والتراتب الجاري بها العمل.

4-1-2 مراقبة المعلومات الخاصّة بالصناديق المشتركة للتوظيف

بلغ خلال سنة 2012 عدد الصناديق المشتركة التي قام متصرفوها بإيداع قوائمها الماليّة السنويّة في الأجل المحدّدة طبقاً للتشريع الجاري به العمل 39 من مجموع 60 صندوقاً.

أمّا فيما يخصّ إيداع التقارير السنويّة للصناديق المشتركة، فقد بلغ عدد التقارير التي تمّ إيداعها في الأجل المحدّدة طبقاً للتشريع الجاري به العمل 26 تقريراً من مجموع 60.

5-1-2 مراقبة معايير التصرف الحذر :

شهدت سنة 2012 نقائصاً على مستوى تطبيق معايير التصرف الحذر تمّ رصدها من قبل المودع لديهم ومراقبي الحسابات ومصالح الهيئة وذلك بعد فحص القوائم الماليّة الثلاثية لشركات الإستثمار ذات رأس المال المتغير.

وقد تمّت دعوة متصرفي مؤسّسات التوظيف الجماعي في الأوراق الماليّة إلى شرح أسباب هذه النقائص واتخاذ التدابير اللازمة قصد إحترام التشريع الجاري به العمل مستقبلاً.

وأهم ما تمت ملاحظته ما يلي :

- ارتفاع عدد شركات الإستثمار ذات رأس المال المتغير التي سجّلت تجاوزات على مستوى معيار توزيع الأصول بين أوراق ماليّة (80 %) وأموال سائلة وشبه سائلة (20 %) من 11 شركة سنة 2011 إلى 15 شركة في سنة 2012 من مجموع 43 شركة؛

- ارتفاع عدد شركات الإستثمار ذات رأس المال المتغير التي سجّلت تجاوزات على مستوى معيار توظيف الأصول الصافية في أسهم وحصص مؤسّسات التوظيف جماعي في الأوراق الماليّة من شركتين سنة 2011 إلى 4 شركات سنة 2012 من مجموع 43؛

- ارتفاع عدد شركات الإستثمار ذات رأس المال المتغير التي سجلت نقائص على مستوى تطبيق معيار توظيف الأصول في سندات مصدرة أو مضمونة من قبل الجهة المصدرة نفسها حيث حوّل عددها من 9 سنة 2011 إلى 15 شركة سنة 2012 من مجموع 43.

كما شهدت سنة 2012 تحسّنا على مستوى عدد شركات الإستثمار ذات رأس المال المتغير التي سجلت نقائص في تطبيق معيار امتلاك الصنف نفسه من الأوراق الماليّة لنفس الجهة المصدرة حيث انخفض عدد هذه الشركات من 3 شركات سنة 2011 إلى شركة واحدة سنة 2012 من مجموع 43.

2-2 مراقبة التغييرات الطارئة على مؤسّسات التوظيف الجماعي خلال مدة نشاطها:

تهدف هذه المراقبة إلى التثبيت من ان كل تغيير يطرأ على عنصر من عناصر ملف الترخيص في تكوين مؤسّسة توظيف جماعي في الأوراق المالية كان موضوع إعلام للمساهمين وحاملي الحصص وفقا للشروط المنصوص عليها بالتشريع الجاري به العمل.

ومن جهة أخرى، وفي إطار تمكين المستثمرين من الحصول على وثائق محيئة تساعدهم على اتخاذ قراراتهم، دعت هيئة السوق المالية متصرفي الصناديق المشتركة للتوظيف التي طرأت عليها تغييرات إلى تحيين النظام الداخلي ونشرة إصدار الصناديق المعنيّة. كما دعت المتصرفين المعنيين بالسهر على أن تعكس هذه الوثائق كلّ الأحداث والتغييرات التي شهدتها مؤسّسات التوظيف الجماعي منذ حصولها على الترخيص.

كما تم سنة 2012 تسجيل 12 نشرة إصدار محيئة من قبل هيئة السوق الماليّة.

2-3 مراقبة متصرفي مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية :

تهدف المراقبة في هذا المجال إلى التثبت من مدى توافق رأس مال شركات التصرف مع الموجودات التي عهد لها بالتصرف فيها ومن حسن التنظيم وسلامة الإجراءات المعمول بها والوسائل البشرية والمادية المعتمدة على غرار وظيفة المسؤول عن مراقبة الإمتثال والرقابة الداخلية ومسك البطاقات المهنية من قبل المتصرف في محافظ الأوراق المالية اضافة إلى تركيبة لجنة الإستثمار.

تتثبت هيئة السوق المالية من أنّ رأس مال شركات التصرف لا يقلّ في أيّ وقت عن 0,5 % من مجموع الموجودات التي عهد لها بالتصرف فيها وذلك في إطار مراقبة مدى تكافؤ رأس مال شركات التصرف مع الموجودات التي عهد لها بالتصرف فيها. وتمت سنة 2012 بدعوة من هيئة السوق المالية تسوية وضعية شركتي تصرف لم تقوما باحترام هذا المعيار خلال سنة 2011.

كما تبين من خلال تقارير مراقبي الحسابات لسنة 2011 ان شركتي تصرف اصبحت اموالها الذاتية دون نصف رأس مالها نتيجة للخسائر المسجلة وقد تمت خلال سنة 2012 بدعوة من هيئة السوق المالية تسوية وضعية إحداهما ولم يتسن للشركة الثانية تسوية وضعيتها طبقاً لأحكام الفصل 388 من مجلة الشركات التجارية فالتزمت هذه الأخيرة بالقيام بذلك خلال سنة 2013.

وفيما يخص احترام توفير الموارد البشرية والمادية سعت هيئة السوق المالية سنة 2012 أن لا يجمع المتصرفون بين وظائف التصرف في محافظ الأوراق المالية الجماعية ولفائدة الغير وذلك بصفة مستمرة مع متابعة كل تغيير يطرأ على مستوى الهيكل التنظيمي للمتصرف.

كما سعت الهيئة خلال سنة 2012 إلى تخيين ملفّات المتصرفين الذين التمسوا تراخيص لتكوين مؤسسات توظيف جماعي في الأوراق المالية أو قاموا بتحيين وثائق مؤسسات التوظيف الجماعي التي عهد لهم بالتصرف فيها.

وفيما يخص إدارة و تحديد توجهات شركة تصرف، تبين أن هذه الشركة لم تقم باحترام مقتضيات الفصل 148 من ترتيب هيئة السوق المالية المتعلق بمؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية وبالتصرف في محافظ الأوراق المالية لفائدة الغير حيث لم تقم بتعيين المسؤول الثاني الذي يحدّد توجّه نشاطها وقد تمت تسوية هذه الوضعية بدعوة من هيئة السوق المالية .

وفي إطار تعزيز الكفاءة المهنية وجودة التصرف خلال سنة 2012 قامت هيئة السوق المالية بالثبّت من مسك المتصرّفين في محافظ الأوراق المالية لبطاقات مهنيّة قصد مباشرة نشاطهم. وقد تمت تسوية وضعية متصرّف. ومن أجل تحسين مجال الرقابة لدى المتصرّفين أحرّت هيئة السوق المالية المراقبة اللازمة قصد الثبّت من وجود وظيفة مراقبة الامتثال والرقابة الداخليّة وأنّ المسؤول الذي تمّ تعيينه ليس في وضعية عدم توافق وظائف. وفي هذا الاطار وبدعوة من هيئة السوق المالية تمّت سنة 2012 تسوية وضعية المسؤول عن مراقبة الإمتثال والرقابة الداخليّة لشركة تصرّف. كما سعت هيئة السوق المالية سنة 2012 إلى حث متصرّفي مؤسسات التصرف في محافظ الأوراق المالية إلى الامتثال للتراتب الجاري بها العمل فيما يخص ايداع تقارير المسؤولين عن مراقبة الإمتثال والرقابة الداخليّة. وفي إطار الثبّت من تركيبة لجنة الإستثمار وطريقة عملها، سعت هيئة السوق المالية من خلال حيين نشرات اصدار صناديق مشتركة للتوظيف إلى الثبّت من توفر الشروط اللازمة وفقا للتراتب الجاري بها العمل لدى أعضاء لجنة الإستثمار وقد دعت هيئة السوق المالية المتصرّفين المعنيين إلى احترامها.

4-2 مراقبة المودع لديهم أصول مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية:

في اطار مراقبة التغييرات الطارئة على مؤسسات التوظيف الجماعي خلال نشاطها، سعت هيئة السوق المالية أن تكون الوثائق المقدمة والخاصة بالمؤسسة المودع لديها محيئة وتعكس كلّ الأحداث والتغييرات التي عرفتها. كما تولت هيئة السوق المالية الثبّت من عدم وجود وضعيات جمع وظائف مسير المؤسسة المودع لديها ومسير مؤسسة التوظيف الجماعي في الأوراق المالية. وفيما يتعلق بمراقبة معايير التصرف الحذر فقد شهدت سنة 2012 نقائص لم يتم كشفها من قبل المودع لديهم وذلك بعد فحص القوائم المالية الثلاثية لشركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير وتمّت دعوة المودع لديهم المعنيين إلى اتخاذ التدابير اللازمة قصد مراقبة فعالة لمعايير التصرف الحذر واحترام التشريع الجاري به العمل مستقبلا.

3 - مراقبة شركات التصرف النشيطة في مجال رأس مال تنمية:
قامت هيئة السوق المالية خلال سنة 2012 بمهمة المراقبة الميدانية لدى شركة تصرف.
وتندرج هذه المهمة في إطار عمليات المراقبة العادية التي تقوم بها هيئة السوق المالية لدى شركات التصرف في محافظ الأوراق المالية لفائدة الغير.
وتهدف مهمة المراقبة الميدانية إلى ضمان إمتثال نشاط هذه الشركة والصناديق المتصرف فيها من قبلها للقوانين والأنظمة النافذة مع مراعاة القواعد والمبادئ الأخلاقية وذلك تجنباً لتضارب المصالح وتقليصاً للمخاطر.
وقد كشفت عملية المراقبة الميدانية أن شركة التصرف تعاني من نقص في اللوائح والتراتب الجاري بها العمل تتعلق بالمسائل التالية :

- تعيين مسؤولين عن شركة التصرف : لم يتم تسمية المسؤول الثاني في إطار الفصل 148 من ترتيب هيئة السوق المالية المتعلق بمؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية.

- مسؤول الامتثال والرقابة الداخلية : بدأ مسؤول الامتثال والرقابة الداخلية مباشرة مهامه بشكل فعلي في وقت متأخر ولم يجر جميع الاختبارات والرقابة اللازمة المرتبطة بوظيفته.

- الممارسات غير المطابقة للوائح و التراتيب الجاري بها العمل : لجان الدراسات المعينة من قبل شركة التصرف لا تتطابق مع ما ورد في الفصل 2 من المرسوم عدد 1294 لسنة 2006 بتاريخ 8 ماي 2006 بشأن تطبيق الفصل 23 من القانون عدد 96 لسنة 2005 بتاريخ 18 أكتوبر 2005 المتعلق بتدعيم سلامة العلاقات المالية.

- عدم احترام النسب القانونية لبعض الصناديق المتصرف فيها : حيث لم يحترم المتصرف النسب القانونية (نسب الإستعمال ونسب تقسيم المخاطر).

- القوائم المالية غير مصادق عليها من قبل مجلس الإدارة: لم تتم المصادقة على القوائم المالية لشركة التصرف و الصناديق التي تتصرف فيها من قبل مجلس الإدارة.

- تطبيق النظام الداخلي : ثبت أن إحدى المساهمات تمت الموافقة عليها خلافا لما ورد في النظام الداخلي.

- تقييم الأوراق المالية المقتناة : لاحظت مصالح الهيئة أن طرق تقييم الشركات المقتناة اعتمد منحى متفائل جدا نظرا لتجاهلها الواقع الاقتصادي للشركات المكونة للمحفظة. كما أن المتصرف اعتمد أسلوبا وحيدا للتقييم. بالإضافة إلى ذلك، فإن سعر الإقتناء لا يتوافق مع محتوى محاضر لجان الاستثمار.

4 - مراقبة الصناديق المشتركة للديون

حرصت هيئة السوق المالية خلال سنة 2012 على أن تكون التقارير السادسة والسنوية للصناديق المشتركة للديون شاملة وذات جودة عالية ومستجيبة لمقتضيات ترتيب هيئة السوق المالية المتعلق بالصناديق المشتركة للديون وشركات التصرف فيها. وقد تبين وجود نقائص تعلقت بصندوقين مشتركين للديون. ودعت مصالح الهيئة متصرف الصندوقين إلى اتمام التقارير المتعلقة بهما طبقا لترتيب السابق ذكره.

III- حماية المدخرين بمناسبة النظر في الشكاوى

تعهدت هيئة السوق المالية خلال سنة 2012 بست شكاوى مقابل إثني عشر شكوى في سنة 2011 وذلك في إطار المهمة الموكولة لها بمقتضى أحكام الفصل 34 من القانون عدد 117 لسنة 1994 المؤرخ في 14 نوفمبر 1994 والمتعلق بإعادة تنظيم السوق المالية.

وقد بتّ مجلس الهيئة خلال سنة 2012 في أربع شكاوى توزعت القرارات بشأنها بين الحفظ لعدم وجود خطأ من جانب المشتكى به أو لتوصّل أطراف النزاع إلى الصلح وما تزال شكايتان في طور الأبحاث. ووجهت اثنتان من هذه الشكاوى ضد وسطاء البورصة تعلقت مواضعها أساساً برفض الاستجابة لطلبات الحرفاء، واثنتان ضدّ شركات مصدرة لأوراق مالية تمحورت حول إخلالات في علاقتها بمساهميها.

1 - شكوى حول نقل محفظة أوراق مالية :

تلقت الهيئة شكوى موجهة ضد وسيط بالبورصة يعرض فيها محررها أن المشتكى به رفض نقل محفظة أوراقه المالية إلى وسيط آخر وبالتحرّي في الموضوع تبين أنّ عدم قيام الوسيط بنقل محفظة الشاكي مرده إعتراض الشاكي على العمولات الموظفة بعنوان نقل المحفظة والحال أنّ هذه العمولات كانت محل إتفاق بين الطرفين بموجب إتفاقيّة فتح الحساب. لذا قرّر مجلس الهيئة حفظ الشكوى لغياب خطأ من جانب المشتكى به.

2 - شكوى حول رفض تنفيذ أوامر صادرة عن وكيل حرفاء:

تم رفع شكوى ضد شركة وساطة بالبورصة يعرض فيها صاحبها وهو مساهم في رأس مالها بأنها رفضت تنفيذ أوامر بورصة صادرة عنه لفائدة موكله. وقد بررت المشتكى بها رفضها تنفيذ أوامر الشاكي بكون الترخيص المسند لها من قبل هيئة السوق المالية لا يخول لمساهمي الشركة القيام بعمليات بالبورصة عن طريقها. وأثناء إجراء التحريات توصّل طرفا النزاع إلى إبرام صلح بينهما تمّ على إثره سحب الشكوى.

وتعتبر هيئة السوق المالية أنّه ولئن نصّ قرار الترخيص على أنّ نشاط الشركة يتمثل في تداول وتسجيل الأوراق المالية والحقوق المرتبطة بها والأدوات المالية ببورصة الأوراق المالية لفائدة الحرفاء من غير المساهمين في رأس مالها فإنّ هذا المنع لم يشمل صراحة قيام المساهم بعمليات بالبورصة في إطار التواكيل الممنوحة له.

3 - شكوى في عدم احترام واجب الإعلام المحمول على ماسك حسابات أوراق مالية

تلقت الهيئة شكوى صادرة عن مساهم في بنك طالب بمقتضاها تمكينه من بيانات حول عدد الأسهم الراجعة له خاصة أن حساب هذا الأخير مسوك من قبل البنك نفسه. وبتعهد الهيئة بالموضوع تحصل الشاكي على البيانات المطلوبة. لذا قرّر مجلس الهيئة حفظ الشكوى.

4 - شكوى حول تجاوزات في شركة مصدرة :

تلقت الهيئة شكوى صادرة عن مساهم رئيسي في رأس مال شركة مساهمة عامة يعرض فيها أن مسيري هذه الأخيرة قاموا بتجاوزات تهمّ سير الجلسة العامة العادية بما أثار على اتجاه التصويت. كما أضاف أن سوء تصرف المدير العام للشركة أدى إلى تدهور الوضع الاجتماعي بها ونتج عنه توقف هياكل التسيير عن القيام بهامها بصفة عادية وتبعاً لذلك إستحالة مواصلة النشاط.

وبناء على ذلك، تم فتح بحث حول وضعيّة الشركة موضوع الشكوى. وقد أفرزت الأبحاث أن الشركة المعنية شهدت منذ عدة سنوات خلافات حادة بين كتلة من المساهمين تضمّ الشاكي وبعض أعضاء مجلس الإدارة وكتلة أخرى تتكون من المدير العام وأغلبية أعضاء مجلس الإدارة. كما تبين من خلال المعاينات الميدانية أن الخلافات داخل الشركة تطورت إلى حد طرد المدير العام ومنعه من الدخول إلى مقر الشركة. إلا أن ذلك لم يؤد، خلافاً لادعاءات الشاكي، إلى توقف السير العادي لنشاطها حيث انعقد مجلس الإدارة وقرر تجديد ثقته في المدير العام الذي واصل القيام بهامه من خارج الشركة بالتنسيق مع المدير العام المساعد.

من جهة أخرى وأثناء إجراء التحريات، انعقدت جلسة عامة عادية للشركة شهدت حصول خلاف بين المساهمين حول مواصلة أعمال الجلسة من عدمها. وفي نهاية الأمر تواصلت أعمال الجلسة بحضور عدد من المساهمين المالكين لأسهم في رأس المال تفوق النسبة القانونية المطلوبة حسب ما يتبين من محاضر عدلي التنفيذ اللذين حضرا الجلسة وهو أمر أكدّه مراقب الحسابات، وتم خلال هذه الجلسة اتخاذ قرارات تقضي أساساً بعزل مجلس الإدارة وانتخاب أعضاء جدد ينتمون إلى نفس

كتلة المساهمين التي ينتمي لها الشاكي. كما قرّر مجلس الإدارة الجديد تعيين مدير عام جديد، وتم إدراج هذه التغييرات بالسجل التجاري. وباعتبار أن ما تشهده الشركة من خلافات لا يشكل تهديدا لاستمرارية نشاطها أو لمصالح مساهميها فضلا عن حصول تغيير في تسيير الشركة لصالح الشاكي أثناء إجراء البحث، قرّر مجلس الهيئة حفظ الملف.

IV - أبحاث هيئة السوق المالية

قامت مصالح الهيئة خلال سنة 2012 بإجراء خمسة أبحاث توزعت كالآتي :
إثنان منها تعلقا بسوق أسهم شركات مدرجة، وإثنان شملا شركتي وساطة بالبورصة أما البحث الأخير فقد تعلق بالتصرّف في صندوق مشترك للتوظيف.
وقد تمّ ختم بحثين خلال سنة 2012 نظر فيهما مجلس الهيئة في حين ما تزال بقية الأبحاث جارية.
وتجدر الإشارة أنّ مجلس الهيئة بتّ في ملف بحث تمّ فتحه في سنة 2011 تعلق بسوق أسهم شركة مدرجة.

1 - بحث حول سوق أسهم شركة مدرجة:

قامت هيئة السوق المالية بفتح بحث حول سوق أسهم شركة مدرجة على إثر رصد مصالح الهيئة لعمليات بيع هامة من قبل مساهم رئيسي وذلك قبل نشر معلومة حول مآل مشروع شراكة مع مجمع أجنبي كان قد تمّ إعلام العموم به في بلاغ سابق.

وقد أفرزت التحريات أن شخصين مطلعين على معنى الفصل 52 من ترتيب هيئة السوق المالية المتعلق بالمساهمة العامة وشركات تابعة لنفس مجمع الشركة المصدرة، قاما بعمليات تداول على أسهم هذه الأخيرة وذلك في مناسبة أولى قبل صدور بلاغ أعلنت فيه الشركة المعنية العموم بوجود مفاوضات متقدمة حول إقامة شراكة مع مجمع أجنبي هام وفي مناسبة ثانية قبل إصدار الشركة بلاغا آخر أعلنت فيه عن قطع هذه المفاوضات وهي معلومات انتهى تقرير البحث إلى كونها تشكّل معلومات داخلية على معنى الفصل 51 من ترتيب هيئة السوق المالية المتعلق بالمساهمة العامة باعتبارها معلومات محددة وسرية تتعلق بمصدر أوراق مالية ومن شأن تعميمها أن يؤثر على سعر هذه الأوراق المالية.
وقد قرر مجلس الهيئة المنعقد للنظر في الملف إحالة الأشخاص المعنيين على

14 نوفمبر 1994 والمتعلق بإعادة تنظيم السوق المالية وذلك للنظر في الأفعال المنسوبة إليهم والتمثلة من ناحية في مخالفة أحكام الفصول 47 و48 و49 من ترتيب هيئة السوق المالية المتعلق بالمساهمة العامة باعتبار قيامهم باستغلال معلومات داخلية حصلوا عليها بوصفهم أشخاص مطلعين وذلك من خلال شراء وبيع أسهم الشركة المعنية بالسوق قبل بلوغ تلك المعلومات للعموم ومن ناحية أخرى في مخالفة أحد الأشخاص المطلعين لأحكام الفصل 52 من نفس الترتيب لعدم قيامه بالتصريح بعدد الأسهم التي يمتلكها في رأس مال الشركة المعنية. وبعد تمكين الأشخاص المعنيين من حق الدفاع، تبين لمجلس الهيئة أن محامي المعنيين بالأمر قدم ضمن تقريره ما يفيد بأنه في تاريخ سابق لعمليات التداول التي وقعت الإحالة على المجلس من أجلها، كان مسيرو الشركة قد أشاروا ضمن أعمال جلساتها العامة العادية إلى وجود مفاوضات مع مجمع أجنبي حول إمكانية إقامة شراكة وهي معلومة قام أحد مواقع الإنترنت بنشرها في الإبان مما ينفي صفة المعلومة الداخلية على تلك التي قامت الشركة بنشرها ضمن البلاغ الأول باعتبارها لا تكتسي صبغة سرية. أما بالنسبة لمخالفة أحكام الفصل 52 من ترتيب الهيئة المتعلق بالمساهمة العامة، فقد اعتبرها مجلس الهيئة ثابتة في حق مسير الشركة باعتباره شخصا مطلعاً ضرورة أنه لم يقدّم بواجب التصريح بالأسهم التي يمتلكها بصفة مباشرة أو غير مباشرة في رأس مال الشركة المعنية رغم حصول تغيير في عدد تلك الأسهم في أكثر من مناسبة.

وبناء على كل هذه المعطيات، قرر المجلس طبقاً للفصل 40 من القانون عدد 117 لسنة 1994 توجيه أمر بالكف عن الممارسات المخالفة لترتيب الهيئة في خصوص واجب التصريح المحمول على مسير الشركة بعدد الأسهم المملوكة في رأس مال هذه الأخيرة، في حين تقرّر رفض المآخذ المتعلقة باستغلال معلومة داخلية بالنسبة لبقية الأشخاص المحالين على مجلس الهيئة.

2 - بحث حول شركة وساطة بالبورصة:

رصدت الهيئة بمناسبة عمليّات التفقّد الدوريّة التي جريها أن إحدى شركات الوساطة بالبورصة تعتمد طريقة غير إعتياديّة في تحرير أوامر البورصة تتمثّل في إمضاء عدد من الحرفاء لنماذج أوامر بورصة على بياض ليتمّ فيما بعد إصدار نسخ على هذه الأوامر واستعمالها لإجّاز عمليّات تداول أسهم لحساب الحرفاء المعنيين

وهو ما من شأنه أن ينطوي على تجاوزات، خاصة وأن شركة الوساطة المعنية كانت في ذلك التاريخ تحت طائلة عقوبة تأديبية تقضي بمنعها من ممارسة نشاط التصرف في محافظ الأوراق المالية. وتبعاً لذلك، تم فتح بحث في الغرض. وقد أفرزت الأبحاث أن هذا التصرف من قبل شركة الوساطة شمل بعض الحرفاء وكان موضوع موافقة مسبقة من قبلهم حيث تبين من خلال المعاينات الميدانية لدى شركة الوساطة المعنية أن قرارات البيع والشراء كانت تصدر عنهم مثلما يتضح من خلال وجود مراسلات الكترونية أو تأكيدات كتابية صادرة عنهم وهو ما أكده الحرفاء المعنيون في إجاباتهم عن مراسلات الهيئة حول الموضوع. واعتبر مجلس الهيئة أنه وبالرغم من كونه محل اتفاق بين شركة الوساطة وحرفائها، فإن هذا التصرف يبقى مخالفاً للتراتب الجاري بها العمل نظراً أن الأوامر التي اعتمدها شركة الوساطة لإجراز العمليات لا تتوفر فيها الشروط المنصوص عليها ضمن الفصل 61 من النظام الأساسي لوسطاء البورصة إضافة إلى أن ذلك ينطوي على مخاطر تهدد مصالح الحرفاء. وبناءً عليه، قرّر مجلس الهيئة توجيه لفت نظر لشركة الوساطة المعنية حتى تمتنع مستقبلاً عن مثل هذه التصرفات.

3 - بحث حول ظروف الاكتتاب في عرض عمومي :

بمناسبة عمليات التثبت الآلية التي تجريها مصالح الهيئة على عمليات الإكتتاب في أسهم الشركات التي يقع إدراجها بأحد أسواق البورصة، تبين أن شركة وساطة بالبورصة تلقت مطالب اكتتاب تتعلق بكميات هامة من الأسهم تتجاوز في جملتها الكمية المعروضة. وتبعاً لذلك تم فتح بحث في الموضوع للتثبت من مدى توفر الأموال اللازمة لتغطية طلبات الإكتتاب.

وقد أفرزت التحريات أن مطالب الإكتتاب كانت صادرة عن خمس شركات تابعة لنفس الشخص وأنه في تاريخ تقديم مطالب الإكتتاب لم تكن تتوفر في حسابات الشركات المعنية الأموال اللازمة لتغطية هذه المطالب وذلك خلافاً للإجراءات المضمنة بنشرة الإصدار والتي مفادها أن خلاص مطالب الإكتتاب يقع على الفور عند إيداع الطلب.

هذا وتجدر الإشارة، أنه على إثر إعلان نتيجة العرض العمومي للإدراج، قامت الشركات المعنية بخلاص الأسهم التي آلت إليها في نهاية الأمر كما أن الأموال التي كانت متوفرة بحساباتها لدى الإكتتاب تكفي لذلك، وبناءً على ما تقدم، قرّر مجلس الهيئة توجيه لفت نظر لشركة الوساطة المعنية لمخالفاتها للإجراءات المنصوص عليها ضمن نشرة الإصدار وهو ما يشكل إخلالاً بأحكام الفصل 74 من النظام الأساسي لوسطاء البورصة والذي يفرض عليها بذل العناية والحرص اللّازمين .

تدعيم الإطار التشريعي والترتيبي

يعد تطوير المناخ القانوني للسوق المالية بمثابة حجر الزاوية للارتقاء بأدائها. وفي هذا الإطار تشارك هيئة السوق المالية في تدعيم الإطار التشريعي والترتيبي قصد حماية الادخار الموظف في الأوراق المالية بما يضمن سلامة السوق ونزاهة المعاملات فيها.

ويقتضي تحقيق هذه الأهداف، تدعيم التشريع والتراتب بالقواعد الملائمة لتأطير نشاط المتدخلين في السوق على أفضل وجه وسد الفراغات القانونية إن وجدت. كما تتولى هيئة السوق المالية ضمن مهام الإحاطة التي تقوم بها لفائدة المتدخلين بالسوق، توضيح بعض الأحكام القانونية والترتيبية إجابة عن الاستشارات الواردة عليها، كما تبادر كذلك بالتثبت من مدى احترام الأحكام التشريعية والترتيبية بمناسبة مراقبة العقود التأسيسية لشركات المساهمة العامة التي تتولى القيام بعمليات مالية.

1 - المساهمة في إعداد النصوص التشريعية والترتيبية :

1 - المشاركة في إعادة تنظيم الإطار القانوني لعمليات الشراء مع التعهد بإعادة البيع للأوراق المالية والأوراق التجارية:

ساهمت هيئة السوق المالية في مراجعة احكام القانون عدد 49 لسنة 2003 المؤرخ في 25 جوان 2003 المتعلق بعمليات الشراء مع التعهد بإعادة البيع للأوراق المالية والأوراق التجارية وذلك بهدف تفعيل آلية الشراء مع التعهد بإعادة البيع وإعطائها دفعا جديدا بإعادة تنظيم إطارها القانوني ملائمة مع التشريعات المعمول بها في الساحات المالية المتطورة.

وقد تضمنت الأحكام الجديدة التي تم إرساؤها توسيع مجال المتدخلين في آلية الشراء مع التعهد بإعادة البيع، ليشمل الشركات والمنشآت العمومية ومؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية بالنظر للأهمية التي تكتسبها هذه الآلية في توفير السيولة اللازمة لحاملي الأوراق المالية والتجارية وفي تنشيط السوق الثانوية للسندات وخاصة سندات الخزينة.

2 - المشاركة في ارساء تعريف المستثمرين الحذرين في مجال رأس مال تنمية :

في إطار مواكبة التنقيحات التي أدخلت بمقتضى المرسوم عدد 99 لسنة 2011 المؤرخ في 21 أكتوبر 2011 على القانون عدد 92 لسنة 1988 المؤرخ في 2 أوت 1988 المتعلق بشركات الاستثمار وعلى مجلة مؤسسات التوظيف الجماعي والتي مكنت من إزالة بعض العقبات التي تعوق تطوير مجال رأس مال تنمية ومن اعتماد المعايير الدولية في هذا المجال، شاركت هيئة السوق المالية في صياغة الأمر عدد 2945 لسنة 2012 المؤرخ في 27 نوفمبر 2012 والمتضمن لتعريف المستثمرين الحذرين الذين يتولون الاستثمار في شركات الاستثمار ذات رأس مال تنمية والصناديق المشتركة للتوظيف في رأس مال تنمية.

ويهدف إصدار هذا الأمر إلى مزيد الإحاطة بنشاط رأس مال تنمية بالنظر لما يكتسبه من أهمية في دفع الاستثمار وتوفير فرص التشغيل بالخصوص على مستوى الجهات.

3 - المشاركة في إرساء منظومة مالية إسلامية:

شاركت هيئة السوق المالية في أعمال اللجنة الوطنية المكلفة بإعداد الإطار التشريعي للمالية الإسلامية وقد انخرطت الهيئة في أعمال اللجان الفرعية المنبثقة عن اللجنة الوطنية والتي تولت إعداد مشاريع النصوص التشريعية المنظمة لمختلف مجالات المالية الإسلامية وبالخصوص الصكوك وصناديق الاستثمار الإسلامية والصيرفة الإسلامية.

وسيمكن تبني منظومة المالية الإسلامية من مزيد الانفتاح على رؤوس الأموال العربية والإسلامية مما يساهم بصفة فعالة في تنوع مصادر الاستثمار وتدعيمها.

II - اتجاهات الهيئة في توضيح بعض الأحكام القانونية والترتيبية:

تعهدت هيئة السوق المالية خلال سنة 2012 بخمسة عشر استشارة. لم تتولى الإجابة عن سبعة منها باعتبارها لا تندرج في مجال اختصاص الهيئة كما تم تعريفه صلب الفصل 23 من القانون عدد 117 لسنة 1994 المتعلق بإعادة تنظيم السوق المالية. كما تمت إحالة ثلاث استشارات بالنظر إلى مواضيعها إلى الدوائر الفنية للهيئة وتمت الإجابة عن التساؤلات الواردة في الاستشارات المتبقية والمتعلقة بما يلي:

1 - تسجيل عقد قسمة لكتلة من الأسهم موروثه على الشياخ:

تمت استشارة هيئة السوق المالية حول عملية التسجيل ببورصة الأوراق المالية بتونس لعقد قسمة كتلة من الأسهم بين ورثة. وفي إجابتها، ذكرت الهيئة صاحب الطلب بأن إحالة الأسهم لا تخضع في صورة الميراث لواجب التسجيل لدى بورصة الأوراق المالية بتونس طبقا لأحكام الفصل 71 من القانون عدد 117 لسنة 1994 المؤرخ في 14 نوفمبر 1994 المتعلق بإعادة تنظيم السوق المالية. إلا أنّ هذه الإحالة تبقى خاضعة لمعاليم التسجيل الموظفة على الشركات وفقا للشروط المنصوص عليها صلب مجلة معاليم التسجيل والطابع الجبائي.

2 - بداية تداول أسهم تم إنشاؤها عند الترفيع في رأس مال شركة مدرجة بالبورصة:

تعهدت الهيئة باستشارة صادرة عن بورصة الأوراق المالية بتونس تستفسر فيها حول مدى جواز الشروع في تداول أسهم تم إنشاؤها عند الترفيع في رأس مال شركة مدرجة بالبورصة. ابتداء من تاريخ استلام نسخة من شهادة المؤسسة المودع لديها الأموال مرفوقة بتعهد من الممثل القانوني للشركة المعنية باستكمال الإجراءات المتعلقة بالترفيع في رأس المال.

وردا عن ذلك، اعتبرت الهيئة انه طبقا لأحكام الفصل 320 من مجلة الشركات التجارية تكون الاسهم قابلة للتداول في حالة الزيادة في رأس المال. ابتداء من تاريخ تحقيق هذه الزيادة بصفة قانونية. وبالتالي يتعين على الشركة المعنية الاستظهار بقرار معاينة تحقيق الزيادة في رأس المال الصادر حسب الحالة إما عن الجلسة العامة الخارقة للعادة أو عن مجلس الادارة إذا فوضت إليه الصلاحيات للقيام بذلك طبقا لأحكام الفصل 294 من مجلة الشركات التجارية.

3 - إمكانية إدراج أسهم شركة تنمية فلاحية بالبورصة:

تمت استشارة الهيئة حول إمكانية إدراج أسهم شركة تنمية فلاحية ببورصة الأوراق المالية بتونس. وإجابة عن ذلك اعتبرت الهيئة انه يمكن لهذه الشركة إدراج أسهمها بالبورصة شريطة التزامها بالأحكام القانونية والترتيبية المنظمة للسوق المالية وخاصة منها الترتيب العام لبورصة الأوراق المالية بتونس.

كما يتعين على هذا الصنف من الشركات مراعاة الأحكام القانونية والترتيبية المنظمة لها وبالأخص الفصل 5 من الأمر عدد 1172 لسنة 1988 المؤرخ في 18 جوان 1988 المتعلق بضبط شروط إحياء الأراضي الدولية الفلاحية من طرف شركات الإحياء والتنمية الفلاحية وبكيفية إنجاز برنامجها التنموي والذي ينص على أنه: "تخضع لموافقة وزير الفلاحة المسبقة كل زيادة أو تخفيض في رأس المال أو إدماج للشركة مع شركة أخرى أو إحالة أسهم بأية صورة..."

4 - تكوين شركة أجنبية غير مقيمة متخصصة في إسداء خدمات في مجال تداول الذهب والعملية الصعبة ومنتجات أخرى:

تمت استشارة الهيئة من قبل شركة وساطة بالبورصة حول إمكانية تكوين مستثمر أجنبي، في إطار أحكام الفصل 76 من مجلة إسداء الخدمات المالية لغير المقيمين الصادرة بالقانون عدد 64 لسنة 2009 المؤرخ في 12 أوت 2009، لشركة استثمار غير مقيمة منتسبة بالبلاد التونسية ومتخصصة في إسداء خدمات في مجال تداول الذهب والعملية الصعبة ومنتجات أخرى.

وفي إجابتها عن هذا التساؤل، أشارت الهيئة إلى أنّ إسداء خدمات الاستثمار في مجال تداول الذهب والعملية الصعبة لا يدخل في مجال تطبيق الفصل 76 المشار إليه أعلاه. كما أنّه بالنظر للطابع المالي لهذا النشاط فهو لا يندرج ضمن قائمة القطاعات المحررة عند التكوين على معنى أحكام مجلة تشجيع الاستثمارات. ويمكن تكييفه على أنّه نشاط وساطة طبقاً للفصل 8 من المرسوم عدد 14 لسنة 1961 المؤرخ في 30 أوت 1961 والمتعلق بشروط ممارسة بعض الأنشطة التجارية.

5 - إمكانية مشاركة الوسيط بالبورصة المكلف بعملية ادراج في العرض العمومي المتعلق بهذه العملية:

تمت استشارة هيئة السوق المالية من قبل وسيط بالبورصة حول إمكانية مشاركته في العرض العمومي المتعلق بعملية الادراج المكلف بها.

وجواباً عن ذلك، اعتبرت الهيئة أنّ النصوص التشريعية والترتيبية المنظمة للسوق المالية لا تمنع الوسيط بالبورصة المكلف بعملية الإدراج من المشاركة لحساب حرفائه أو لحسابه الخاص في العرض العمومي المتعلق بتلك العملية. إلا أنه يتعيّن عليه بمناسبة دخله لحسابه الخاص بالالتزام بالأحكام الترتيبية المنصوص عليها في هذا الشأن وبالخصوص :

- مقتضيات الفصل 67 من النظام الأساسي لوسطاء البورصة الذي يلزم وسيط البورصة بمسك "سجل خاص يضمّن به عمليات التدخل للحساب الخاص وسجل خاص يضمّن به العمليات المنجزة لحساب الأشخاص العاملين تحت سلطته وآخر يضمّن به العمليات المنجزة لحساب مسيري المؤسسة المالكين لنسبة تفوق 30% من رأس المال وسجل خاص بالمساهمات والتوظيفات العادية لوسيط البورصة."

- مقتضيات الفصل 73 وما يليه من النظام الأساسي لوسطاء البورصة والذي يضبط قواعد سلوكيات المهنة.

III - مراقبة العقود التأسيسية لشركات المساهمة العامة:

تقوم هيئة السوق المالية بمناسبة مراقبة العمليات المالية التي تنجزها شركات المساهمة العامة بدراسة عقودها التأسيسية ولفت نظر هذه الشركات إلى الإخلالات المرصودة. ومن أهمها :

1 - الطابع غير المادي للسندات :

تولت هيئة السوق المالية إعلام العديد من شركات المساهمة العامة بضرورة التخلي صلب عقودها التأسيسية على الفصول التي تتضمن إشارة إلى الطابع المادي للسندات وبالخصوص الفصول المتعلقة بضياح وتعويض الأسهم بالنظر إلى تعارضها مع أحكام الفصل 2 من القانون عدد 35 لسنة 2000 المؤرخ في 21 مارس 2000 والمتعلق بإرساء السندات غير المادية الذي ينصّ على أنّه " تجرد سندات الأوراق المالية من صبغتها المادية وتصبح مجسمة بترسيمها في حساب مالکها لدى الذات المعنوية المصدرة أو الوسيط المرخص له ويتمّ تداولها عن طريق تحويلها من حساب إلى حساب آخر."

2 - توزيع حصص الأرباح :

بادرت شركة مساهمة عامة بإدراج فصل صلب عقدها التأسيسي ينصّ على أنّه يتمّ دفع حصص الأرباح للمساهمين في الآجال التي يحددها مجلس الإدارة. وقد لفتت هيئة السوق المالية نظر الشركة المعنية إلى واجب تنقيح عقدها التأسيسي قصد التنصيص صراحة على أنّه يقع دفع حصص الأرباح المقرر توزيعها من قبل الجلسة العامة العادية خلال أجل أقصاه ثلاثة أشهر ابتداء من تاريخ قرار الجلسة العامة طبقاً لأحكام الفصل 17 من القانون عدد 117 لسنة 1994 المؤرخ في 14 نوفمبر 1994 والمتعلق بإعادة تنظيم السوق المالية.

3 - بنود حق الافضلية:

في إطار عملية إدراج شركة لأسهمها ببورصة الأوراق المالية بتونس. تولت هيئة السوق المالية إعلام الشركة بواجب تعديل الفصول التي تنص صلب عقدها التأسيسي على حق الافضلية والمصادقة في صورة إحالة أسهم الشركة للغير باعتبار أنّ هذه الفصول تتعارض مع أحكام الفصل 22 من القانون عدد 117 لسنة 1994 المؤرخ في 14 نوفمبر 1994 والذي ينصّ على أنّه "ينجر قانوناً عن إدراج الأسهم بالبورصة تنازل الشركة المصدرة عن بنود حق الأفضلية والمصادقة الواردة في نظامها الأساسي."

4 - ملاءمة العقود التأسيسية لبعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة العامة :

طلبت هيئة السوق المالية العديد من شركات المساهمة العامة بتنقيح عقودها التأسيسية قصد ملاءمتها مع احكام مجلة الشركات التجارية التي تنص على نسب مئوية خاصة بشركات المساهمة العامة وذلك فيما يتعلق بالمسائل التالية :

- إمكانية طلب كل من يملك على الأقل ثلاثة بالمائة في رأس مال شركة مساهمة عامة تعيين وكيل من قبل المحكمة يتولى دعوة الجلسة العامة للشركة للانعقاد في حالة التأكد طبقاً لأحكام الفصل 277 من مجلة الشركات التجارية.

• حق كل من يملك على الأقل ثلاثة بالمائة في رأس مال شركة مساهمة عامة في الحصول في كل وقت على نسخ من الوثائق الاجتماعية للشركة المتعلقة بالسنوات الثلاثة الأخيرة طبقاً لأحكام الفصل 284 من مجلة الشركات التجارية؛

• حق كل من يملك على الأقل ثلاثة بالمائة في رأس مال شركة مساهمة عامة وليس له صفة عضو في مجلس الإدارة في أن يطرح مرتين في السنة أسئلة كتابية على مجلس الإدارة حول كل تصرف أو واقعة من شأنها أن تعرض مصالح الشركة للخطر طبقاً لأحكام الفصل 284 مكرر من مجلة الشركات التجارية.

الانفتاح على المحيط

إيماناً منها بأنّ الارتقاء بأداء السوق المالية التونسية يقتضي الانفتاح على المحيط المحلي والدولي وتدعيم أطر التعاون مع الهيئات التعديلية المماثلة ومع المنظمات المالية الدولية. دأبت هيئة السوق المالية على المشاركة في التظاهرات المحلية والدولية وعلى تطوير فرص الشراكة وتبادل الخبرات.

ا- التعاون الدولي

في نطاق التواصل مع الهيئات التعديلية الأجنبية، حرصت هيئة السوق المالية خلال سنة 2012 على الإجابة عن استفسارات نظيراتها الأجنبية فيما يتعلق بالتشريع المنظم للسوق المالية التونسية وتطبيقاتها والتعاون معها في اطار المنظمات العالمية والإقليمية.

كما سعت الهيئة للبحث في سبل تعزيز آليات التعاون الدولي الثنائي والمتعدد الأطراف :

1 - الإجابة عن استفسارات النظراء الأجانب فيما يتعلق بالتشريع المنظم للسوق المالية التونسية:

تلقت الهيئة جملة من الاستفسارات تقدمت بها هيئات تعديلية ماثلة لبلدان أجنبية على غرار سلطنة عمان، المغرب، نيجيريا، جمهورية مقدونيا، وإفريقيا الجنوبية. وقد تعلق هذه الاستفسارات بما يلي :

- القواعد المتصلة بإدارة الجهة المصدرة على معنى الفصل 3 من ترتيب هيئة السوق المالية المتعلق بالمساهمة العامة، لأوراقها المالية ؛

- معطيات تتعلق بعمليات الاصدار لأوراق مالية عن طريق المساهمة العامة؛

- بعض القواعد الاجرائية الخاصة بعمليات الاصدار عن طريق المساهمة العامة؛

- القواعد المنظمة للعمليات المنجزة مع الاطراف المرتبطة بالمؤسسة؛

- تركيبة السوق الرقاعية التونسية ونظام التداول الالكتروني للرقاع.

وتمت الإجابة عن كلّ هذه الاستفسارات اعتماداً على النصوص التشريعية والترتيبية المنظمة للسوق المالية التونسية.

2 - التعاون في إطار المنظمات الدولية والإقليمية :

يشمل هذا التعاون ما يلي :

- تبادل المعلومات في نطاق اللجنة الإقليمية لإفريقيا والشرق الأوسط التابعة للمنظمة العالمية لهيئات أسواق المال.
تدعو اللجنة المذكورة أعضائها بصفة دورية إلى مداها بآخر المستجدات والتوضيحات المرتبطة بتطور أسواقهم المالية سواء على مستوى النصوص القانونية والأداء، كما تدعوهم إلى ابداء آرائهم واقتراحاتهم في خصوص التوجهات الاستراتيجية للمنظمة العالمية لهيئات أسواق المال واللجان المنبثقة عنها.

- الاجابة عن استبيانات ذات مواضيع مختلفة
- تولت الهيئة خلال سنة 2012، الاجابة عن الاستبيانات التالية :
- الاستبيان السنوي الخامس الذي تعده لجنة الأسواق المالية الناشئة التابعة للمنظمة العالمية لهيئات أسواق المال الذي تضمن أسئلة تتمحور حول :
 - التحديات على مستوى التعديل والرقابة،
 - الانشطة الرقابية للهيئات التعديلية،
 - تطبيق المعايير الدولية،
 - التعاون مع النظراء الاجانب لحل الأزمات،
 - القدرات التعديلية والرقابية،
 - استقلالية الهيئة التعديلية وقدراتها لتطبيق القواعد المتعلقة بالسوق،
 - الموارد المالية للهيئة التعديلية،
 - مراقبة التكتلات المالية،
 - الاصلاحات المتعلقة بأسواق المشتقات المتداولة بالسوق الموازية،
 - المقاصة والتسوية،
 - الحوكمة الرشيدة للشركات وتدعيم قاعدة المستثمرين المحليين الفرديين والمؤسساتيين.

- استبيان لجنة الأسواق المالية الناشئة التابعة للمنظمة العالمية لهيئات أسواق المال حول تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة عبر السوق المالية. ويهدف هذا الاستبيان بالأساس إلى توضيح التحديات الناتجة عن القواعد القانونية والتعديلية التي تواجهها المؤسسات المذكورة لتكوين رأسمالها وإلى البحث في سبل تخطيها. إذ يسلط الضوء على جملة من الآليات الهامة على غرار اللجوء إلى أنظمة مختلطة تجمع بين خصائص التوظيف عن طريق المساهمة العامة والخصوصية أو التخفيف في متطلبات الإفصاح المالي والحوكمة الرشيدة بالنسبة للمؤسسات المشار إليها اعلاه مع ضرورة حماية صغار المستثمرين.
- استبيان لجنة الأسواق المالية الناشئة حول الدور والمهام الموكولة إلى اللجنة انطلاقاً من 2014 في ظل إعادة تنظيم هيكل المنظمة العالمية لهيئات أسواق المال.
- استبيان المنظمة العالمية لهيئات أسواق المال حول تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة في تونس.

3 - المشاركة في التظاهرات الدولية :

- في إطار تدعيم مهنية إطاراتها واكتساب الخبرات اللازمة نظراً لطبيعة نشاطها. مكنت الهيئة إطاراتها وأعاونها من المشاركة في الفعاليات التالية :
- المؤتمر العربي حول التصرف في الموارد البشرية وتنميتها الذي قامت بتنظيمه المنظمة العربية للتنمية الإدارية بدبي يومي 27 و 28 مارس 2012.
 - الأشغال التي التأمّت بواشنطن من 16 إلى 26 افريل 2012 للمعهد الدولي لتطوير الاسواق المالية التابع لهيئة الأوراق المالية والتبادل الامريكية.
 - أشغال الدورة السابعة والثلاثين للاجتماع السنوي للمنظمة العالمية لهيئات أسواق المال المنعقد بالصين من 13 إلى 17 ماي 2012. وانتظمت على هامش هذا الاجتماع حلقات دراسية تناولت المحاور الآتية :
 - المستجدات على مستوى البنية المالية والمعايير الدولية إثر الازمة المالية العالمية؛
 - البنية التحتية للسوق المالية، السوق الموازية للمشتقات ونزاهة السوق؛

- الاطار التعديلي للعقود المالية الآجلة المرتبطة بمواد اولية والمشتقات المالية؛
- جديد الاسواق المالية والتوجهات الخاصة بالأسواق الناشئة.
- الدورة السنوية لاجتماع المعهد الفرنكفوني لهياكل الإشراف على أسواق المال الذي انتظم بكندا من 06 إلى 08 جوان 2012. وتم التطرق خلالها إلى جملة من المواضيع الهامة أبرزها :
- ادارة الاموال العمومية وردود فعل الاسواق؛
- منهجية تشخيص المخاطر في علاقتها مع ضرورة حسن اداء الهيئة التعديلية لمهامها: جدوى اعتماد مخطط استراتيجي؛
- تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة عبر السوق المالية؛
- حماية المدخرين في اطار الابتكار المالي.
- منتدى الهيئات التعديلية للأسواق المالية الاعضاء باللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري الذي انتظم باسطنبول يومي 26 و 27 سبتمبر 2012 .
- الملتقى الدوري المنظم من قبل الهيئة الفرنسية للأسواق المالية يومي 01 و02 اكتوبر 2012 بباريس. وتطرقت هذه الدورة إلى موضوع الترفيع في مستويات الوعي بالمخاطر الجارية والناشئة ومعالجتها مع التركيز على اللوائح الاوروبية المتعلقة بمتصرفي صناديق الاستثمار التي تعتمد اساليب التصرف غير التقليدية.
- الملتقى التكويني السنوي الذي احتضنته المنظمة العالمية لهيئات أسواق المال بمدريد من 23 إلى 26 أكتوبر 2012 حول حوكمة شركات الوساطة بالبورصة والعقوبات المسلطة على جرائم السوق.
- ملتقى حُصص لدراسة الإشكاليات المرتبطة بالسجل المركزي للأوامر والبنية التحتية للسوق وذلك من 28 إلى 30 نوفمبر 2012 بسويسرا.
- الملتقى التدريبي التابع للجنة الاقليمية لإفريقيا والشرق الاوسط التابعة للمنظمة العالمية لهيئات أسواق المال الذي التأم بدبي من 10 إلى 12 ديسمبر 2012 وتناول بالدرس الاشكاليات المرتبطة بحماية المستثمرين والمالية الاسلامية.
- اشغال ورشة العمل التي نظمها البنك الافريقي للتنمية بتونس يوم 24 جانفي 2012 في نطاق استشارة الشركاء المعنيين حول شروط ارساء صندوق افريقي للاستثمار في الرقاع.

- الدورة العاشرة لمؤتمر الآلية الأورو- متوسطة للاستثمار والشراكة اشرف على تنظيمه يوم 08 مارس 2012 البنك الاوروبي للاستثمار بالتعاون مع وزارة الاستثمار والتعاون الدولي حول البحث عن افاق جديدة للمؤسسات الصغرى والمتوسطة.

4 - تطوير مجالات التعاون الدولي

في إطار تطوير مجالات التعاون الدولي وتعزيز الشراكة مع الهيئات المماثلة تمّ إمضاء اتفاقية تعاون فني مع هيئة التعديل التركية كما تمّ الشروع في إعداد مسار الانضمام لمجلس الخدمات المالية الاسلامية.

- إمضاء اتفاقية تعاون فني مع هيئة التعديل التركية :

أمضت كل من هيئة السوق المالية التونسية وهيئة أسواق المال التركية بتاريخ 28 سبتمبر 2012 اتفاقية تعاون تهدف خاصة إلى تطوير مجالات التعاون الثنائي بالنسبة لتبادل المعلومات قصد دعم سلامة العمليات المالية في كل من السوق المالية التونسية والتركية بما يخدم مصالح المستثمرين في البلدين. كما شملت اتفاقية التعاون المبرمة تنظيم برامج تكوين وورشات عمل مشتركة موجهة للإطارات العاملة في القطاع المالي في كل من تونس وتركيا وتتعلق بمختلف الإشكاليات والقضايا المطروحة في هذا المجال. ويمكن إبرام مثل هذه الاتفاقية الهامة. المتدخلين في السوق المالية التونسية. من الانفتاح على التجربة التركية في مجال الاسواق المالية حيث شهدت هذه الأخيرة تطورا ملحوظا إذ أضحت أسواق البورصة تضم حاليا حوالي 400 شركة مدرجة كما يحتل الاقتصاد التركي المرتبة 18 عالميا.

- الشروع في مسار الانضمام لمجلس الخدمات المالية الاسلامية :

تدعيما لعلاقات الشراكة مع الهيئات الدولية للقطاع المالي. تولت هيئة السوق المالية المشاركة في أعمال المؤتمر الدولي لمجلس الخدمات المالية الإسلامية Islamic Financial

Services Board الذي انعقد بماليزيا من 26 إلى 30 نوفمبر 2012 حول موضوع آليات تصرف المؤسسات المالية الإسلامية في مخاطر السيولة. وتمت خلال هذا المؤتمر دعوة هيئة السوق المالية التونسية إلى الانضمام إلى هذه المنظمة الدولية. وتجدر الإشارة إلى أنّ مجلس الخدمات المالية الإسلامية هو منظمة ذات بعد دولي تأسست في ماليزيا سنة 2002 وتضمّ 187 عضوا من بينهم منظمات عالمية عريقة، على غرار البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والبنك الإسلامي للتنمية وهيئات تعديلية للقطاع المالي والنقدي من بنوك مركزية وهيئات أسواق مال إضافة إلى مؤسسات مالية إسلامية وتقليدية من عديد البلدان. ويعتبر مجلس الخدمات المالية الإسلامية من أبرز المنظمات الدولية في مجال تأطير المالية الإسلامية حيث يعمل على دفع التعاون الدولي بين المؤسسات الخاصة والهيئات الحكومية قصد تطوير قطاع المالية الإسلامية، كما يتولى إصدار معايير مهنية لدعم جودة الخدمات المالية الإسلامية وترسيخ الشفافية والحوكمة الرشيدة. ويمكن انخراط هيئة السوق المالية التونسية في مجلس الخدمات المالية الإسلامية من تبادل الخبرات قصد تطوير الصناعة المالية الإسلامية في تونس من خلال الاطلاع على التجارب الرائدة في هذا المجال على غرار التجربة الماليزية وتجارب بعض دول الخليج العربي. كما ستحظى هيئة السوق المالية التونسية بموجب عضويتها ببرامج تدريبية عالية الجودة موجهة للإطارات التونسية العاملة في القطاع المالي بما في ذلك إمكانية استقبال مجلس الخدمات المالية الإسلامية في ماليزيا لبعض هذه الإطارات للقيام بتربصات ميدانية مع تكفل المجلس بمختلف النفقات المنجزة عنها وكذلك إرسال المجلس لخبراء بهدف تنشيط ورشات عمل للمشاركة في إرساء أفضل الممارسات في مجال الخدمات المالية الإسلامية في السوق المالية التونسية؛ إضافة إلى إمكانية توجيه بعض المؤسسات المالية الإسلامية إلى الاستثمار في السوق التونسية.

5 - الأنشطة الاخرى للتعاون الدولي

تعلّقت بقيّة أنشطة التعاون الدولي بالنقاط التالية :

- التباحث، بمقر هيئة السوق المالية، مع ملحق البنك المركزي الايطالي والمكلف بالتعاون مع تونس لمناقشة المستجدات المتعلقة بالسوق المالية التونسية والاستثمار عموماً.

- استقبال وفد رسمي من السنغال بمقر هيئة السوق المالية لمناقشة التجربة التونسية في مجال الايجار المالي وخاصة دور السوق المالية التونسية في تعبئة الموارد المالية الضرورية في المجال المذكور.

- التدارس مع وفد عن الاتحاد الدولي للبنوك لمناقشة واقع وآفاق تنظيم " العمليات الثلاثية" او " العمليات الخاضعة للتسوية الثلاثية" بالسوق المالية التونسية.

- في اطار استشارة وُجّهت اليها من قبل وكالات اخبار مالية اجنبية حول امكانية استعمال المعطيات المنشورة للعموم بالموقع الالكتروني لهيئة السوق المالية، افادت الهيئة ان هذا الاستعمال لا يطرح اشكالا اذا كان يراعي الشروط التالية:

• التنصيص على المصدر بصورة واضحة وجلية عند كل استعمال للمعطيات المشار اليها اعلاه.

• عدم اعادة معالجة هذه المعطيات من قبل المستعمل بطريقة من شأنها ان تؤثر على امكانية الوثوق بها.

• التنصيص على هذه التفاصيل بصورة واضحة وجلية عند تقديم هذه المعطيات بصورة مجمعة او بعد اعادة معالجتها ،

• الخضوع للقواعد القانونية الجاري بها العمل عند استعمال او اعادة معالجة المعطيات ذات الصبغة الشخصية ،

• استغلال هذه المعطيات لغايات يسمح بها القانون الجاري به العمل ومراعاة القواعد المتعلقة بحماية المستثمرين،

• التحيين المنتظم لهذه المعطيات.

كما افادت الهيئة ان المستعمل للمعطيات المنشورة للعموم يبقى مسؤولاً عن هذا الاستعمال.

- تدارس وتقييم مع وفد من وزارة الخزانة الامريكية بمقر هيئة السوق المالية لسبل الدعم الاستشاري الامريكي في مجال الخدمات البنكية والتصرف في المديونية.

II- التعاون المحلي والمشاركة في التظاهرات المحلية

1 - التعاون مع الجهات العمومية المحلية

تنولى هيئة السوق المالية بوصفها هيئة مختصة، إفادة الجهات العمومية والخاصة بخبرتها حول المسائل القانونية والتقنية التي تعرض عليها وأبدت الهيئة رأيها في هذا المجال حول المواضيع التالية :

- الإطار القانوني المنظم لعملية نشر المعلومات المالية الموجهة للعموم بالصحف اليومية من قبل الشركات المدرجة ببورصة الاوراق المالية بتونس.
- إمكانية إنشاء بوابة إعلامية تتضمن إحصائيات ومعطيات حول المشاريع الممولة من قبل شركات الاستثمار ذات رأس مال تنمية والصناديق المشتركة للتوظيف في رأس مال تنمية.
- مشاريع أوامر تطبيقية تتضمن احكام منظمة لقطاع رأس مال تنمية.
- شروط تعاطي النشاط المالي بالسوق المالية التونسية من قبل شركة أجنبية غير منتصبة بالبلاد التونسية.
- مشروع مذكرة تفاهم لإنشاء صندوق استثماري مشترك بين الجمهورية التونسية والجمهورية الإسلامية الإيرانية.
- مشروع قرار متعلق بضبط إجراءات منح التراخيص لمؤسسات التمويل الصغير وبتطورها المؤسساتاتي.
- مشروع اتفاقية إطارية متعلقة ببيع مساهمات الدولة في بعض الشركات المصادرة.
- مشروع أوامر تطبيقية للقانون المتعلق باتفاقية إعادة الشراء.
- الاستشارات في مادة المحاسبة الصادرة عن مؤسسات وهيئات وطنية كهيئة الخبراء المحاسبين.
- كما شاركت الهيئة في جملة من الفعاليات تهم المسائل ذات الطابع الجبائي والمحاسبي نذكر منها:
- أعمال مصالح التشريع الجبائي من خلال إبداء الملاحظات والمقترحات للإدارات المختصة لدى وزارة المالية وذلك في إطار إعداد المذكرات العامة المتعلقة بشرح أحكام القوانين الجبائية.

- المساهمة في إعداد الدراسات المتعلقة بالمنظومة الجبائية في إطار الإصلاح الجبائي الذي يهدف لتطويرها وملاءمتها مع أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخصوصا فيما يتعلق بالأحكام الجبائية الخاصة بالسوق المالية.
- المساهمة مع الإدارة الجبائية للتوصل لحلول للاستشارات الموجهة للإدارة تتعلق ببعض الأحكام الجبائية الخاصة بالأوراق المالية أو السوق المالية عموما.
- المشاركة ضمن اللجنة المكلفة بالمعايير المحاسبية المنبثقة عن اللجنة الوطنية التي عينت لتطوير منظومة المالية الإسلامية.

2 - المشاركة في التظاهرات المحلية

- شاركت هيئة السوق المالية في :
 - الملتقى الذي التأم يوم 29 ماي 2012 بقصر المؤتمرات بتونس تحت اشراف المجلس التونسي للمالية الاسلامية والمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الاسلامية حول التجارب التشريعية في مجال المالية الاسلامية بهدف التفكير في إرساء منظومة ملائمة للإطار التونسي.
 - اشغال ورشة العمل التي نظمتها الهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية بالتعاون مع المفوضية الاوروبية يومي 28 و 29 جوان 2012 بتونس حول تحوير الاطار التشريعي المتعلق بحماية المعلومات.
 - المحاضرة المشفوعة بنقاشات التي نظمتها جمعية وسطاء البورصة بالتعاون مع المنظمة غير الحكومية « financial services volunteer corps » حول لجوء المؤسسات الصغرى والمتوسطة إلى السوق البديلة للبورصة. وركزت الاشغال التي التأمت في 19 سبتمبر 2012 بتونس على سير السوق البديلة وشروط الادراج بها على ضوء النماذج المعتمدة في العالم. كما ركزت على موضوع فتح رأسمال المؤسسات المذكورة.
 - الملتقى حول مكافحة تبييض الاموال والجرائم المالية الذي انتظم يومي 25 و26 سبتمبر 2012 بتونس تحت اشراف مصالح الوزير لدى رئيس الحكومة المكلف بالحكومة ومقاومة الفساد بالتعاون مع المفوضية الاوروبية.
 - دورة تدريبية نظمها معهد التكوين لبورصة تونس من 17 إلى 19 اكتوبر 2012 بتونس حول البرمجية VBA على الاكسال (EXCEL) وسبل تطبيقاتها في مجال التصرف في محافظ الاوراق المالية.

- ملتقى حول " مكافحة الرشوة : الاجراءات التأديبية وتضارب المصالح" الذي انتظم يومي 12 و 13 نوفمبر 2012 بتونس تحت اشراف مصالح الوزير لدى رئيس الحكومة المكلف بالحكومة ومقاومة الفساد بالتعاون مع المفوضية الاوروبية.

- دورة تدريبية تعلقت بمكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب نظمتها بتونس اللجنة التونسية للتحاليل المالية بالتعاون مع مكتب الامم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة من 19 إلى 23 نوفمبر 2012.

- دورة تدريبية حول المالية الاسلامية نظمها مكتب تكوين من 21 إلى 23 نوفمبر 2012 بتونس.

كما قدمت هيئة السوق المالية لفائدة طلبة معهد تمويل التنمية للمغرب العربي عرض باللغة الانكليزية حول الاطار التنظيمي والتشريعي الخاص بالسوق المالية التونسية على ضوء مبادئ المنظمة العالمية لهيئات اسواق المال.

**العنوان الثالث
المحيط الاقتصادي وتطور
الأسواق المالية**

العنوان الفرعي الأول المحيط الاقتصادي

ا- المحيط الاقتصادي الدولي

انسمت سنة 2012 بشكل خاص بتفاقم أزمة الديون الأوروبية والتباطؤ في الاقتصادات الناشئة. خاصة الاقتصاد الصيني. حيث تباطأ النمو العالمي بشكل كبير وتراجع إلى حدود 3,2 % (بعد 4% في سنة 2011)، وهي نسبة أقل من المعدل المتوسط طويل الأجل (3,3 % سنوياً من 1973 إلى 2007). ولهذا التراجع علاقة بكل من الآثار المتبقية من أزمة سنة 2008 ومشاكل الميزانية في منطقة اليورو. وبعد تسارع النمو في الولايات المتحدة بالمعدل السنوي في الربع الثالث من سنة 2012 (0,7%+) بدعم من الطلب المحلي القوي، تباطأ هذا المعدل في الربع الأخير إلى 0,4 % وفقاً لوزارة التجارة الأميركية التي سبق لها أن اعتمدت معدل 0,1 % في تقديرها الأول. ويرجع ضعف النمو في الولايات المتحدة في الربع الأخير من سنة 2012 إلى نهاية عمليات التخزين والإنفاق الدفاعي في الربع الثالث من السنة. وفي منطقة اليورو، انكمش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0,4% في سنة 2012. كما انخفض الانتاج الصناعي باستثناء البناء وكذلك مبيعات التفصيل بالمعدل السنوي حيث بلغت على التوالي نسبة 2,4 % - و 1,6 % - . وتواصل ارتفاع البطالة لتبلغ حوالي 12% في نهاية السنة. وفي المقابل توقفت مؤشرات الثقة عن التدهور، حيث ارتفع مؤشر ثقة المستهلك بشكل طفيف. كما تحسن قليلاً مؤشر الثقة في الصناعة. في سنة 2012، بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الصيني 8% مقارنة بسنة 2011، وهو ما يمثل أعلى معدل نمو منذ سنة 2009. ويعود هذا التباطؤ إلى الصعوبات التي تلاحقها أسواق الوجهة الرئيسية للصادرات الصينية، أوروبا والولايات المتحدة.

وتراجعت مخاطر التضخم في الاقتصادات المتقدمة الرئيسية. كما تم التحكم في معدلات التضخم على الصعيد العالمي في البلدان الناشئة والنامية. وانخفض التضخم العالمي إلى نحو 3,3% مقابل 3,8% في أوائل سنة 2012، ويتوقع أن يستقرّ حول هذا المستوى حتى نهاية سنة 2014. وفي الاقتصادات المتقدمة الرئيسية، ينتظر أن ينخفض معدل التضخم من 2% إلى 1,8% في الولايات المتحدة ومن 2,3% إلى 1,5% في منطقة اليورو. ويتوقع أن ترتفع معدلات التضخم فوق الصفر في اليابان في سنة 2013 كما يتوقع أن تزداد مؤقتاً في سنة 2014 و 2015 نتيجة زيادة الضريبة على القيمة المضافة.

البيطالة	أسعار الاستهلاك			الناتج المحلي الإجمالي				
	التوقعات			التوقعات				
2014	2013	2012	2014	2013	2012	2014	2013	2012
8,1	8,2	8,0	2,0	1,7	2,0	2,2	1,2	1,2
7,5	7,7	8,1	1,7	1,8	2,1	3,0	1,9	2,2
12,3	12,3	11,4	1,5	1,7	2,5	1,1	0,3-	0,6-
4,1	4,1	4,4	3,0	0,1	0,0	1,4	1,6	2,0
-	-	-	5,6	5,9	5,9	5,7	5,3	5,1
4,1	4,1	4,1	3,0	3,0	2,6	8,2	8,0	7,8

المصدر: صندوق النقد الدولي

وحسنت التوقعات الاقتصادية العالمية بفضل الزيادة من تخفيض العجز في الاقتصادات المتقدمة. كما توقع صندوق النقد الدولي في تقديراته الجديدة أن ينمو الاقتصاد العالمي بنسبة 3,3% مقابل نسبة 3,5% التي أصدرها في شهر جانفي 2013. وأشار الصندوق أن أزمة الدين الأوروبية تمثل التهديد الأكبر للاقتصاد العالمي ويبقى "عدم اليقين" سائداً على نتائج هذه الأزمة. كما يتوقع صندوق النقد الدولي انكماش إقتصاد منطقة اليورو بنسبة 0,3% خلال سنة 2013 مقابل نسبة 0,2% التي أصدرها في وقت سابق. ولا يستبعد الصندوق استمرار الركود لفترة طويلة في حالة عدم تحقق زخم الإصلاح المعلن عنه مثل الرقابة المصرفية والإيجاد السياسي. ومن المتوقع أن يكون النمو الاقتصادي لسنة 2013 في الولايات المتحدة في حدود 1,9% على الرغم من المراقبة المالية الهامة. ويتوقع أن تتسارع نسبة النمو إلى 3% في سنة 2014. وينتظر أن تكون البلدان الناشئة والنامية قاطرة للنمو العالمي سنة 2013.

كما يتوقع أن تكون نسبة نمو هذه البلدان أعلى أربع مرات مما ستكون عليه في البلدان المتقدمة (5,3% مقابل 1,2%).

II - المحيط الاقتصادي الوطني

تمكن الاقتصاد التونسي خلال سنة 2012 من استرجاع نسق نموه بعد الركود الذي شهدته سنة 2011، وذلك بفضل المحصول الزراعي الجيد و تعزيز النشاط في الخدمات المسوّقة. و بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي نسبة 6,3 % بأسعار السوق مقابل 9,1 % سنة 2011. و شمل الارتفاع خاصة قطاع الخدمات المسوّقة الذي تطور بنسبة 5,3 % بعد تسجيله لتراجع قدره 3,6 % سنة 2011. كما شمل الارتفاع قطاع الصناعات المعملية بنسبة 1,8 % مقابل تراجع بنسبة 4,2 % سنة 2011. و أمكن تحقيق هذا التطور الإيجابي بالرغم من التراجع المسجل مقارنة بسنة 2011 في الصناعات المعملية الرئيسية والموجهة للتصدير على غرار صناعات النسيج والملابس والجلد التي تراجعت بنسبة 3,8 % وكذلك الصناعات الميكانيكية والكهربائية التي تراجعت بنسبة 1,5 %. كما تراجع قطاع الصناعات غير المعملية بنسبة 2,1 % مقارنة بسنة 2011.

وسجّل مؤشر أسعار الاستهلاك بحساب الانزلاق السنوي، تطوّر بنسبة 5,9 % خلال شهر ديسمبر 2012 مقابل 4,2 % خلال نفس الفترة من سنة 2011 نتيجة لارتفاع أسعار المواد الغذائية والمشروبات و خاصة منها المنتوجات الزراعية بنسبة 11,7 % مقابل 7,7 % وكذلك المواد الغذائية المحوّلة بنسبة 4,3 % مقابل 0,8 % في سنة 2011. وبلغت نسبة التضخم بحساب المعدلات 5,6 % على كامل سنة 2012 مقارنة بـ 5,5 % سنة 2011. و يعود تسارع هذا التضخم بالأساس إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية والمشروبات في سنة 2012 مقارنة بسنة 2011 بنسبة 7,5 % مقابل 3,7 % و اللباس والأحذية بنسبة 7,7 % مقابل 4,3 % والأثاث المنزلي بنسبة 6,2 % مقابل 3,2 % والتعليم بنسبة 7,5 % مقابل 3,9 %.

وتجدر الملاحظة ان نسبة التضخم لا تتجاوز 4,5% في سنة 2012 مقابل 3,5% في سنة 2011 اذا استثنينا المواد الغذائية و المشروبات من السلة المرجعية المستخدمة لاحتساب التضخم.

2012	2011	(%)
3,6	1,9-	النمو (بأسعار السوق)
3,9	9,2	الزراعة والصيد البحري
1,8	4,2-	الصناعات المعلمية
1,5-	12,6-	منها : - للصناعات الميكانيكية والكهربائية
3,8-	1,7-	- صناعات النسيج والملابس والجلد
2,1-	11,1-	الصناعات غير المعلمية
5,3	3,6-	الخدمات المسوقة
6,3	8,3	الخدمات غير المسوقة

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

كما سجل الميزان العام للمدفوعات الخارجية فائضا بقيمة 2138 مليون دينار وذلك للمرة الأولى منذ سنة 2009 مقابل عجز بـ 2391 مليون دينار في سنة 2011 وذلك نتيجة للارتفاع الهام المسجل على مستوى فائض ميزان الحسابات برأس المال والعمليات المالية رغم توسع عجز ميزان العمليات الجارية. وتعود الزيادة في قيمة عجز ميزان العمليات الجارية أساسا إلى ارتفاع عجز الميزان السلعي (الصادرات السلعية ناقصا الواردات السلعية) بنحو 2778,8 مليون دينار، أي بنسبة 41,13% . لتصل قيمة ذلك العجز إلى نحو 9535,2 مليون دينار خلال سنة 2012.

وعلى مستوى التجارة الخارجية تطورت الواردات بنسق أسرع من الصادرات حيث ارتفعت الصادرات خلال سنة 2012 بنسبة 5,8% في حين ارتفعت الواردات بنسبة 13,3% وسجلت المبادلات التجارية التونسية ما قيمته 26547,7 مليون دينار عند التصدير و38182,7 مليون دينار عند التوريد. ويعود الارتفاع المسجل للصادرات سنة 2012 إلى تطور صادرات العديد من القطاعات وبالأساس صادرات الطاقة بنسبة 21,95% و مواد التجهيز بنسبة 9,23% و المواد الخامة والمنتجات شبه المصنعة بنسبة 9,14%. وفيما يخص الواردات، فإن الزيادة ناتجة عن ارتفاع واردات في جميع القطاعات وخاصة الطاقة بنسبة 33,44% و مواد التجهيز بنسبة 14,23% و المواد الاستهلاكية بنسبة 11,95%.

وأدى هذا التفاوت في نسق الارتفاع بين الصادرات و الواردات إلى تراجع نسبة تغطية الواردات بالصادرات بـ 4,92 نقطة (69,53% مقابل 74,45%) مقارنة بسنة 2011. وبخصوص تطور ميزان الحسابات برأس المال والعمليات المالية، فقد ارتفعت قيمة العمليات المالية بنحو 5203,9 مليون دينار، أي بنسبة 260,49% مقابل انخفاض في قيمتها بنحو 517,2 مليون دينار ، أي بنسبة 20,57% خلال سنة 2011.

2012	2011	(%)
5765,2	4766,4	العمليات الجارية
9535,2	6756,4	منها : - السلع
3044,3	2102,0	- الخدمات
353,6	467,9	- دخل عوامل الإنتاج
372,1	355,9	- التحويلات من جانب واحد
7903,2	2256,4	الحسابات برأس المال والعمليات المالية
701,6	258,7	منها : - الحسابات برأس المال
7201,6	1997,7	- العمليات المالية
	119,0	عمليات التعديل
2138,0	2391,0-	التوازن العام

المصدر: البنك المركزي التونسي

العنوان الفرعي الثاني الاسواق المالية العالمية

كان أداء معظم أسواق الأسهم إيجابيا خلال سنة 2012 باستثناء مؤشر "إيكس" الإسباني. على الرغم من ارتفاع مستوى التقلبات بسبب هشاشة الأوضاع الاقتصادية، وخطط التقشف، والخوف من خروج اليونان من منطقة اليورو، إضافة إلى تغير المشهد السياسي في الصين واليابان والقلق بشأن الهاوية المالية في الولايات المتحدة.

وحقق مؤشر "داكس 30" الألماني أفضل المؤشرات حيث أغلق العام على مكاسب بلغت 29,20% تلاه مؤشر "نيكاي 225" الياباني الذي ارتفع بمقدار 21,59% ثم مؤشر "كاك 40" الفرنسي الذي كسب 15,29%. كما أغلق مؤشر "ستاندرد آند بورز" السنة على ارتفاع قدره 13,23% و ارتفع مؤشر داو جونز بمقدار 7,26%. أما أقل المؤشرات أداء فكان مؤشر "فاينانشيال تايمز 100" البريطاني الذي ارتفع بمقدار 5,84%. وعلى مستوى التراجع انهى مؤشر "إيكس" الإسباني السنة على خسائر قدرها 4,66%.

تطور مؤشرات سوق الأوراق المالية في الدول المتقدمة

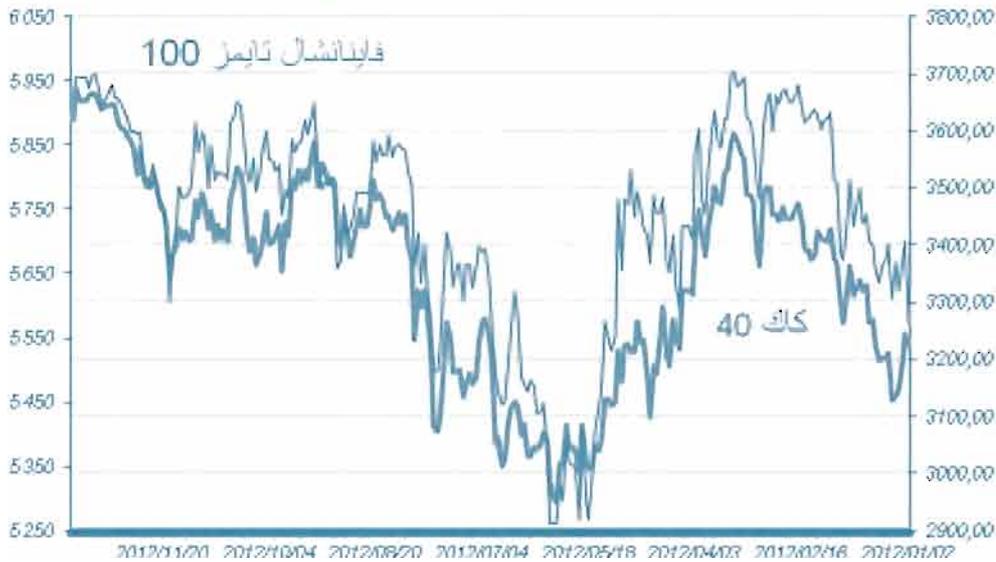
البورصة	المؤشر	تطور المؤشر %		
		2012	2011	2010
نيويورك	داو جونز	11,0	5,53	7,26
طوكيو	نيكاي 225	-3,0	-17,34	22,94
لندن	فاينانشال تايمز 100	9,0	-5,55	5,84
فرانكفورت	داكس 30	16,1	-14,69	29,06
باريس	كالك 40	-3,3	-16,95	15,23
مدريد	إيكس	-18,08	-13,11	-4,66

المصدر: بلومبرج

افتتحت أسواق الأسهم العالمية سنة 2012 على أداء جيد. وارتفعت مؤشراتها بفضل نشر بيانات امريكية وصينية مشجعة و تحسن العوامل النفسية بخصوص أزمة الديون نتيجة لاعتماد القادة الأوروبيين لميثاق جديد لاستقرار الميزانية مستوحاة من قبل ألمانيا. واعتماد الصيغة النهائية لعاهدة إنشاء آلية

أوروبية للاستقرار المالي والاتفاق على خطة المساعدات الثانية لليونان³. وتمكنت هذه الأسواق من تفادي قرار وكالة التصنيف الائتماني "ستاندرد آند بورز" خفض تصنيف صندوق الإنقاذ الأوروبي وتوسع دول في منطقة اليورو⁴. كما لم تتأثر هذه الأسواق بقراري وكالتي التصنيف الائتماني "ستاندرد آند بورز" و"موديز" خفض تصنيف اليونان، وكذلك بإحجام ألمانيا عن قبول زيادة في حجم برنامج "جدار الحماية" وقرار البنك المركزي الأوروبي عدم قبول أوراق الدين اليوناني. وبداية من منتصف مارس 2012، تغير اتجاه مؤشرات الأسواق المالية الرئيسية تحت تأثير مخاوف تباطؤ النمو العالمي، والقلق المتجدد حول الوضع في إسبانيا والجمهورية السياسي في اليونان.

تطور مؤشرات أسواق الأوراق المالية في باريس ولندن



³ وفقاً بنود الاتفاق يتم تخفيض الدين اليونانية إلى 120,5% من الناتج المحلي الإجمالي قبل 2020 بفضل برنامج قروض جديد بمقدار 130 مليار يورو وإعادة هيكلة ديون المائتين من القطاع الخاص

⁴ خفضت وكالة التصنيف فرنسا، النمسا، مالطة، سلوفاكيا، سلوفينيا، إيطاليا، إسبانيا، البرتغال وقبرص

وأثارت اسبانيا قلق الأسواق نتيجة ارتفاع معدلات البطالة فيها والتي بلغت في مارس 2012 مستوى قياسي جديد ناهز 4,75 مليون عاطلا عن العمل. ومن المتوقع أن يصل الدين العام للبلاد إلى 79,8 % من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية سنة 2012 . مستوى يتجاوز بكثير حد 60 % الذي أوصي به من قبل الاتحاد الأوروبي. كما أثارت اسبانيا أيضا قلق الأسواق بعد الإعلان عن إجراء إصلاح جديد لقطاعها المصرفي وعن الاستيلاء على مصرف "بنكيا" رابع أكبر بنك مدرج في البلاد والذي تكبّد خسائر ناجمة عن الأصول العقارية محفوفة المخاطر.

وأسفرت الانتخابات في اليونان عن سقوط حكومتي الحزبين الرئيسيين. الديمقراطي الجديد (المحافظ) وبزوك (الاشتراكي). المؤيدين لتدابير التقشف التي فرضت لإنقاذ البلاد. وتخشى الأسواق من أن عدم الاستقرار السياسي في اليونان قد يؤدي إلى وقف دفع المساعدات لها و بالتالي عجزها عن دفع مستحقاتها أو في أسوأ الحالات، إلى خروجها من دول منطقة اليورو.

وتمكنت أسواق الأسهم بداية من شهر جوان 2012 من استعادة تدريجيا نسقتها التصاعدي.

حيث تغير اتجاه مؤشرات الأسواق المالية الرئيسية نتيجة التدابير الجديدة لإعادة شراء السندات من قبل البنك المركزي الأوروبي و البنك المركزي الأمريكي والدعم المقدم للبنوك الإسبانية والتقدم في الموضوع اليوناني والاستقرار في الاقتصاد الصيني.

كما قرر البنك المركزي الأوروبي شراء كل السندات السيادية التي يتراوح أجلها من سنة إلى 3 سنوات. وتم هذا الشراء وفق شرط صارم يوجب على البلدان التي ترغب في الاستفادة من هذا القرار أن تكون سعت في السابق إلى طلب مساعدة من صندوق الإنقاذ الأوروبي أي الصندوق الأوروبي للاستقرار المالي.

وقد اتفق قادة الدول الأوروبية في أوائل شهر جوان من سنة 2012 بصفة مبدئية على خطة إنقاذ منطقة اليورو لإسبانيا. و قد يصل المبلغ المتفق عليه إلى 100 مليار يورو لانقاذ النظام المصرفي الإسباني عبر الصندوق الأوروبي للاستقرار المالي والآلية الأوروبية للاستقرار المالي.

كما تقرر في موفى شهر نوفمبر من نفس السنة في اجتماع المجموعة الأوروبية في بروكسل ، خفض الديون اليونانية.

وتجدر الملاحظة ان الغموض الذي يلف إيجاد حل للهاوية المالية في الولايات المتحدة والمخاوف الجديدة المتولدة عن الأوضاع السياسية في إيطاليا، قد حدّ من انتعاش الأسواق بحلول نهاية العام الجاري.

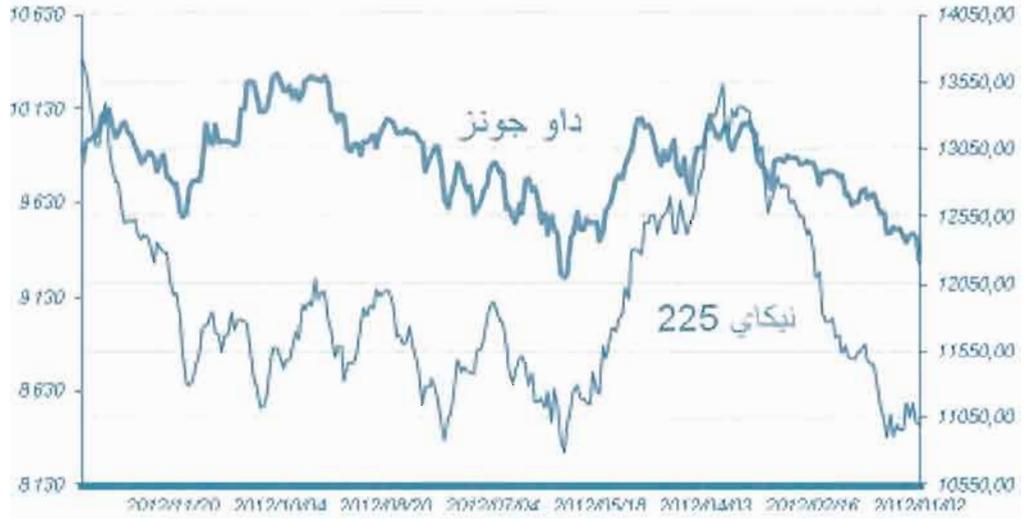
وإذا لم يتم التوصل إلى اتفاق سياسي بين الديمقراطيين والجمهوريين، فإن نمو الولايات المتحدة قد ينحى نحو الركود بسبب التأثير المشترك لزيادة الضرائب وخفض الإنفاق الذي تم إقراره في غرة جانفي 2013.

واختتمت كل أسواق الأسهم الآسيوية سنة 2012 على ارتفاع. وكان مؤشر "كسؤ 100" الباكستاني افضل مؤشرات المنطقة أداءا حيث ارتفع بمقدار 48,98 % تلاه مؤشر "سات" التايلندي الذي صعد بمقدار 35,80 % ثم مؤشر "بساي" الفلبيني الذي ربح 32,95 %. واكتفي مؤشر "سسؤ كمبزيت" الصيني بارتفاع قدره 3,17 % نتيجة التباطؤ الذي شهده النمو الاقتصادي في الصين.

وفيما يخص أداء أسواق الأسهم في العالم العربي خلال سنة 2012، فقد كان متفاوتا مع الميل إلى الارتفاع. حيث ارتفعت معظم البورصات العربية باستثناء بورصة الأردن (- 1,88 %) و قطر (- 4,79 %) و البحرين (- 6,83 %) و المغرب (15,13 % -). وقد قلصت البورصة المصرية حوالي نصف الخسائر المسجلة في سنة 2011 وارتفع سوق الأسهم الفلسطيني بأدنى نسبة عند مستوى 0,14 %.

كما كان أداء الأسواق المالية العربية متماشيا مع أداء معظم الأسواق المالية في الاقتصاديات المتقدمة. فبعد سلسلة من التراجعات عرفت أسواق المال العربية منذ ديسمبر من سنة 2010، استعادت اغلب الأسواق استقرارها خلال الربع الأول من سنة 2012 وبلغت نسبة الارتفاع في المؤشرات أقصاها في بورصات كل من مصر ودبي و السعودية، لكن بداية من الربع الثاني من السنة نفسها عادت البورصات العربية إلى الانخفاض حيث تراجع أداء معظم أسواق المال العربية باستثناء بورصتي تونس ومسقط. وبنهاية النصف الأول من سنة 2012، أصبح أداء الأسواق المالية العربية متفاوتا حيث تمكّن بعضها من تخطي حاجز الخسائر كما تقلّصت حدة التراجعات في بعض الاسواق بينما لم تتمكّن اخرى من الصمود نظرا للمخاوف الجيوسياسية.

تطور مؤشرات أسواق الأوراق المالية في نيويورك وطوكيو



تطور مؤشرات أسواق الأوراق المالية العربية

2012	2011	2010	تطور المؤشر %			المؤشر	البورصة
			2012	2011	2010		
6801,22	6417,7	6620,8	5,98	-3,07	8,15	المؤشر العام	العربية السعودية
477,59	476,9	489,6	0,14	-2,59	-0,69	مؤشر القدس	فلسطين
2630,86	2402,3	2719,9	9,51	-11,68	-0,86	مؤشر ابو ظبي	ابو ظبي
1622,53	1353,4	1630,5	19,89	-17,00	-9,60	المؤشر العام لسوق دبي المالي	دبي
8358,94	8779,03	8681,7	-4,79	1,12	24,75	مؤشر قطر	قطر
1957,61	1995,1	2373,6	-1,88	-15,95	-5,96	المؤشر العام	الأردن
5442,37	3622,4	7142,1	50,24	-49,28	15,03	اجكس 30	مصر
9359,19	11027,7	12655,2	-15,13	-12,86	21,17	مازي	المغرب
4 579,85	4722,3	5112,5	-3,02	-7,63	19,13	تواندكس	تونس

المصدر: يلوبرج و بورصة تونس و بورصة فلسطين

العنوان الفرعي الثالث السوق المالية التونسية

سجّلت السّوق الماليّة خلال سنة 2012 إدراج "شركة إقزابايت" وشركة "المعامل الآليّة بالسّاحل" بالسوق البديلة لبورصة تونس.

وبذلك بلغ عدد الشركات المدرجة بالبورصة 59 شركة في موفى سنة 2012 من بينها 4 شركات بالسّوق البديلة.

وعلى مستوى سوق الإصدارات، بلغ حجم الموارد التي تمت تعبئتها سنة 2012 بعنوان الإصدارات بالسّوق الماليّة 580,1 مليون دينار مقابل 430,2⁵ مليون دينار سنة 2011 وبذلك سجّلت نسبة مساهمة السّوق الماليّة في تمويل الاستثمار الخاص ارتفاعا مقارنة بالسّنة الماضية حيث بلغت 6,6% مقابل 5,2%⁶ سنة 2011.

وبلغت في موفى سنة 2012، رسملة البورصة 13 780 مليون دينار مقابل 14452 مليون دينار في موفى سنة 2011 وهو ما يمثل تراجعا بنسبة 4,65%. وسجلت حصّة المساهمة الأجنبيّة في رسملة البورصة سنة 2012 إرتفاعا طفيفا مقارنة بالسّنة السابقة لتبلغ 20,51% مقابل 20,22%.

وأقل مؤشر توناندكس سنة 2012 في مستوى 4579,85 نقطة مسجلا تراجعا بنسبة 3,02% مقابل انخفاض بنسبة 7,63% سنة 2011. و يعود هذا التراجع في المردود إلى الوضع الاجتماعي والأمني خلال الأربع أشهر الأخيرة من سنة 2012، حيث انخفض المؤشر بعد ان حقق إرتفاعا هاما بنسبة 11,5% إلى حدود شهر جويلية .

⁵ تمّ تحيين حجم الموارد التي تمت تعبئتها خلال سنة 2011 الذي كان في حدود 510,2 مليون دينار وذلك إثر إعادة تصنيف المبلغ المتعلّق بعملية الزيادة في رأس المال التابعة لعملية تحويل الرقاع القابلة للتحويل إلى أسهم للتجاري بنك والذي يبلغ 79,9 مليون دينار .

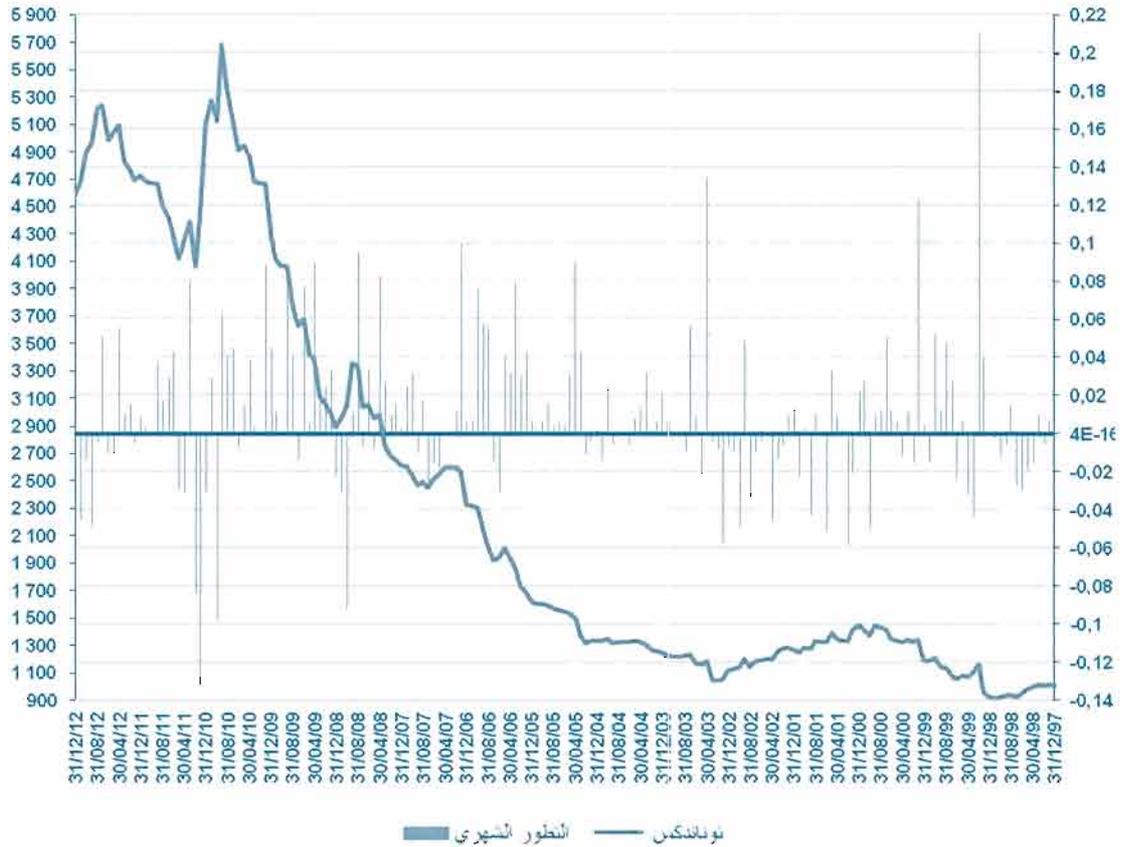
⁶ تمّ تحيين هذه النسبة طبقا للمعطيات المحيطة المتعلقة بالاستثمار الخاص في الميزان الاقتصادي من ناحية، وإثر إعادة تصنيف على مستوى حجم الموارد المتعلّق بعمليات الزيادة في رأس المال التي تمت تعبئتها خلال سنة 2011 وذلك فيما يخصّ المبلغ المتعلّق بعملية الزيادة في رأس المال التابعة لعملية تحويل الرقاع القابلة للتحويل إلى أسهم للتجاري بنك والذي يبلغ 79,9 مليون دينار، من ناحية أخرى.

المؤشرات الرئيسية للسوق الثانوية :

2012	2011	2010	2009	2008	
59	57	56	52	50	عدد الشركات المدرجة
13 780	14 452	15 282	12227	8301	رسملة السوق (مليون دينار)
19.70	22.4	24,1	20.8	15.0	نسبة الرسملة من الناتج المحلي (%)
4 580	4 722	5113	4292	2892	مؤشر تونانديكس (بالنقاط)
-3.0	-7,6	19,1	48,4	10,7	نسبة تطور مؤشر تونانديكس (%)

يوضح الرسم البياني اللاحق تطور المؤشر تونانديكس منذ انطلاقه إلى سنة 2012 :

تطور مؤشر تونانديكس منذ إصداره (قاعدة 1000 في 1997/12/31)



السوق الأولية

1 - مساهمة السوق المالية في تمويل الاستثمار الخاص :

بلغ حجم الموارد التي تمت تعبئتها سنة 2012 بعنوان الإصدارات بالسوق المالية 580,1⁷ مليون دينار مقابل 430,2 مليون دينار سنة 2011، تتوزع كما يلي :

- زيادة في رأس المال: 140,4 مليون دينار مقابل 14,8⁸ مليون دينار سنة 2011؛
- قروض رقاعية: 439,7 مليون دينار مقابل 415,4 مليون دينار سنة 2011؛

وبذلك بلغت نسبة مساهمة السوق المالية في تمويل الاستثمار الخاص 6,6% سنة 2012 مقابل 5,2% سنة 2011.

تطور نسبة تمويل الاستثمار الخاص

(2012 - 2000)

مليون دينار

2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
140,4	14,8 ⁸	301,7	301,3	251,7	126,4	164,0	63,8	70,0	13,5	8,0	113,0	33,0	الترفيغ في رأس المال
439,7	415,4	713,9	675,0	392,0	313,2	150,8	130,8	103,5	101,0	233,0	297,0	154,0	قروض رقاعية
-	-	-	-	-	50,0	50,0	-	-	-	-	-	-	صندوق مشترك للديون
580,1	430,2	1015,6	976,3	643,7	489,6	364,8	194,6	173,5	114,5	241,0	410,0	187,0	المجموع
6,6	5,2	11,6	11,9	7,9	7,5	6,7	4,0	3,8	2,6	5,8	9,6	4,9	نسبة تمويل الاستثمار الخاص بالنسبة المئوية

⁷ الأموال التي تم جمعها فعلياً خلال سنة 2012 من بينها 121,3 مليون دينار تتعلق بعمليات مالية وقع التأشير عليها من قبل هيئة السوق المالية سنة 2011

⁸ تم تحيين حجم الموارد المتعلق بعمليات الزيادة في رأس المال التي تمت تعبئتها خلال سنة 2011 الذي كان في في حدود 94,8 مليون دينار وذلك إثر إعادة تصنيف المبلغ المتعلق بعملية الزيادة في رأس المال التابعة لعملية تحويل الرقاع القابلة للتحويل إلى أسهم للتجاري بنك والذي بلغ 79,9 مليون دينار

II - تطور الإصدارات⁹ :

بلغت خلال سنة 2012 قيمة إصدارات شركات المساهمة العامة باعتبار عمليات الترفيع في رأس المال بإدماج الاحتياطي، 658 مليون دينار مقابل 622 مليون دينار سنة 2011 مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة 5,8%. ويرجع هذا الارتفاع المسجل إلى تطور إصدارات أوراق رأس المال بنسبة 22%. وبلغت حصة إصدارات سندات الدين المؤشر عليها من قبل الهيئة 66,3% من مجموع الإصدارات خلال سنة 2012، مقابل 70,7% سنة 2011.

السوق الأوليّة

(2012 - 2004)

مليون دينار

2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	
222	182	320	429	311	140	235	88	93	إصدارات أوراق رأس المال ¹⁰
34	29	30	37	45	36	51	47	46	الحصة من مجموع الإصدارات (%)
436	440	760	725	374	254	228	100	111	إصدارات سندات دين
66	71	70	63	55	64	49	53	54	الحصة من مجموع الإصدارات (%)
658	622	1 080	1 154	685	394	463	188	204	المجموع

1 - إصدارات أوراق رأس المال :

بلغ حجم إصدارات أوراق رأس المال، 222¹¹ مليون دينار سنة 2012 مقابل 182 مليون دينار سنة 2011، مسجلا بذلك ارتفاعا ملحوظا بنسبة 22%. ومثلت حصة الإصدارات نقدا نسبة 81,1% بمبلغ 180 مليون دينار مقابل 23,6%¹² ومبلغ 43¹⁰ مليون دينار سنة 2011.

علما وأنه تم تخصيص 34,1 مليون دينار لدعم الأموال الذاتية لبنك مدرج بالبورصة و 21 مليون دينار تم إصدارها من قبل شركتين بمناسبة إدراجهما بالسوق البديلة لبورصة تونس وذلك عن طريق عرض بسعر محدد وتوظيف مضمون لأسهم جديدة مصدرة للعموم.

⁹ دون اعتبار إصدارات الدولة.

¹⁰ باعتبار عمليات الترفيع في رأس المال بإدماج الاحتياطي والتابعة لعمليات اندماج وعمليات تحويل رفاع قابلة للتحويل لأسهم.

¹¹ بدون اعتبار عملية زيادة في رأس المال تابعة لعملية استيعاب شركة لشركة متفرعة عنها. بما أن الشركة المستوعبة مالكة لكل

الأسهم المكونة لرأس مال الشركة المدمجة فقد تخلت عن إسناد أسهمها مقابل مساهمات هذه الأخيرة و بالتالي فإنه لم ينجر عن عملية الاندماج المعنوية ترفيع في رأس مال الشركة المستوعبة ولا إصدار أسهم جديدة.

¹² تم تحيين مبلغ عمليات الزيادة في رأس المال نقدا لسنة 2011 وكذلك حصة هذه العمليات من مجموع عمليات الزيادة في رأس المال والتي بلغت على التوالي 123 مليون دينار و 67,6% وذلك إثر إعادة تصنيف عملية الزيادة في رأس المال التابعة لعملية تحويل الرفاع القابلة للتحويل إلى أسهم للتجاري بنك والذي يبلغ 79,9 مليون دينار.

تطور إصدارات أوراق رأس المال

(2012 - 2004)

مليون دينار

2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	
180	43	269	331	266	94	198	67	70	إصدارات أوراق رأس المال نقدا ¹³
81,1	23,6	84,1	77,2	85,4	67,1	84,3	76,1	75,3	الحصة من مجموع الإصدارات (%)
42	139	51	98	45	46	37	21	23	إدماج الاحتياطي وتحويل ديون
18,9	76,4	15,9	22,8	14,6	32,9	15,7	23,9	24,7	الحصة من مجموع الإصدارات (%)
222	182	320	429	311	140	235	88	93	مجموع إصدارات أوراق رأس المال

يبين التوزيع القطاعي للمصدرين، وعلى غرار السنوات السابقة، هيمنة حصة القطاع المالي¹⁴ من مجموع إصدارات سندات رأس المال على الرغم من انخفاض هذه الحصة التي تراجعت من 74,7 % سنة 2011 إلى 62,5 % سنة 2012. وقد بلغت حصة إصدارات البنوك 15,4 % من حجم الإصدارات الجملي مقابل 49,4 % سنة 2011. ويعود ذلك إلى السياسة النقدية المتوخاة خلال سنة 2012 في اتجاه ترشيد التداين البنكي واعتماد معايير التصرف الحذر.

أما الإصدارات المنجزة من قبل قطاع المواد الأساسية وقطاع الصناعة فقد سجلت تطورا هاما، حيث بلغت الحصة الخاصة بالقطاعين على التوالي 7,1 % و 13,2 % مقابل 3,9 % و 1,3 % مقارنة بسنة 2011.

شهدت حصة قطاع مواد الاستهلاك تراجعا طفيفا حيث بلغت 10,4 % مقابل 11,3 % سنة 2011. في حين سجلت حصة قطاع الخدمات للمستهلك استقرارا نسبيا حيث بلغت 5,4 % من مجموع إصدارات أوراق رأس المال.

وشهد سوق إصدارات أوراق رأس المال سنة 2012 عودة قطاع البترول والغاز بعد غياب تجاوز سنتين مسجلا حصة بلغت 0,4 % وكذلك قطاع الصحة بعد غياب 4 سنوات بحصة بلغت 1 %.

¹³ باعتبار عمليات الترفيع في رأس المال تابعة لعمليات اندماج.

¹⁴ يضم القطاع المالي : قطاع البنوك، قطاع التأمين، قطاع الإيجار المالي والمؤسسات المالية لإدارة الديون، وخدمات مالية أخرى (شركات استثمار ذات رأس مال تنمية، شركات استثمار ذات رأس مال قار).

وعلى مستوى توزيع إصدارات أوراق رأس المال بين الشركات المدرجة بالبورصة والشركات غير المدرجة، يلاحظ أنّ الحجم الكلي للإصدارات المسجّل سنة 2012 تمّ حصرتاً من قبل الشركات المدرجة.

تطور التوزيع القطاعي للشركات المصدرة لأوراق رأس مال *

مليون دينار

(2010 - 2012)

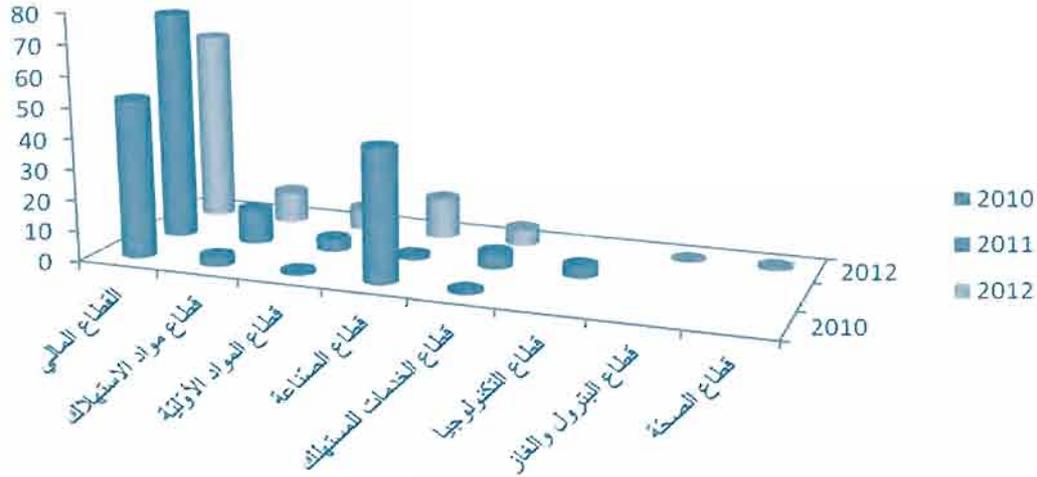
النسبة %	2012	النسبة %	2011	النسبة %	2010	
62,5	138,7	74,7	***136,0	51,8	**165,5	القطاع المالي
15,4	34,1	49,4	89,9	30,7	98,3	القطاع البنكي
27,1	60,0	8,2	15,0	7,5	23,9	قطاع التأمين
19,6	43,5	2,7	5,0	4,4	14,0	قطاع الإيجار المالي والمؤسسات المالية لإدارة الثبوت
0,5	1,1	14,3	26,0	9,2	29,3	خدمات مالية أخرى
-	26,0	9,2	26,0	9,2	29,3	شركات استثمار ذات رأس مال تنمية
0,5	1,1	-	-	-	-	شركات استثمار ذات رأس مال قفل
10,4	23,1	11,3	20,5	3,1	9,9	قطاع مواد الاستهلاك
7,1	15,7	3,9	7,2	0,9	3,0	قطاع المواد الأوتوية
13,2	29,3	1,3	2,4	43,2	138,1	قطاع الصناعة
5,4	11,9	5,1	9,3	0,9	3,0	قطاع الخدمات للمستهلك
0,4	0,8	-	-	-	-	قطاع البترول والغاز
1,0	2,2	-	-	-	-	قطاع الصحة
0,0	6,8	3,7	6,8	-	-	قطاع التكنولوجيا
100,0	221,8	100,0	182,2	100,0	319,6	المجموع

* باعتبار عمليات الزيادة في رأس المال بإدماج الاحتياطي.

** باعتبار عملية زيادة في رأس المال تابعة لعملية اندماج بالاستيعاب.

*** باعتبار عملية زيادة في رأس المال تابعة لعملية تحويل رفاع قابلة للتحويل لأسهم.

ويبين الرسم التالي تطور التوزيع القطاعي للشركات المصدرة لأوراق رأس مال خلال السنوات الممتدة بين 2010 و 2012 :



2 - إصدارات سندات الدين الخاصة :

بلغت إصدارات القروض الرقاعية 436 مليون دينار خلال سنة 2012، مسجلة بذلك انخفاضا طفيفا بنسبة 0,9% مقارنة بسنة 2011.

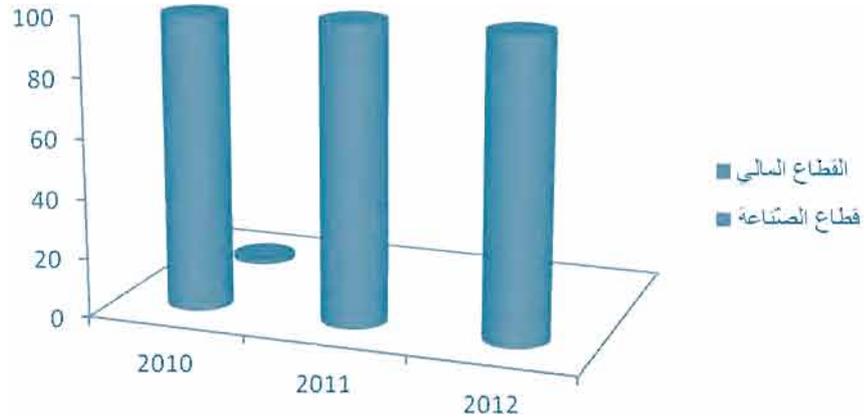
وعلى صعيد التوزيع القطاعي للمصدرين، فقد تمّ سنة 2012 إصدار المبلغ الجملي لإصدارات سندات الدين من قبل المؤسسات المالية. وتتوزع الأربعة عشر (14) قرضا رقاعيا المنجزة خلال سنة 2012، كما يلي:

- أربعة (4) قروض تمّ إصدارها من قبل بنوك بمبلغ قدره 200 مليون دينار
 - عشرة (10) قروض تمّ إصدارها من قبل شركات إيجار مالي بمبلغ قدره 236 مليون دينار.
- و على صعيد توزيع إصدارات سندات الدين بين الشركات المدرجة بالبورصة والشركات غير المدرجة، نلاحظ تراجع حصة الشركات المدرجة، حيث أصبحت في حدود 72,5% سنة 2012 مقابل 95,5% سنة 2011 .

تطور التوزيع القطاعي للشركات المصدرة لسندات الدين الخاصة (2010-2012) مليون دينار

القطاع	2010	2011	2012	2010	2011	2012
القطاع المالي	100,0	436,0	100,0	440,0	98,7	750,0
القطاع البنكي	45,9	200,0	61,4	270,0	43,4	330,0
قطاع الإيجار المالي والمؤسسات المالية لإدارة الديون	54,1	236,0	38,6	170,0	55,3	420,0
قطاع الصناعة	-	-	-	-	1,3	10,0
المجموع	100,0	436,0	100,0	440,0	100,0	760,0

ويبين الرسم التالي تطور التوزيع القطاعي للشركات المصدرة لسندات الدين الخاصة خلال السنوات الممتدة بين 2010 و2012 :



وشهدت سنة 2012 إصدار قرضين رقاعيتين مشروطتين من قبل بنكين وذلك دعماً لأموالهما الذاتية الصافية بمبلغ جملي يساوي 90 مليون دينار. ويجدر الإشارة إلى أنّ إصدار القروض الرقاعية المشروطة من قبل مؤسسات القرض يهدف بالأساس إلى الامتثال للمعايير المتعلقة بمستوى الاموال الذاتية الواردة بمنشور البنك المركزي التونسي عدد 24-91 بتاريخ 17 ديسمبر 1991 الذي ينصّ على احتساب هذا الصنف من القروض ضمن الاموال الذاتية الإضافية في حدود رأس المال المتبقي على ألا تتجاوز 50% من قاعدة الاموال الذاتية الصافية.

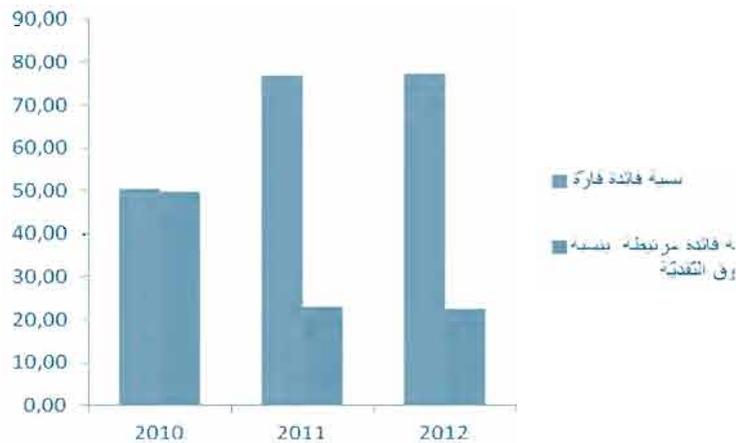
وتجدر الملاحظة أنّ شروط الاصدار المضبوطة من قبل الشركات المدرجة بالبورصة والشركات غير المدرجة خلال سنة 2012، حافظت على تمكين المستثمرين من الاختيار بين نسبي فائدة قارة أو مرتبطة بنسبة السوق النقدية. وعلى غرار السنوات الفارطة، فقد فضّل أغلبية المستثمرين الاكتتاب بنسبة فائدة قارة في القروض الرقاعية التي وقع إصدارها بنسبي فائدة اختيارية، حيث بلغت الحصة المكتتبه بنسبة فائدة قارة 77,4% من مجموع الإصدارات المعنية¹⁵.

مليون دينار

النسبة %		المبالغ للمصدرة				
2012	2011	2010	2012	2011	2010	
77,4	76,9	50,4	*255,3	284,7	254,3	نسبة فائدة قارة
22,6	23,1	49,6	*74,7	85,3	250,7	نسبة فائدة مرتبطة بنسبة السوق النقدية
100,0	100,0	100,0	*330,0	370,0	505,0	لمجموع

*يون اعتبار القروض الرقاعية المصدرة بنسب فائدة قارة (الإحكام لتدويل للبنوك 1-2012 و للشركة المصرية للإيجار المالي 2012) و بنسب فائدة مرتبطة بنسبة السوق النقدية (القروض المشروط الاتحاد البنكي للتجارة والصناعة 2012).

و يبين الرسم التالي تطور توزيع الاكتتابات في القروض الرقاعية بين نسبة فائدة قارة أو مرتبطة بنسبة السوق النقدية خلال السنوات الممتدة بين 2010 و 2012 :



¹⁵ يخصّ القروض الرقاعية الإحدى عشر التي وقع إصدارها بنسبي فائدة اختيارية، واحدة قارة و الثانية مرتبطة بنسبة السوق النقدية.

فيما يتعلّق بالتصنيف الائتماني، يلاحظ أنّ إحدى عشر(11) من ضمن الأربع عشرة (14) عمليّة إصدار منجزة، تمتّ بالاعتماد على التصنيف المذكور، بينما أعفيت من التصنيف الثلاثة قروض الرقاعية الباقية المصدرة من قبل بنوك مدرجة بالبورصة.

تصنيف القروض الرقاعية

التصنيف الممنوح	عدد القروض الرقاعية المصنفة
المجموع	11
-	1 ¹
ب ب ب +	2 ¹
ب ب ب	1 ¹
ب ب ب -	3 ¹
ب ب ب +	2 ¹
ب ب	1 ²
ب ب -	1 ¹

¹ تصنيف من قبل وكالة التصنيف الائتماني FitchRatings وفقا لاسمها المحلي
² تصنيف من قبل وكالة التصنيف الائتماني Standard and Poor's وفقا لاسمها المحلي

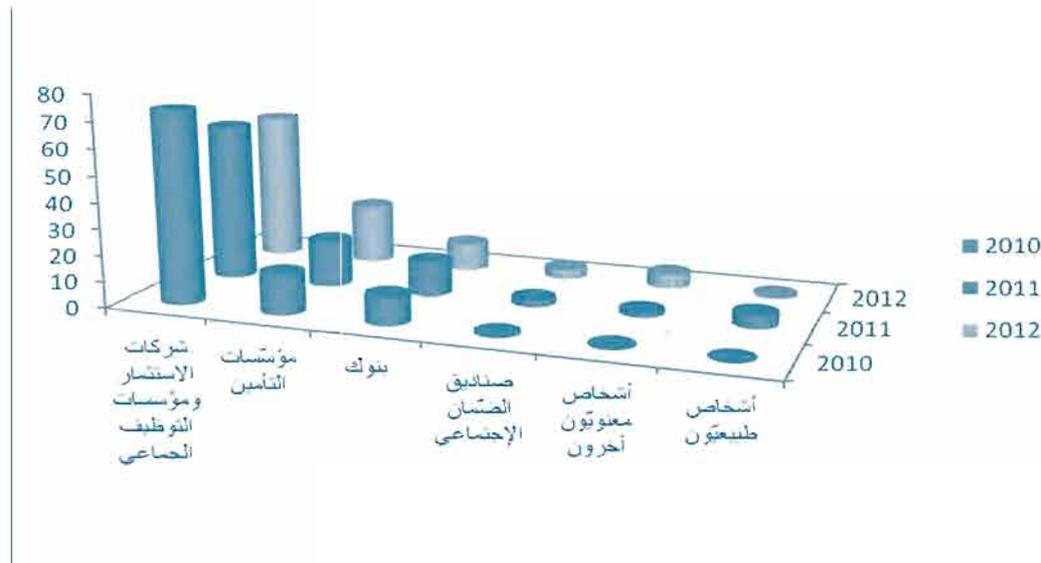
وفيما يتعلّق بتوزيع المكتتبين في إصدارات سندات الدين المؤشّر عليها سنة 2012 وعلى غرار السنوات الفارطة، حازت شركات الاستثمار ومؤسسات التوظيف الجماعي على أهمّ نسبة مكتتبه بلغت 57,1 % من مجموع الإصدارات رغم تراجعها مقارنة بسنة 2011 حيث بلغت 60,3 %، فيما سجّلت حصّة شركات التأمين ارتفاعا لتبلغ 22,7 % مقابل 17,7 % سنة 2011، وقد تراجعت حصّة البنوك نسبيا لتبلغ 10,4 % سنة 2012 مقابل 13 % سنة 2011.

وفيما يخصّ الحصّة المكتتبه من قبل الأشخاص المعنويين الآخرين فقد شهدت ارتفاعا حيث بلغت 5,5 % مقابل 1,9 % سنة 2011، في حين تراجعت، بصفة كبيرة، حصّة الأشخاص الطبيعيين حيث بلغت 0,7 % مقابل 4,9 % سنة 2012. وتجدر الإشارة إلى أنّ حصّة صناديق الضمان الاجتماعي سجّلت تطوّرا تدريجيّا خلال السنوات الأخيرة، إذ بلغت 3,6 % سنة 2012 مقابل 2,3 % سنة 2011.

توزيع المكتتبين في الإصدارات الرقاعية المؤشر عليها (2012-2004)

2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	%
57,1	60,3	73,2	72,5	68,8	64,6	50,6	71,5	68,4	شركات الاستثمار ومؤسسات كوكليف الجماعي
22,7	17,7	15,1	17,2	14,7	11,7	9,5	10,5	14,8	مؤسسات للتأمين
10,4	13,0	10,4	9,0	12,7	18,6	3,5	14,7	7,9	فيلوه
3,6	2,3	0,7	0,8	-	-	-	-	-	مستوفى الخزانة الإحصائي
5,5	1,9	0,5	0,2	2,3	4,0	33,2	0,2	4,8	أشخاص معنويون آخرون
0,7	4,9	0,1	0,3	1,5	1,1	3,2	3,1	4,1	أشخاص طبيعيون

وبيّن الرسم التّالي تطوّر توزيع المكتتبين في الإصدارات الرقاعية المؤشر عليها خلال السنوات الممتدة بين 2010 و2012 :



3 - إصدارات سندات الدين العمومي :

بلغ الحجم الجملي لإصدارات رقاع الخزينة سنة 2012 قيمة 1509 مليون دينار مقابل 1351 مليون دينار سنة 2011 مسجلا بذلك تطورا بنسبة تفوق 12 % .
وقد تم إصدار رقاع الخزينة القابلة للتنظير طوال السنة بإستثناء شهر ماي في حين إقتصر إصدار رقاع الخزينة قصيرة المدى على 23 أسبوعا فقط .
في المقابل لم يقع إصدار رقاع الخزينة ذات قصاصة صفر .

من ناحية أخرى، بلغ معدّل مدّة الدين العمومي الداخلي الذي تمثّله رفاع الخزينة طويلة وقصيرة المدى سنة 2012 بين ثلاث سنوات وستة أشهر بعد أن كانت بين ثلاث سنوات وأحد عشر شهرا نهاية سنة 2011.

1.3 رفاع الخزينة القابلة للتنظير :

سجّلت إصدارات رفاع الخزينة القابلة للتنظير ارتفاعا بنسبة 24 % لتبلغ 1195 مليون دينار سنة 2012 مقابل 962 مليون دينار سنة 2011، وتمثّل 79 % من إصدارات سندات الدين العمومي مقابل 71 % سنة 2011. وقد سجّل قائم رفاع الخزينة القابلة للتنظير نموا ليبلغ 6955 مليون دينار في موفى سنة 2012 مقابل 6183 مليون دينار سنة 2011.

تطور إصدارات رفاع الخزينة القابلة للتنظير

2012	2011	2010	2009	2008	مليون دينار
1 195,3	961,8	469,1	783,3	612,2	مبلغ إصدارات رفاع الخزينة القابلة للتنظير
24,3%	105%	-40,1%	28%	-35,2%	التطور السنوي لمبلغ الإصدارات (%)
6 955,1	6 183,4	5 683,6	5 921,3	5 849,9	قائم رفاع الخزينة القابلة للتنظير في موفى كل سنة
12,5%	8,8%	-4%	1,22%	-0,3%	التطور السنوي لقائم رفاع الخزينة القابلة للتنظير (%)

وتمت إصدارات رفاع الخزينة القابلة للتنظير عن طريق 11 مناقصة تعلقت بـ 5 خطوط مختلفة تراوحت آجالها بين سنتي 2015 و2022 وتقدر مدّة آجال الدفّع المتوسطة بالنسبة لرفع الخزينة القابلة للتنظير بحوالي 3 سنوات و8 أشهر.

2.3 رفاع الخزينة قصيرة المدى :

سجّلت خلال سنة 2012 إصدارات رفاع الخزينة قصيرة المدى إنخفاضا بنسبة 20 % إذ بلغت 313 مليون دينار مقابل 390 مليون دينار سنة 2011 تمثل نسبة 21% من إصدارات رفاع الخزينة طوال سنة 2012.

وشملت نسبة 98 % من هذه الإصدارات رفاع الخزينة قصيرة المدى ذات أجل 52 أسبوعا (10 خطوط على مدى 23 أسبوعا) بينما مثلت رفاع الخزينة ذات أجل 26 أسبوعا نسبة 2% فقط (خطأ واحدا على مدى أسبوعين).

وبلغ قائم هذه الرقاع 322 مليون دينار في موفى 2012 مقابل 388 مليون دينار سنة 2011 مسجلا بذلك تراجعاً بحوالي 17%. وتقدر مدة آجال الدفّع المتوسطة بالنسبة لرقاع الخزينة قصيرة المدى بحوالي 4 أشهر و 11 يوماً.

III- إثناء أسواق البورصة :

تمّ خلال سنة 2012 إثناء السّوق البديلة بإدراج "شركة إقزابايت" وشركة "المعامل الآلية بالسّاحل" اللتان تعملان تباعا في قطاع الإتصالات وقطاع الصّناعة وبلغ بذلك عدد المؤسّسات المدرجة بالبورصة 59 مؤسّسة في موفى السّنة. ومكّنت عمليتي الإدراج من تنوع القطاعات المدرجة بالبورصة، وأنجرت عنها رسملة إضافية بمقدار 47 مليون دينار. أمّا السّوق الرّقاعيّة فقد شهدت خلال سنة 2012 إدراج 14 قرضا من بينها 6 قروض تحصّلت على تأشيرة الهيئة سنة 2011.

السوق الثانوية

ا- نشاط السوق الثانوية :

بلغ حجم الأموال المتبادلة بالسوق بمختلف مكوناته 2930 مليون دينار خلال سنة 2012، مسجلة انخفاضا بنسبة 7 % مقارنة بسنة 2011.

وقد ارتفعت الأموال المتبادلة بتسعيرة البورصة بنسبة 24 % لتبلغ 2115 مليون دينار مقابل 1694,5 مليون دينار سنة 2011. وعلى هذا الأساس يكون المعدل اليومي للمبادلات بالنسبة لسنة 2012 في حدود 8,4 مليون دينار مقابل معدل يومي يقدر بـ 7,1 مليون دينار سنة 2011.

وتجدر الملاحظة أنّ أسهم الشركات الأكثر تداولاً خلال سنة 2012 كانت أسهم شركة "النقل" حيث بلغت المبادلات السنوية على أسهمها 302 مليون دينار وهو ما يمثل 15,6 % من الحجم الجملي للمبادلات وأسهم "إسمنت قرطاج" 133 مليون دينار وهو ما يمثل 6,8 % من الحجم الجملي وأسهم "الشركة العصرية للخزف" 121 مليون دينار وهو ما يمثل 6,2 % من الحجم الجملي وأسهم "مجموعة بولينا القابضة" 93 مليون دينار وهو ما يمثل 4,8 % من الحجم الجملي.

و بلغت من ناحية أخرى المبادلات على سندات الدين خلال سنة 2012 ما قيمته 134,6 مليون دينار منها 86 مليون دينار على رفاع الخزينة القابلة للتنظير في حين كانت خلال سنة 2011 على التوالي 106,5 مليون دينار و 31,2 مليون دينار.

أما المبادلات بالسوق الموازية فقد بلغت 38,1 مليون دينار في سنة 2012 مقابل 16,5 مليون دينار سنة 2011.

وبلغت عمليات التسجيل و التصريح 814 مليون دينار مقابل 1444 مليون دينار سنة 2011 .

العمليات المالية بالسوق الثانوية

2012	2011	2010	2009	2008	مليون دينار
2115.8	1694.5	2750,0	1854,1	2156,9	الأموال المتداولة بالسوق
24.8	-38.4	48,3	-14,1	125,6	التطور السنوي %
2078	1678	2702,0	1814,0	2109,0	- مبادلات على مستوى أسواق اتسعيرة
23.8	-38	49,0	-14,0	130,0	التطور السنوي %
1943	1572	2626,2	1714,6	1914,3	- مبادلات أسهم وحقوق الشركات المدرجة
23.6	-40.2	53,2	-10,4	128,9	التطور السنوي %
134.6	106.5	75,8	99,4	194,7	- مبادلات سندات الدين
85.9	31.2	63.3	91,1	116,8	منها رفاع خزينة قابلة للتطوير
38.1	16.5	48,0	40,1	47,9	- مبادلات بالسوق الموازية
241177	253925	271666	189343	158243	حجم التداول ⁽¹⁾ (بالآلاف)
573	443	592	394	292	عدد العقود المبرمة (بالآلاف)
814	1444	1081	1470	1973	حجم عمليات التسجيل
2929,8	3138,5	3831	3324,1	4129,9	مجموع الأموال المتبادلة

(1) دون اعتبار تأثير التخفيض في القيمة الاسمية بالنسبة للسنوات التي تمت فيها عملية التخفيض.

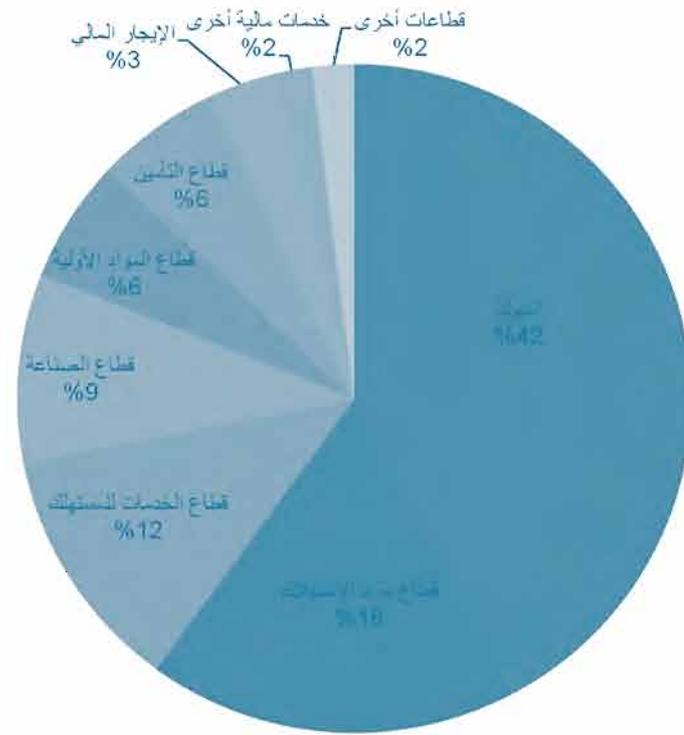
وبلغت رسملة البورصة 13 780 مليون ديناراً في موفى سنة 2012 مسجلة بذلك إنخفاضا سنويا بنسبة 4,65% مقارنة بسنة 2011، ويعود هذا التراجع إلى صعوبة الظروف الاقتصادية ومخاوف المستثمرين.

التوزيع القطاعي لرسملة البورصة

2012		2011		2010		مليون دينار
النسبة %	المبلغ	النسبة %	المبلغ	النسبة %	المبلغ	
53	7313	55	7958	70	10645	القطاع المالي
42	5812	44	6347	47	7225	البنوك
3	449	4	535	4	684	الإيجار المالي
6	807	5	810	6	948	قطاع التأمين
2	246	2	228	13	1788	خدمات مالية أخرى
18	2447	18	2625	7	1080	قطاع مواد الاستهلاك
12	1640	10	1434	11	1617	قطاع الخدمات للمستهلك
6	782	6	793	4	611	قطاع المواد الأولية
9	1270	9	1343	7	1133	قطاع الصناعة
2	327	2	299	1	196	قطاعات أخرى
100	13780	100	14452	100	15282	مجموع السوق

ويبين جدول التوزيع القطاعي أنّ النصيب الأوفر يعود إلى القطاع المالي الذي بلغت حصته نسبة 53% منها 42% حصة القطاع البنكي و6% حصة قطاع التأمين. وفي المرتبة الثانية يأتي قطاع مواد الاستهلاك بحصة تبلغ نسبتها 18% ثم في المركز الثالث نجد قطاع الخدمات للمستهلك حيث تبلغ حصته 12%. وتجدر الملاحظة أنّ غالبية القطاعات قد شهدت إنخفاضاً في رسمتها في سنة 2012 بإستثناء قطاع الخدمات.

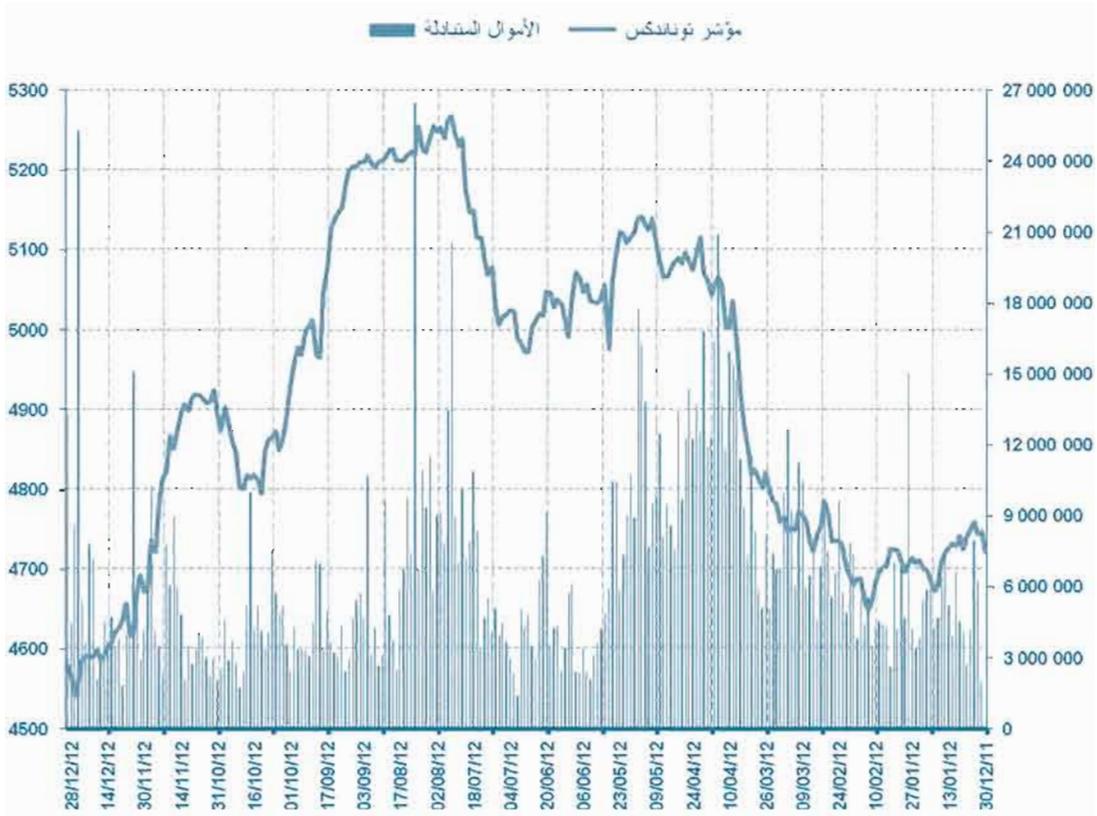
مثال لتوزيع رأسملة البورصة لسنة 2012 :



II- تطور مؤشر السوق الثانوية :

أقل مؤشر توناندكس سنة 2012 في مستوى 4 579,85 نقطة مسجلاً تراجعاً بنسبة 3,02% مقارنة بسنة 2011 حيث اختتمت سنة 2011 في حدود 4722,25 نقطة محققاً تراجعاً بدوره بنسبة في 7,63% مقارنة بسنة 2010. ويعود هذا الإنخفاض إلى الفترة الانتقالية التي عاشتها بلادنا فضلاً عن صعوبة الظروف الاقتصادي الذي احتدّ خلال الأربع أشهر الأخيرة من السنة.

ويوضح الرسم البياني اللاحق تطور المؤشر خلال سنة 2012 :



منذ بداية السنة وإلى أواخر شهر أبريل، شهد المؤشر انتعاشة هامة جعلته يرتقي إلى مستوى 5115 نقطة في 20 أبريل 2012 مسجلا بذلك ارتفاعا بنسبة 8,3% مقارنة بسنة 2011. وتعود هذه الانتعاشة بالأساس إلى تحسن الأوضاع الاقتصادية والرجوع النسبي للإستقرار في البلاد و نشر مؤشرات نشاط إيجابية للمؤسسات بالنسبة لسنة 2011.

وبداية من شهر ماي وإلى حدود العشرية الأولى من شهر جويلية شهد المؤشر تذبذبا ليستقر في مستوى 5068 نقطة. وفي الفترة الموالية والتي إمتدت إلى أواخر شهر أوت عرفت بورصة تونس نسقا تصاعديا سريعا وصلت ذروته يوم 27 جويلية 2012 حيث بلغ المؤشر مستوى 5266,5 نقطة مسجلا ارتفاعا بنسبة 4% خلال هذه الفترة و 11,53% منذ بداية السنة. و يعود هذا الارتفاع إلى تحسن مؤشرات نشاط المؤسسات بالنسبة للثلاثية الثانية.

وانطلاقاً من شهر سبتمبر إلى نهاية السنة شهد مؤشر توناندكس تدهوراً سريعاً متأثراً بالمناخ العام المضطرب إضافة إلى تخفيض التصنيف السيادي للبلاد التونسية من قبل وكالة تصنيف الائتمان الدولية "فيتش ريتنجز". وقد أنهى المؤشر سنة 2012 على مستوى 4579,85 نقطة مسجلاً تراجعاً بنسبة 3,02%. وعلى مستوى المؤشرات القطاعية، فقد شهدت أغلبها إنخفاضاً بالخصوص في قطاع الصناعة (1,9%-) و قطاع التأمين (6%-) و القطاع البنكي (5,9%-) و قطاع المواد الأولية (1,4%-). بينما تم تسجيل ارتفاع في كل من قطاع الخدمات للمستهلك (17,1%) و مواد الاستهلاك (4,4%).

III- عمليات شراء و بيع الأوراق المالية من قبل الأجانب :

بلغت اقتناءات الأجانب من أسهم الشركات خفية الاسم (باعتبار عمليات التسجيل) 456 مليون ديناراً سنة 2012 مقابل 332 مليون ديناراً سنة 2011 في حين بلغت المبيعات 409 مليون ديناراً سنة 2012 مقابل 1237 مليون ديناراً سنة 2011. وقد خصت الاقتناءات 110 مليون ديناراً سنة 2012 بالنسبة للعمليات المتعلقة بأسهم الشركات المدرجة بالبورصة. مقابل 146 مليون ديناراً سنة 2011 في حين بلغت المبيعات ما قيمته 134 مليون ديناراً سنة 2012 مقابل 208 مليون ديناراً سنة 2011. أما بالنسبة لعمليات التسجيل، فقد بلغت الاقتناءات 346 مليون ديناراً مقابل مبيعات عادت 275 مليون ديناراً في موفى سنة 2012. كما استقرت مع موفى سنة 2012 المساهمة الأجنبية في رسملة السوق في حدود 20,51%.

نشاط مؤسسات التوظيف الجماعي

تطور قطاع التصرف الجماعي في الأوراق المالية خلال سنة 2012 على النحو التالي :
- ارتفاع عدد مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية النشيطة (المختلطة والرقاعية) بنسبة 4,7 % حيث تحول من 106 سنة 2011 إلى 111 في 31 ديسمبر 2012.

- انخفاض قيمة الأصول الصافية لمؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية في موفى سنة 2012 بنسبة 6,8% حيث استقرت في حدود 4887 مليون ديناراً¹⁶ مقابل 5245 مليون ديناراً في موفى 2011.

- استقرار في حصة المؤسسات الرقاعية سنة 2012 حيث مثلت 89,2% من مجموع الأصول الصافية.

ويبين الجدول التالي تطور الأصول الصافية لمؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية وتطور نسبتها من إجمالي الناتج المحلي ومن إجمالي الادخار الوطني.

مليون دينار

2012	2011	2010	2009	2008	
4887	5 245	5 107	4 380	3 642	الأصول الصافية لمؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية*
-6,8	2,7	16,60	20,3	19,7	نسبة التطور السنوي (%)
7,0	8,1	8,1	7,4	7,3	النسبة من إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية (%)
43,9	47,6	36,9	33,6	32,6	النسبة من إجمالي الادخار الوطني بالأسعار الجارية (%)

¹⁶ دون إعتبار صناديق المساعدة على الإنطلاق والصناديق المشتركة للتوظيف ذات رأس مال تنمية.



1 - منح التراخيص لمؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية

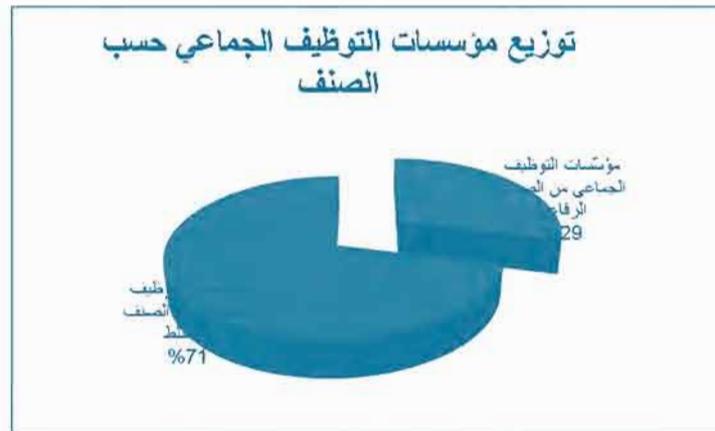
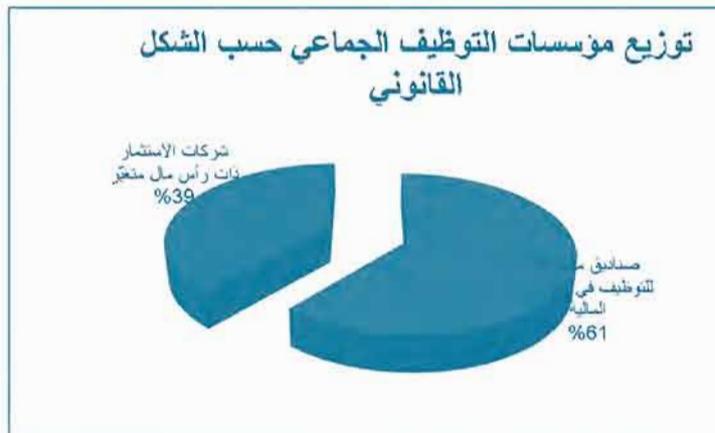
1 - بمناسبة تأسيس مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية :

منحت هيئة السوق المالية خلال سنة 2012 ثمانية (8) تراخيص لتكوين صناديق مشتركة للتوظيف في الأوراق المالية، و تم بمفعولها بعث أربعة صناديق في نفس السنة.

وبلغ في نهاية سنة 2012 عدد مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية 111 منقسمة إلى 32 مؤسسة توظيف جماعي من الصنف الرقاعي و 79 من الصنف المختلط مقابل 106 مؤسسة توظيف جماعي سنة 2011 موزعة بين 32 من الصنف الرقاعي و 74 من الصنف المختلط.

وبذلك بلغ عدد مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية التي باشرت نشاطها الفعلي سنة 2012، 5 مؤسسات شملت على صندوق مشترك للتوظيف في الأوراق المالية تحصل على ترخيص الهيئة سنة 2011 و 4 صناديق حصلت على ترخيص الهيئة سنة 2012.

ووجدت الإشارة إلى انه وقع سحب ترخيص صندوق مشترك للتوظيف في الأوراق المالية لعدم تفعيله طبقاً لأحكام الفصل 33 من مجلة مؤسسات التوظيف الجماعي.



2 - بمناسبة التغييرات الطارئة على مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية والخاضعة لترخيص:

- منحت هيئة السوق المالية خلال سنة 2012 التراخيص التالية:
- ترخيص في تغيير تسمية صندوق مشترك للتوظيف في الأوراق المالية ؛
 - ترخيص في تعيين مسؤول عن مراقبة الإمتثال والرقابة الداخلية لدى شركة إستثمار ذات رأس المال المتغير؛

وقد أدت هذه التغييرات المتعلقة بالصندوق وبشركة الاستثمار المذكورين إلى تحيين الوثائق الخاصة ووضعها على ذمة العموم و حاملي الحصص والأسهم.

II - نشاط مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية:

انخفضت قيمة الأصول الصافية بنسبة 6,8% حيث بلغت 4 887 مليون دينار في 31 ديسمبر 2012 مقابل 5 245 مليون دينار في 31 ديسمبر 2011. وبقيت حصة مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية الرقاعية مهيمنة بنسبة 89,2%.

وسجل عدد المساهمين و حاملي الحصص ارتفاعا بنسبة 4 % ليبلغ 55908 مقابل 53946 في موفى سنة 2011.

كما شهد متوسط مردودية مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية استقرارا مقارنة بسنة 2011 حيث بلغ 3,1% سنة 2012 كما بلغ متوسط مردودية الصنف الرقاعي 3,34% و 0,84% بالنسبة للصنف المختلط للسنة نفسها.

سجلت المبالغ الموظفة من قبل مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية في الرقاع المصدرة من قبل الشركات وحصص الصناديق المشتركة للديون ارتفاعا إذ مثلت 30% من الأصول الصافية سنة 2012 مقابل 27% سنة 2011.

في المقابل انخفضت المبالغ الموظفة من قبل مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية في سندات الخزينة القابلة للتنظير وذات القصاصه صفر إذ مثلت 41% من الأصول الصافية سنة 2012 مقارنة بـ 42% سنة 2011.

تركيبة الأصول الصافية في 31 ديسمبر 2012

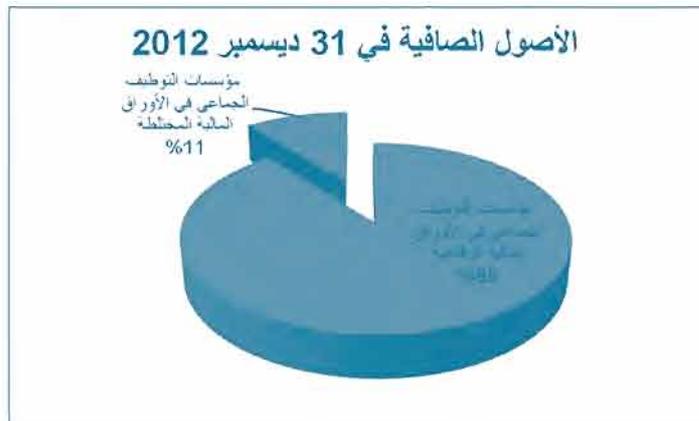


كما انخفضت الأصول الصافية لمؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية المختلطة سنة 2012 بنسبة 3,6% وتراجعت الأصول الصافية لمؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية الرقاعية بنسبة 7,2% ويتجلى هذا من خلال متوسط مردودية هذه المؤسسات.

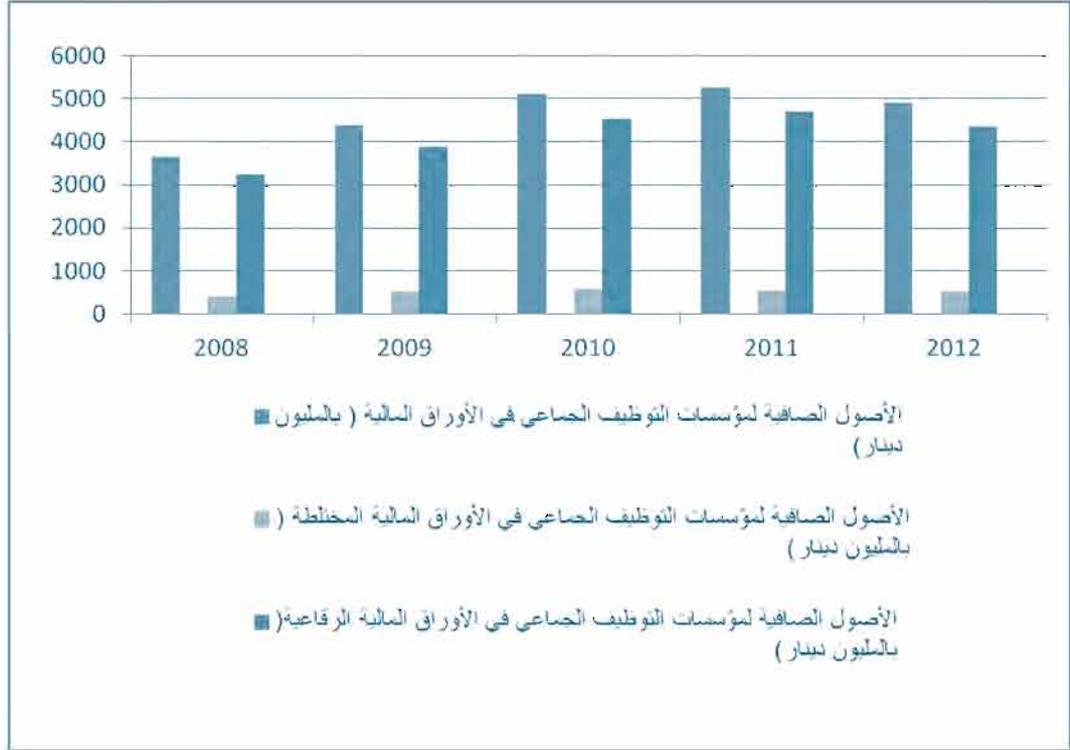
ويمكن تفسير هذا التراجع بعمليات إعادة شراء لدعم السيولة البنكية وحجم الإيداعات أواخر سنة 2012 ومع بداية سنة 2013 استرجعت قيمة الأصول الصافية لمؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية نسق تطورها إذ تجاوزت من جديد عتبة 5 مليون ديناراً.

2012	2011	2010	2009	2008	
4887	5 245	5 107	4 380	3 642	الأصول الصافية لمؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية (بالمليون دينار)
-6,8	2,7	16,6	20,3	19,7	نسبة التطور السنوي (%)
529	549	587	506	408	الأصول الصافية لمؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية لمختلطة (بالمليون دينار)
-3,6	-6,5	16	24	51,7	نسبة التطور السنوي (%)
4358	4696	4 520	3 874	3 234	الأصول الصافية لمؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية الرقاعية (بالمليون دينار)
-7,2	3,9	16,7	19,8	16,6	نسبة التطور السنوي (%)

ويبين الرسم التالي توزيع الأصول الصافية لمؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية بين المؤسسات الرقاعية والمؤسسات المختلطة.



ويبين الرسم التالي حركة الأصول الصافية خلال الخمس سنوات الأخيرة التي وان
تراجعت سنة 2012 بنسبة 6,8 % إلا أنها حافظت على استقرارها في مستوى
يتجاوز 90 %.



III - نشاط الصناديق المشتركة للديون :

يتكون قطاع الديون المستدة من صندوقين مشتركين وهما "صندوق مشترك للديون
- بنك تونس العربي الدولي - القروض العقارية 1" و "صندوق مشترك للديون - بنك
تونس العربي الدولي - القروض العقارية 2" تم تكوينهما سنتي 2006 و 2007 بمبلغ
جمالي يبلغ 50 مليون دينار لكل منهما.
ويتضمن الصندوقان ديونا مستدة وسليمة غير قابلة للتداول وغير مشكوك في
خلاصها وليست محل نزاع.
ويتم تسديد الحصص كل ثلاثة أشهر.

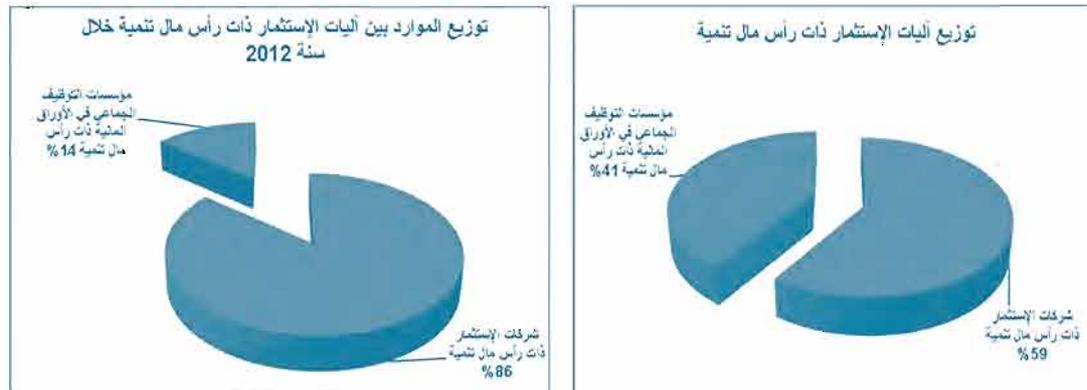
رأس مال تنمية

تتكون آليات الإستثمار ذات رأس مال تنمية من شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية والصناديق المشتركة للتوظيف ذات رأس مال تنمية وصناديق المساعدة على الإنطلاق. وبلغ عدد هذه الآليات 79 في موفى 2012 موزعة بين 47 شركة إستثمار ذات رأس مال تنمية، 28 صندوق مشترك للتوظيف ذات رأس مال تنمية مرخص له و 04 صناديق للمساعدة على الإنطلاق مرخص لها أيضا.

بلغ مجموع الموارد الموظفة في آليات رأس مال تنمية في موفى سنة 2012 قيمة جمالية تقدر بحوالي 126 مليون ديناراً .

وتنوزع هذه الموارد بين اكتتاب في رأس مال الصناديق المشتركة للتوظيف ذات رأس مال تنمية بقيمة 17,6 مليون ديناراً واكتتاب في رأس مال شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية بمبلغ 1,5 مليون ديناراً وموارد اخرى عهد التصرف فيها لهذه الآليات بمبلغ قدره 106,7 مليون ديناراً.

وبلغت المصادقات على المساهمة في 377 مشروع بنسب مختلفة بقيمة جمالية تقدر بـ 259 مليون ديناراً سنة 2012 بينما شملت الدفعوات 194 مشروعاً بمبلغ قدره 174,4 مليون ديناراً أي ما يعادل 51,5 % من المشاريع المصادق عليها و 67,3 % من قيمة المصادقات.



1 - مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية ذات رأس مال تنمية :
تقوم هيئة السوق المالية بالترخيص و بمراقبة مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية ذات رأس مال تنمية وكذلك شركات التصرف في محافظ الأوراق المالية لفائدة الغير.

وتتولى كذلك الهيئة مراقبة عملية توزيع أسهم وحصص مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية ذات رأس مال تنمية، خاصة فيما يتعلق بالمعلومات المنشورة للعموم.

وتتكون مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية ذات رأس مال تنمية من الصناديق المشتركة للتوظيف ذات رأس مال تنمية وصناديق المساعدة على الانطلاق. وقدّرت المبالغ المرخص فيها خلال سنة 2012 في هذه الصناديق بـ 281,3 مليون دينار، بينما تقدر المبالغ المكتتبه بـ 17,6 مليون ديناراً.

1 - تكوين مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية ذات رأس مال تنمية وشركات التصرف :

منحت هيئة السوق المالية خلال سنة 2012 ترخيصاً واحداً لتكوين شركة تصريف وسبع (7) تراخيص لتكوين مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية ذات رأس مال تنمية موزعة على النحو التالي :

- ستة تراخيص لتكوين الصناديق المشتركة للتوظيف ذات رأس مال تنمية
- ترخيص واحد لتكوين صندوق المساعدة على الإنطلاق

2 - مساهمات مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية ذات رأس مال تنمية :

1-2 المصادقات :

بلغت قيمة المصادقات على المساهمة في تمويل المشاريع من قبل مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية ذات رأس مال تنمية لسنة 2012 مبلغ 27,1 مليون ديناراً تعلق بـ 40 مشروعاً.

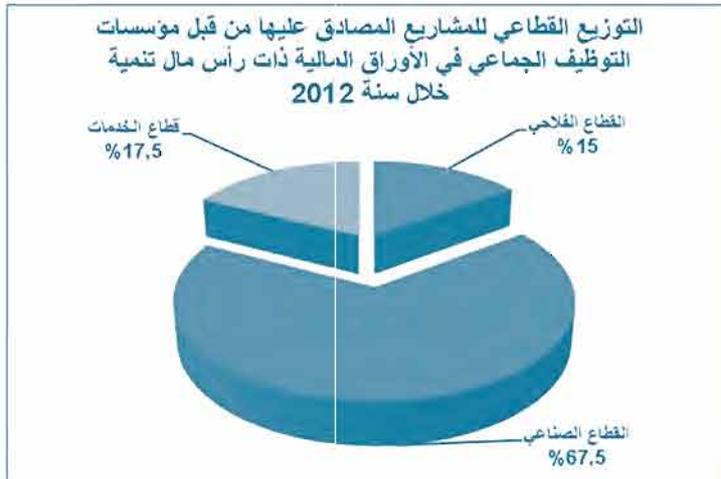
ونتيجة لذلك ارتقى المبلغ الجملي للمصادقات إلى 110,7 مليون دينار مقابل 83,6 مليون ديناراً في موفى سنة 2011 ، مسجلاً ارتفاعاً قدره 32,4 %.

وشملت المصادقات المذكورة 14 مشروعاً تقع في مناطق التنمية الجهوية رصد لها مبلغ 7,8 مليون ديناراً أجزت منها 10 مشاريع صغرى بقيمة جمالية ناهزت 5 مليون ديناراً.

وبين التوزيع القطاعي للمصادقات أستئثار القطاع الصناعي بـ67,5% من المشاريع المصادق عليها خلال سنة 2012 وتمثل هذه الحصة 27 مشروعاً بقيمة جمالية تساوي 19,2 مليون ديناراً.

أما بخصوص الابتكار في الميدان التكنولوجي، فقد تمت المصادقة خلال سنة 2012 على مشروعين بمبلغ قدره 1,5 مليون ديناراً.

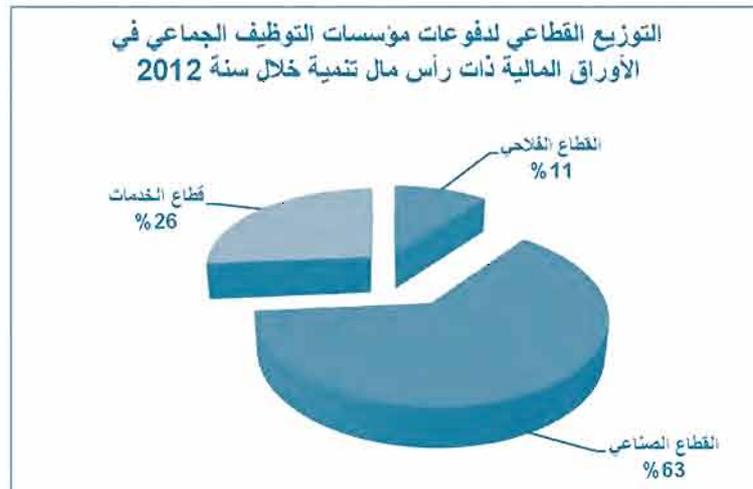
وتبرز الرسوم البيانية التالية التفاوت الواضح في التوزيع القطاعي للمشاريع المصادق عليها من قبل مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية ذات رأس مال تنمية خلال سنة 2012، كما تبين كيفية توزيع هذه المشاريع حسب مجال النشاط خلال ذات السنة.

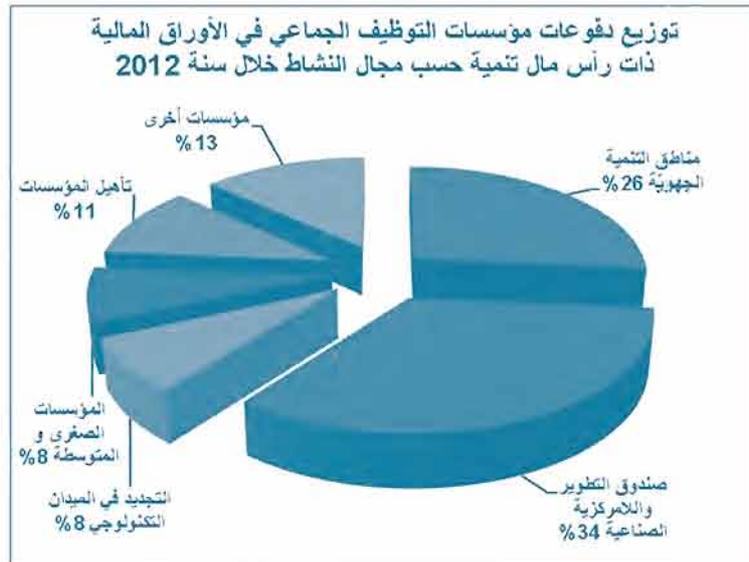


2-2 الدفعوات :

بلغت قيمة دفعوات الصناديق ذات رأس مال تنمية 21,2 مليون ديناراً خلال سنة 2012 وهو ما يمثل 78,2% من المبلغ المصدق عليه. ومكّن هذا المبلغ من المساهمة في 38 مشروعاً أي ما يعادل 96% من مجموع المشاريع المصدق عليها. وبلغت الدفعوات المنجزة لفائدة المشاريع المنتصبة في مناطق التنمية الجهوية خلال سنة 2012 قيمة 5 مليون ديناراً مكّنت من تمويل 10 مشاريع صغرى. كما بلغت الدفعوات المنجزة لفائدة الابتكار في الميدان التكنولوجي بعنوان ذات السنة قيمة 2,9 مليون ديناراً و شملت المساهمة تمويل 4 مشاريع. أما الدفعوات المنجزة لفائدة المشاريع المنتفعة ببرنامج تأهيل المؤسسات. فقد بلغت 3,2 مليون ديناراً في موفى سنة 2012 و مكّنت من المساهمة في 4 مشاريع. وتجدر الإشارة انه على مستوى التوزيع القطاعي، إستأثر القطاع الصناعي بأوفر حصة من الدفعوات حيث استقطب 11,4 مليون ديناراً و مكّن من المساهمة في 24 مشروعاً.

والملاحظ ان معدل نسبة اجاز المشاريع المصدق عليها من قبل مؤسسات التوظيف الجماعي ذات رأس مال تنمية لم تتجاوز 36% عموماً. وتبرز الرسوم البيانية التالية التفاوت الواضح في التوزيع القطاعي لدفعوات مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية ذات رأس مال تنمية خلال سنة 2012, كما تبين كيفية توزيع هذه الدفعوات حسب مجال النشاط خلال ذات السنة.





2-3 إستثمارات مالية و نقدية :

يمكن لمؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية ذات رأس مال تنمية ان توظف بعض أموالها في السوق المالية او النقدية على ألا تتجاوز نسبة 20%. وقد بلغت هذه التوظيفات في موفى سنة 2012 قيمة 8 مليون ديناراً مقابل 4,6 مليون ديناراً في 31 ديسمبر 2011.

II - شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية :

1 - شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية النشيطة :

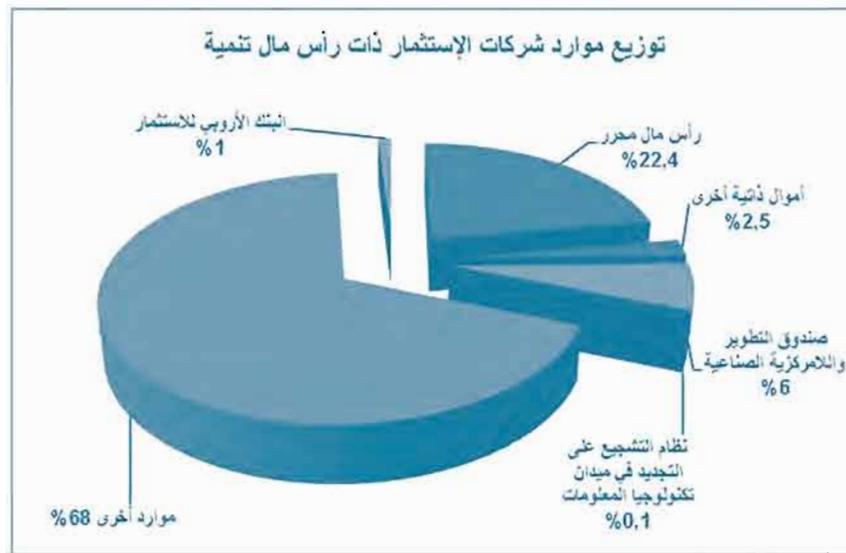
بلغ في نهاية سنة 2012, عدد شركات الاستثمار ذات رأس مال تنمية النشيطة, 47 شركة وبلغت رسملة هذه الشركات 367,7 مليون ديناراً خلال نفس الفترة. وفيما يتعلق بتوزيع رأس مال شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية حسب فئة الباعثين, تبرز سيطرة شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية التابعة للبنوك بمبلغ قدره 138,2 مليون ديناراً والذي يمثل 37,6% من رأس المال الإجمالي المكتتب لهذه الشركات. بينما بلغت حصة شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية التابعة لجمعات الشركات الخاصة 27,3% أي ما يعادل 100,5 مليون ديناراً.

2- موارد شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية:

شهدت الموارد الإجمالية لشركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية إرتفاعا بـ 9,1% بمبلغ 1301,1 مليون ديناراً في 31 ديسمبر 2012 مقابل 1192,9 مليون ديناراً في سنة 2011.

ومثلت الاموال الذاتية (رأس مال محرر وأموال ذاتية أخرى) خلال نفس الفترة نسبة 24,7% من مجموع الموارد المتوفرة مقابل 26,5% في موفى 2011، حيث بلغت 321 مليون ديناراً مقابل 316,4 مليون ديناراً، وهو ما يمثل إرتفاعاً طفيفاً بـ 1,4%.

كما بلغت الإعتمادات المالية الممنوحة من قبل الصناديق الداعمة لرأس مال تنمية الموضوع على ذمة شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية 80,1 مليون ديناراً في نهاية 2012، وهو ما يمثل 6,2% من مجموع مواردها مع الإشارة أنّ هذه الإعتمادات سجلت إرتفاعاً بـ 25,3% مقارنة بما بلغت في 31 ديسمبر 2011 والذي ارتقى إلى 63,9 مليون ديناراً.



3- مساهمات شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية :

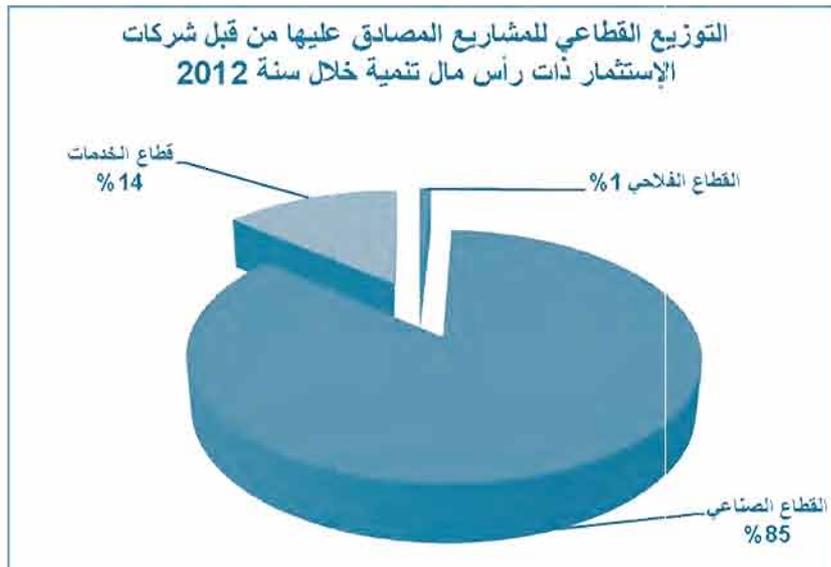
1-3 المصادقات:

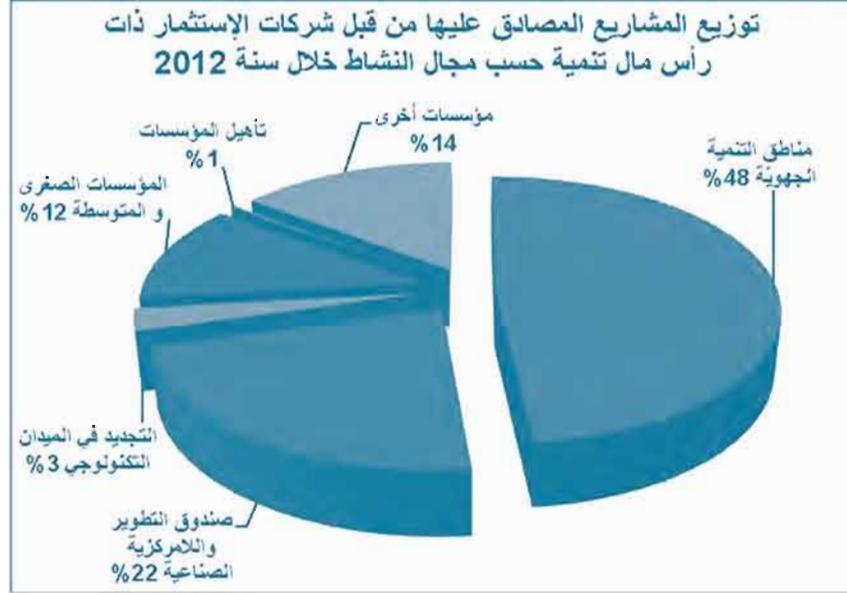
بلغت قيمة المصادقات 232 مليون ديناراً خلال سنة 2012 وتعلقت بإمكانية المساهمة في 337 مشروعاً. وتتضمن 163 مشروعاً موجهة لمناطق التنمية الجهوية بمبلغ قدره 80,7 مليون ديناراً.

ويبين التوزيع القطاعي للمصادقات استئثار القطاع الصناعي بأوفر حصة شملت 288 مشروعاً بنسبة 85,6% من مجمل المشاريع المصادق عليها خلال سنة 2012 وذلك بقيمة 127,2 مليون ديناراً.

أما بخصوص التجديد في الميدان التكنولوجي، فقد تمت المصادقة خلال سنة 2012 على 9 مشاريع بمبلغ قدره 5,3 مليون ديناراً.

وتبرز الرسوم البيانية التالية التفاوت الواضح في التوزيع القطاعي للمشاريع المصادق عليها من قبل شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية خلال سنة 2012، كما تبين كيفية توزيع هذه المشاريع حسب مجال النشاط خلال ذات السنة.





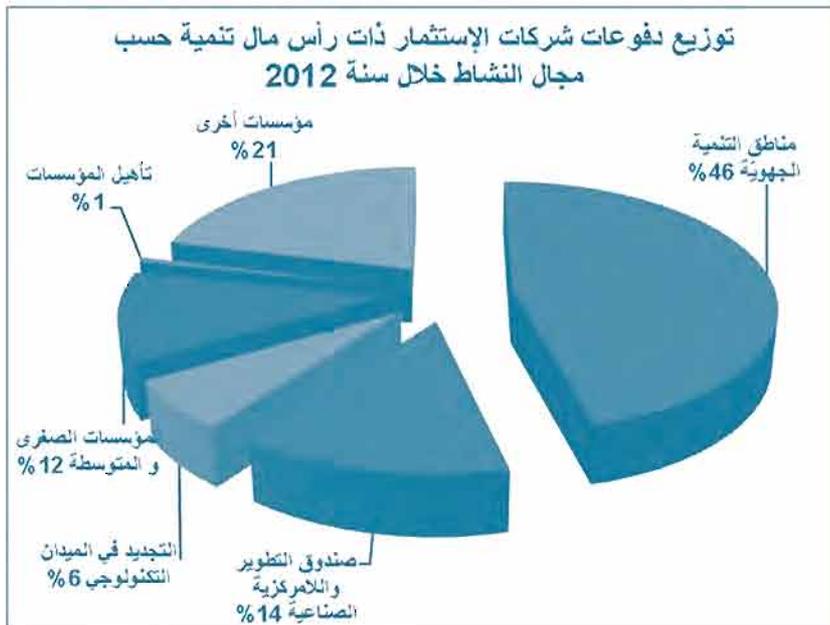
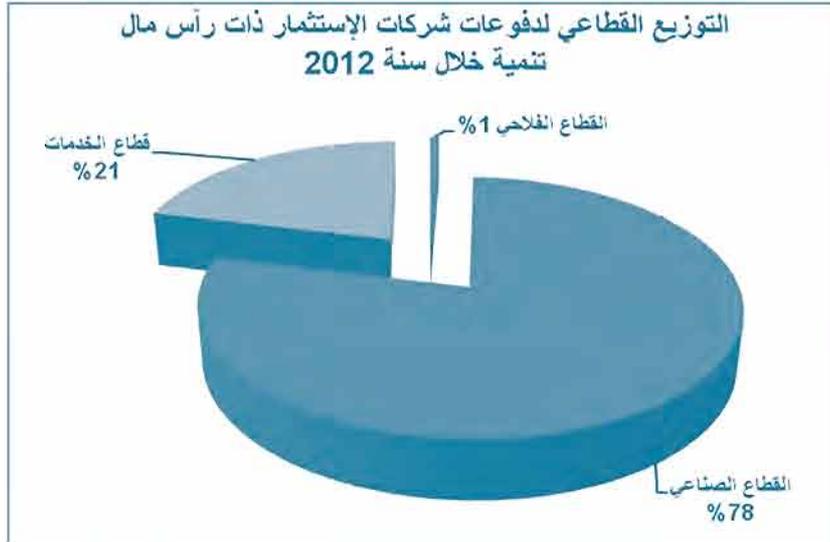
2-3 الدفعوعات:

بلغ، خلال سنة 2012، حجم دفعوعات شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية، 153,2 مليون ديناراً مثل نسبة 66,1 % من المبلغ المصداق عليه. ومثل هذا المبلغ مساهمة الشركات المذكورة في 156 مشروعاً من المشاريع المصداق عليها أي ما يعادل 46,2 %.

كما بلغت الدفعوعات المنجزة لفائدة الإبتكار في الميدان التكنولوجي خلال سنة 2012 قيمة 2 مليون ديناراً مكّنت من المساهمة في تمويل 10 مشاريع. كما بلغت الدفعوعات المنجزة لفائدة المشاريع المنتفعة ببرنامج تأهيل المؤسسات خلال سنة 2012 حجم 4,6 مليون ديناراً وتعلقت بمشروع واحد.

وجدر الإشارة انه على مستوى التوزيع القطاعي، استأثر القطاع الصناعي بأوفر حصة من الدفعوعات حيث بلغ 52,3 مليون ديناراً مكّن من المساهمة في 122 مشروعاً.

وتبرز الرسوم البيانية التالية التفاوت الواضح في التوزيع القطاعي لدفعوعات شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية خلال سنة 2012، كما تبين كيفية توزيع هذه الدفعوعات حسب مجال النشاط خلال ذات السنة.



3-3 إستثمارات مالية و نقدية :

يمكن لشركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية ان توظف بعض اموالها في السوق المالية أو النقدية على ألا تتجاوز نسبة 20 % . وقد بلغت هذه التوظيفات في موفى سنة 2012 قيمة 76,8 مليون ديناراً.

وتجدر الملاحظة ان هذه الإستثمارات متأتية أساسا من شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية المتفرعة عن البنوك بمبلغ 72,3 مليون ديناراً أي ما يعادل % 94 من إجمالي الإستثمارات في السوق المالية والنقدية.

III - تدعيم الاطار التشريعي المنظم لقطاع رأس مال تنمية :

تميزت سنة 2012 بإصدار أمرين في شهر جويلية (عدد 890 و 891 لسنة 2012) متعلقين بشركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية والصناديق المشتركة للتوظيف ذات رأس مال تنمية. وقد أدخل المرسومان تعديلا في نطاق تدخل شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية. والصناديق المشتركة للتوظيف ذات رأس مال تنمية قصد إضفاء مزيد من المرونة من حيث أساليب تدخل هذه المؤسسات. وإضافة إلى ذلك، قدم الأمر عدد 2945 المؤرخ في 27 نوفمبر 2012 تعريفا للمستثمر الحذر الذي تم التنصيص عليه بالمرسوم عدد 99 لسنة 2011، و يعتبر مستثمر حذر كل من تتوفر فيه الخبرة و المعرفة و الكفاءة الضرورية لاتخاذ قراراته الاستثمارية وتقييم المخاطر المرتبطة بها، مع تحديد الفئات المختلفة من المستثمرين الحذرين.

العنوان الرابع موارد هيئة السوق المالية وتوظيفها

1 - نتائج نشاط الهيئة خلال سنة 2012 :

سجلت الهيئة في نهاية سنة 2012 نتائج إيجابية بلغت 3 744 مليون ديناراً مقابل 4 153 مليون ديناراً في موفى سنة 2011.

2 - معطيات مالية :

تتكون أصول هيئة السوق المالية بنسبة 82 % من الأصول غير الجارية. وتغطي الأموال الذاتية نسبة 95 % من مجموع الموازنة. وتجدر الإشارة إلى أن إعداد وتقديم القوائم المالية لهيئة السوق المالية يتم طبقاً للإطار المرجعي للمحاسبة ولعنايير المحاسبة. أمّا النتائج المالية فتقدم وفقاً للمثال المسموح به وتقوم التدفقات النقدية وفقاً للمثال المرجعي. ونقدم فيما يلي المعطيات المالية المقارنة للأربع سنوات الأخيرة:

معطيات مالية

بالدينار

الوضعية المالية				
				الأصول
09-12-31	10-12-31	11-12-31	12-12-31	
15 550 465	16 129 189	27 998 850	31 152 179	الأصول غير الجارية
1 048 759	1 134 600	1 295 996	4 319 062	منها- الأصول الثابتة المادية
14 493 605	14 858 265	26 518 888	26 600 132	الأصول المالية
7 838 623	13 011 168	5 503 951	6 698 966	الأصول الجارية
6 683 469	1 403 365	636 566	632 855	منها - السيولة وما يعادلها
23 389 088	29 140 357	33 502 801	37 851 144	المجموع :
				الأموال الذاتية والخصوم
09-12-31	10-12-31	11-12-31	12-12-31	
22 606 744	27 943 316	32 170 244	35 888 448	الأموال الذاتية
5 000 000	5 000 000	5 000 000	5 000 000	الأموال المخصصة
13 451 925	17 662 433	23 016 118	27 144 002	الاحتياطي والأموال الذاتية الأخرى
940	-305 550	883	126	النتائج المؤجلة
4 153 879	5 586 433	4 153 242	3 744 320	نتائج السنة المالية
478 234	1 197 041	1 332 557	1 962 697	الخصوم
478 234	850 429	982 755	1 622 185	منها الخصوم الجارية
23 389 088	29 140 357	33 502 801	37 851 144	المجموع

ملخص الإستغلال			
09-12-31	10-12-31	11-12-31	12-12-31
7 150 186	8 728 944	7 455 505	7 733 637
7 150 186	8 728 645	7 455 280	7 719 001
<4 033 325>	<4 140 160>	<4 475 192>	<5 211 954>
2 882 309	2 902 526	3 330 151	3 858 037
812 571	906 463	843 211	970 139
83 500	128 200	102 658	137 501
3 116 861	4 588 784	2 980 313	2 521 683
1 037 018	997 649	1 172 929	1 222 637
4 153 879	5 586 433	4 153 242	3 744 320
التدفقات النقدية			
09-12-31	10-12-31	11-12-31	12-12-31
4 312 224	5 314 736	4 354 969	4 246 784
7 973 112	9 275 872	8 565 674	9 175 608
1 553	5 877	<14 449>	14 886
<3 604 624>	<3 935 476>	<4 220 775>	<4 887 556>
<57 817>	<31 537>	<4 379>	<56 155>
<4 192 646>	<5 324 684>	<5 121 768>	<4 243 073>
119 579	<9 948>	<766 799>	<3 711>
1 293 734	1 413 313	1 403 365	636 566
1 413 313	1 403 365	636 566	632 855

3 - إيرادات هيئة السوق المالية لسنة 2012:

نتيجة للارتفاع المسجل في نشاط السوق المالية خلال سنة 2012 والذي شمل معظم قطاعاتها ارتفعت موارد الهيئة بنسبة 8,3 % حيث سجلت الإيرادات سنة 2012 نسبة 3,9 مليون ديناراً مقابل 9,8 مليون ديناراً سنة 2011 موزعة على النحو التالي:

- عموماً راجعة للهيئة وموظفة على نشاط البورصة تقدر بـ 2 مليون ديناراً سنة 2012 مقابل 1,8 مليون ديناراً سنة 2011 مسجلة بذلك ارتفاع بنسبة قدرها 8 %.

- معاليم موظفة على الأصول الصافية لمؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية والمقدرة بـ 3,5 مليون ديناراً سنة 2012 مقابل 2,5 مليون ديناراً سنة 2011 محققة بذلك ارتفاعاً بنسبة 1,2 %.

- عموماً متأتية من الإصدارات الجديدة والتأشيرات البالغة 4,0 مليون ديناراً سنة 2012 مقابل 3,0 مليون ديناراً سنة 2011 مسجلة بذلك نسبة ارتفاع تقدر بـ 11,5 %.

- وإيرادات أخرى تمثلت أساسا في توظيف السيولة ومداخيل الإعلانات في النشرة الرسمية لهيئة السوق المالية. وقد بلغت جملة هذه الإيرادات 1,6 مليون دينار سنة 2012 مقابل 1,5 مليون دينار سنة 2011 مسجلة بذلك ارتفاعا بـ 3,4 %.

4 - أعباء هيئة السوق المالية لسنة 2012:

بلغت جملة أعباء التصرف خلال سنة 2012 مبلغ 5,2 مليون دينار مقابل 4,5 مليون دينار سنة 2011 مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة 16 %. ويعود هذا الارتفاع أساسا إلى صرف الزيادات في الأجور المقررة من قبل الحكومة والترفيح التعاقدية في معين كراء المقر.

وتجدر الملاحظة ان ما يزيد عن 85 % من مبلغ أعباء التصرف لسنة 2012 خصص لأجور أعوان المؤسسة وكراء مقرها والمصاريف اللوجستية.

5 - مشروع بناء المقر الجديد لهيئة السوق المالية:

في إطار توفير الوسائل الفنية واللوجستية الملائمة لتدعيم عمل هيئة السوق المالية وتحسبا لتعزيز عدد العاملين فيها قصد مواكبة تطور حجم السوق المالية، بادرت الهيئة بإجاز مشروع مقر اجتماعي جديد.

5-1 موقع المشروع

يقع المشروع على قطعة الأرض عدد 139 من تقسيم المركز العمراني الشمالي (القسط الرابع) موضوع الرسم العقاري عدد 160646 تونس قبالة مساحة خضراء مطلة على الطريق المحاذية لشارع المغرب العربي على مستوى محول مطار تونس قرطاج في اتجاه الشرقية .

- مساحة الأرض: 1417 م م تم اقتناءها سنة 2003 من الوكالة العقارية للسكنى.
- سعر الاقتناء : 515788,000 دينار أي بحساب 364,000 دينار المتر الواحد.

5-2 مكونات المشروع

يتضمن المشروع مساحة مغطاة جميلة تقدر بـ 4410 متر مربع منها 2800 م م مخصصة للفضاءات الإدارية و 1500 م م مخصصة كمأوى للسيارات و 110 م م لفضاءات التقنية.

وتتوزع الفضاءات المكونة للمشروع كما يلي :

- الفضاء المخصص للإدارة العامة وأعضاء مجلس الهيئة القارين ويشتمل على قاعة اجتماعات مجلس الهيئة وقاعات اللجان والمكاتب ويغطي 537 م م ؛
- الفضاء المخصص للمصالح الفنية ويشتمل على مكاتب رؤساء الدوائر والإطارات الراجعين لهم بالنظر ويغطي 938 م م ؛

- الفضاء المخصص للمصالح الإدارية ويشتمل على مكاتب رؤساء الدوائر والإطارات والأعوان الراجعين لهم بالنظر ويغطي 666 م م ؛
- الفضاءات الاجتماعية المشتركة وتشتمل بالخصوص على قاعة للمحاضرات تتسع لـ 150 شخص بالإضافة إلى مكتبة تتضمن قاعة للإطلاع على المنشورات مخصصة لإطارات الهيئة وللعموم من الباحثين والطلبة وتغطي 659 م م .

كما يوفر المشروع مساحة تقدر بـ 1500 م م مخصصة كمأوى لوسائل النقل الإدارية والخاصة و 110 م م كفضاءات تقنية.

3-5 المراحل التي تم قطعها لإجاز المشروع

- إجاز البرنامج الوظيفي والتقني للمشروع بالتعاون مع وزارة التجهيز خلال سنة 2006؛
- إجراء مناظرة الهندسة المعمارية خلال نفس السنة؛
- التصريح بنتائج المناظرة في 02 أكتوبر 2009.

4 - 5 اختيار المشروع

تم اختيار المشروع الذي تقدم به مجمع المهندسين المعماريين الذي تحصل على المرتبة الأولى بالتساوي مع مشروعين آخرين مقابل جملة أتعاب قابلة للمراجعة تقدر بـ 181993,810 دينار.

5 - 5 خصائص المشروع

يتميز المشروع بخصائص معمارية مستمدة من الطابع المعماري العربي الأندلسي المعبر عنها بقراءة معاصرة وكذلك ميزات توزيع الحجم بين مختلف أجزاء البناية ما يوفر انسيابية داخل الفضاءات الداخلية بالإضافة إلى ما يوفره التصميم من إمكانيات للاقتصاد في الطاقة وسيتم الاعتماد في إجاز المشروع بصفة أساسية على مواد البناء المحلية.

5-6 الدراسات الفنية

تم خلال الفترة الممتدة من أواخر سنة 2009 إلى نهاية سنة 2010 إنجاز كافة الدراسات المعمارية والفنية للمشروع خلال الفترة التي عقب تعيين مكاتب الدراسات ومكتب المراقبة.

5-7 ابرام صفقة الأشغال وانطلاق الإنجاز

تم خلال سنة 2011 الإعلان عن طلب العروض لإنجاز اشغال بناء المقر، وقد سحبت 14 مقاولة ملف طلب العروض، وقدمت منها 10 مقاولات عروضها في الغرض وقد تم فرز العروض بالتعاون مع وزارة التجهيز طبقا لمقتضيات اتفاقية المساعدة الفنية المبرمة بين هيئة السوق المالية والوزارة طبقا لأحكام الامر عدد 2617 لسنة 2009 المؤرخ في 14 سبتمبر 2009 والمتعلق بتنظيم إنجاز البنايات المدنية. وأسندت الصفقة إلى شركة مقاولات بمبلغ جملي قابل للمراجعة قدره 7 276 307,301 مليون ديناراً.

وانطلقت اشغال إنجاز المقر الجديد بداية شهر اوت 2012. وتم خلال هذه السنة إنجاز الأشغال المتعلقة بالأسس والهياكل وعمليات التلبيس والأرضية والشبكات المختلفة باستثناء اشغال تهيئة المنطقة الخضراء الموجودة قبالة المبنى. أما بالنسبة للإقساط الخاصة ، فإن الأشغال تتقدم حسب رزنامة المشروع. هذا وقد بلغت نسبة تقدم إنجاز المشروع في نهاية سنة 2012 كما يلي :

الهيكل والأسس	: 90 %
الكهرباء	: 80 %
السوائل	: 88 %
شبكات الهاتف والإعلامية	: 80 %
السلامة من الحرائق	: 80 %

قائمة الجداول

جدول عدد 1	مدى احترام الشركات المدرجة بالبورصة لأجل إيداع الوثائق المصادق عليها من طرف الجلسة العامة العادية خلال سنة 2012 لدى هيئة السوق المالية (تقسيم حسب القطاع)
جدول عدد 2	مدى احترام الشركات المدرجة بالبورصة لأجل إيداع قوائمها المالية الوسيطة بتاريخ 30 جوان 2012 لدى هيئة السوق المالية
جدول عدد 3	مدى احترام الأجال المتعلقة بالتصريح بتجاوز عتبات المساهمة خلال 2012
جدول عدد 4	نتائج عملية مراقبة مدى مطابقة محتوى التقارير السنوية للشركات المدرجة بالبورصة مع الأحكام الترتيبية
جدول عدد 5	نتائج عملية مراقبة مدى مطابقة محتوى التقارير السنوية للشركات غير المدرجة بالبورصة مع الأحكام الترتيبية
جدول عدد 6	: تطور اهم الأرقام لقطاع شركات الوساطة بالبورصة (بالمليون دينار)
جدول عدد 7	تطور المكونات الأساسية لقائمة النتائج المجمعّة لشركات الوساطة (بالمليون دينار)
جدول عدد 8	تدخل وسطاء البورصة على نظام التداول الالكتروني خلال سنة 2012
جدول عدد 9	نشاط الوسطاء بالبورصة خلال سنة 2012 (حسب السوق)
جدول عدد 10 أ	نشاط الوسطاء بالبورصة خلال سنة 2012 (حسب نظام التداول) حسب معيار الأموال المتبادلة
جدول عدد 10 ب	نشاط الوسطاء بالبورصة خلال سنة 2012 (حسب نظام التداول) حسب معيار عدد الأوراق المالية المتبادلة
جدول عدد 10 ج	نشاط الوسطاء بالبورصة خلال سنة 2012 (حسب نظام التداول) حسب معيار عدد العمليات
جدول عدد 11	التوزيع القطاعي للشركات المصدرة لأوراق المساهمة في رأس المال بواسطة المساهمة العامة في سنة 2012
جدول عدد 12	إصدارات الاسهم بواسطة الاكتتاب العام في رأس مال الشركات المدرجة بالبورصة سنة 2012
جدول عدد 13	إصدارات الاسهم بواسطة الاكتتاب العام في رأس مال الشركات غير المدرجة بالبورصة سنة 2012
جدول عدد 14	الشركات التي تم إدراجها بالبورصة سنة 2012
جدول عدد 15	قائمة اجراءات أول تداول للأوراق المالية المؤشر عليها خلال سنة 2012
جدول عدد 16	إصدارات سندات الدين خلال سنة 2012
جدول عدد 17	هيكلية الإكتتابات في القروض الرقاعية والقروض الرقاعية المشروطة المؤشر عليها سنة 2012
جدول عدد 18	قائمة القروض الرقاعية المدرجة بالسوق الرقاعية بالبورصة سنة 2012
جدول عدد 19	توزيع حجم المعاملات وعدد السندات المتبادلة حسب أصناف السندات
جدول عدد 20	نسبة مردودية الأسهم المدرجة بالبورصة في سنة 2012
جدول عدد 21	معدل مضاعف سعر السهم في السوق بطريقة المعدل الموازن
جدول عدد 22	التطور الشهري لمؤشري البورصة في سنة 2012
جدول عدد 23	الحجم الشهري للعمليات المنجزة بالبورصة لفائدة الأجانب سنة 2012 بالدينار

24	جدول عدد 24 مؤشرات حول الإستثمارات الأجنبية خلال الفترة الممتدة من 02 جانفي إلى 31 ديسمبر 2012
25	جدول عدد 25 اقتناءات ومبيعات الأجانب على الأوراق المدرجة في الفترة الممتدة من 02 جانفي 2012 إلى 31 ديسمبر 2012
26	جدول عدد 26 تطور توظيفات مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية خلال سنة 2012
27	جدول عدد 27 تطور توظيفات مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية الرقاعية خلال سنة 2012
28	جدول عدد 28 تطور توظيفات مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية المختلطة خلال سنة 2012
29	جدول عدد 29 التوزيع القطاعي لمحافظ سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية خلال سنة 2012
30	جدول عدد 30 التوزيع القطاعي لمحافظ سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية الرقاعية خلال سنة 2012
31	جدول عدد 31 التوزيع القطاعي لمحافظ سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية المختلطة خلال سنة 2012
32	جدول عدد 32 تطور عدد المساهمين وحاملي الحصص في مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية
33	جدول عدد 33 جدول مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية التي تحصلت على ترخيص خلال سنة 2012
34	جدول عدد 34 جدول مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية التي تحصلت على ترخيص تغيير تسمية
35	جدول عدد 35 جدول سحب التراخيص خلال سنة 2012
36	جدول عدد 36 جدول مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية التي تم فتحها للعموم خلال سنة 2012
37	جدول عدد 37 التوزيع القطاعي للمشاريع المصادق عليها من قبل مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية ذات رأس مال تنمية
38	جدول عدد 38 التوزيع القطاعي لدفعوات مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية ذات رأس مال تنمية
39	جدول عدد 39 توزيع موارد شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية بالدينار
40	جدول عدد 40 التوزيع القطاعي للمشاريع المصادق عليها من قبل شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية
41	جدول عدد 41 التوزيع القطاعي لدفعوات شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية

جدول عدد 4 : نتائج عملية مراقبة مدى مطابقة محتوى التقارير السنوية للشركات المدرجة بالبورصة مع الأحكام الترتيبية

عدد التقارير غير المطابقة	عدد التقارير المطابقة	النقاط الواجب إبراجها في التقرير
0	57	عرض حول نشاط ووضعية ونتائج الشركة
10	47	تطور الشركة و أداؤها خلال الخمس سنوات الأخيرة : (المؤشرات العامة للنشاط)
-	-	المؤشرات الخاصة حسب القطاعات (كما تم ضبطها بقرار علم صادر عن هيئة السوق المالية)
10	47	الأحداث الهامة الطارئة في الفترة الفاصلة بين تاريخ إقفال السنة المالية و تاريخ إعداد التقرير
25	32	التطور المتوقع لوضعية الشركة وأفاقها المستقبلية (تقديم مطبوعات مرفقة بأرقام لمدة ثلاث سنوات)
21	36	نشاط الشركة في مجال البحث والتنمية
35	22	التغيرات المدخلة على طرق إعداد و تقديم القوائم المالية
21	36	نشاط الشركات الخاصة لرقابتها (تقديم محيط الرقابة و عدد الأقتضاء، هيكل المجمع)
21	36	المساهمات الجديدة أو عمليات التوفير
15	42	إرشادات حول توزيع رأس المال وحقوق الاقتراع
19	38	مطومات حول شروط حضور الجلسات العامة
22	35	إعادة شراء الأسهم، طبيعة العملية وإطارها القانوني
30	27	الأحكام المطبقة على تسمية وتعويض أعضاء مجلس الإدارة أو مجلس المراقبة
30	27	أهم التوفيزات التي في حالة صلوحية و الممنوحة من قبل الجلسة العامة إلى هيئات التسيير والإدارة
27	30	دور كل هيكل تسيير و إدارة
28	29	اللجان الخاصة ودور كل لجنة
10	47	تطور الأسعار والمبادلات بالبورصة منذ آخر جلسة عامة
25	32	سير عمليات إعادة الشراء والعكساتها
25	32	تكبير موجز بأحكام القانون الأساسي المتعلقة بتخصيص النتائج
17	40	جدول تطور الاموال الذاتية والمربح الموزع بعنوان السنوات المالية الثلاث الأخيرة
34	23	تقرير اللجنة الدائمة للتحقيق بالخصوص فيما يتعلق باقتراح تسمية مراقب الحسابات عند الأقتضاء
49	8	حفظ الموظفين والتكوين و غيرها من أشكال تنمية رأس المال البشري
21	36	عناصر حول الرقابة الداخلية

جدول عدد 5 : نتائج عملية مراقبة مدى مطابقة محتوى التقارير السنوية للشركات غير المدرجة بالبورصة مع الأحكام الترتيبية

عدد التقارير غير المطابقة	عدد التقارير المطابقة	النقاط الواجب إرجاعها في التقرير
0	41	عرض حول نشاط ووضعية ونتائج الشركة
21	20	تطور الشركة و أدائها خلال الخمس سنوات الأخيرة : (المؤشرات العامة للنشاط)
-	-	المؤشرات الخاصة حسب القطاعات (كما تم ضبطها بقرار عام صادر عن هيئة السوق المالية)
29	12	الأحداث الهامة الطارئة في الفترة الفاصلة بين تاريخ إقفال السنة المالية و تاريخ إعداد التقرير
20	21	التطور المتوقع لوضعية الشركة وأفاقها المستقبلية (تقديم معطيات مرفقة بأرقام لمدة ثلاث سنوات)
29	12	نشاط الشركة في مجال البحث والتنمية
33	8	التغييرات المدخلة على طرق إعداد و تقديم القوائم المالية
29	12	نشاط الشركات الخاضعة لرقابتها (تقديم محيط الرقابة و عدد الأقتضاء، هيكل المجمع)
35	6	المساهمات الجديدة أو عمليات التفتوت
26	15	إرشادات حول توزيع رأس المال وحقوق الأقتراع
26	15	معلومات حول شروط حضور الجلسات العامة
-	-	إعادة شراء الأسهم، طبيعة العملية وإطارها القانوني
28	13	الأحكام المطبقة على تسمية وتعيين أعضاء مجلس الإدارة أو مجلس المراقبة
31	10	أهم التفويضات التي في حالة صلوحية و الممنوحة من قبل الجملة العامة إلى هيكل التسيير والإدارة
23	18	دور كل هيكل تسيير و إدارة
30	11	اللجان الخاصة ودور كل لجنة
-	-	تطور الأسعار والمبادلات بالبورصة منذ آخر جلسة عامة
-	-	مسير عمليات إعادة الشراء وانعكاساتها
27	14	تذكير موجز بأحكام القانون الأساسي المتعلقة بتخصيص النتائج
23	18	جدول تطور الاموال الذاتية والمرابيح الموزعة بغوان السنوات المالية الثلاث الأخيرة
33	8	تقرير اللجنة الدائمة للتدقيق بالخصوص فيما يتعلق باقتراح تسمية مراقب الحسابات عند الأقتضاء
26	15	حظر الموظفين والتكوين و غيرها من أشكال تنمية رأس المال البشري
25	16	عناصر حول الرقابة الداخلية

جدول عدد 6 : تطور أهم الأرقام لقطاع شركات الوساطة بالبورصة (بالمليون دينار)

نسبة التطور 2011-2012	2012	2011	
8,35%	240,61	222,07	مجموع الاصول
8,59%	39,19	36,09	الاصول المالية
0,79%	40,69	40,37	التوظيفات والاصول المالية الاخرى
-9,57%	78,18	86,45	السيولة وما يعادل السيولة
5,51%	28,17	26,7	اصول جارية اخرى
1,31%	107,54	106,15	الأموال الذاتية قبل التخصيص
14,75%	133,02	115,92	الخصوم
-20,31%	2,08	2,61	القروض الطويلة المدى
600,63%	11,07	1,58	المساعدات البنكية وغيرها من الخصوم المالية
2,47%	59	57,58	مستحقات الحرفاء
			عناصر لتقييم الاداء
-35,97%	5,66	8,84	النتيجة الصافية بعد التعديلات المحاسبية
-36,14%	5,30%	8,30%	مردودية الأموال الذاتية
	16	17	عدد الوسطاء الذين سجلوا مبيعات
-30,26%	7,49	10,74	ارباحهم مجمعة
	7	6	عدد الوسطاء الذين سجلوا خسائر
-3,68%	-1,83	-1,9	خسائرهم مجمعة

جدول عدد 7 : تطور المكونات الأساسية لقائمة النتائج المجمعة لشركات الوساطة بالبورصة (بالمليون دينار)

نسبة التطور 2011-2012	%	2012	%	2011	
11,4%	100%	43,38	100%	38,94	إيرادات الاستغلال
18,3%	94,80%	41,12	89,30%	34,77	إيرادات
					إيرادات الاستغلال الأخرى ما
-45,8%	5,20%	2,26	10,70%	4,17	عدى إيرادات المحفظة
9,1%	100%	41,02	100%	37,6	أعباء الاستغلال
12,6%	52,20%	21,4	50,50%	19,01	أعباء الأعوان
0,3%	17,10%	6,45	17,10%	6,43	مخصصات الاستهلاك والمدخرات
7,7%	32,10%	13,18	32,60%	12,24	أعباء الاستغلال الأخرى
		2,36		1,34	نتيجة الاستغلال
-32,5%		7,55		11,19	نتيجة النشاطات العادية
-17,0%		1,9		2,29	الاداءات على الارباح
-36,0%		5,66		8,84	النتيجة بعد التعديلات المحاسبية

جدول عدد 8 : تدخل وسطاء البورصة على نظام التداول الالكتروني خلال سنة 2012

البيع				الشراء						
%	الكمية	%	عدد العمليات	%	الكمية	%	عدد العمليات	%	الأموال المتبادلة	الشركة
2,23%	46 288 507	3,19%	18 178	2,89%	6 970 806	2,13%	44 218 352	4,02%	10 937 008	A.F.C
8,57%	178 164 276	5,46%	31 135	3,18%	7 680 621	19,67%	408 773 590	5,97%	25 547 034	A.I
16,15%	335 610 837	5,39%	30 742	12,49%	30 131 183	5,66%	117 570 299	4,28%	12 875 828	ATTIJARI
6,01%	124 987 226	3,64%	20 770	2,95%	7 108 966	5,41%	112 545 867	3,07%	6 038 305	AXIS
5,22%	108 552 027	7,07%	40 363	5,78%	13 944 523	5,57%	115 681 185	6,74%	14 362 764	B.N.A.C
1,29%	26 715 499	1,84%	10 503	1,92%	4 626 404	1,21%	25 084 354	1,98%	4 361 286	BEST
4,75%	98 673 659	5,43%	31 005	3,92%	9 461 009	4,93%	102 570 368	4,78%	9 409 820	BIAT CAI
2,70%	56 089 330	3,38%	19 302	3,34%	8 054 039	3,15%	65 570 115	4,28%	9 001 636	C.G.F
0,57%	11 825 326	0,83%	4 761	0,44%	1 072 915	0,57%	11 758 439	0,97%	1 151 562	C.G.I
1,77%	36 747 230	1,70%	9 702	1,35%	3 263 592	1,29%	26 724 489	1,58%	3 863 738	COF CAP
1,93%	40 021 392	1,89%	10 788	2,76%	6 659 830	1,91%	39 762 949	1,56%	5 099 764	FINAC
0,30%	6 146 389	0,39%	2 253	0,28%	663 782	0,28%	5 817 544	0,50%	682 666	LN.I
15,34%	318 885 167	15,42%	87 991	17,01%	41 033 421	15,00%	311 892 573	15,92%	90 853	MAC S.A
3,87%	80 340 500	4,70%	26 793	4,04%	9 748 239	3,71%	77 158 806	4,66%	10 803 676	MAX. BOUR
3,14%	65 362 086	2,76%	15 760	7,30%	17 603 413	2,18%	45 314 836	1,57%	10 141 287	MENA CAP
1,62%	33 694 735	0,97%	5 511	1,46%	3 523 138	1,78%	36 991 563	1,28%	3 276 394	S.B.T
0,35%	7 345 908	0,73%	4 139	0,47%	1 131 346	0,49%	10 151 305	0,71%	1 475 093	S.C.I.F
2,70%	57 473 583	2,60%	14 818	4,17%	10 058 427	2,61%	54 149 684	2,37%	10 057 600	SIFIB-BU
1,61%	33 418 558	2,67%	15 222	1,71%	4 127 648	1,77%	36 711 783	2,54%	4 673 460	SOFIGES
2,97%	61 754 705	4,54%	25 896	3,95%	9 535 497	3,04%	63 265 894	4,72%	8 362 071	T.S.I
15,06%	313 109 238	21,87%	124 794	16,19%	39 069 297	16,23%	337 461 867	23,43%	39 853 767	T.V.AL
0,64%	13 278 329	1,96%	11 188	0,78%	1 887 845	0,70%	14 622 566	2,26%	1 977 611	U.F.I
1,16%	24 156 494	1,57%	8 979	1,62%	3 908 240	0,71%	14 842 569	0,80%	1 600 405	UBCI FIN.
		570 593		2 078 640 998		570 593		241 264 181		المجموع بالدينار

جدول عدد 9 : نشاط الوسطاء بالبورصة خلال سنة 2012 (حسب السوق)

%	المجموع	%	عمليات التسجيل	%	السوق الموازية	%	سوق التداول	الشركة
6,08%	355 957 256	14,74%	239 184 345	34,44%	26 270 298	2,2%	90 502 614	A.F.C
11,15%	652 525 055	3,20%	51 945 001	18,22%	13 894 915	14,1%	586 685 139	A.I
7,86%	460 419 904	0,43%	7 054 429	0,24%	184 340	10,9%	453 181 135	ATTIJARI-I
4,52%	264 670 723	1,67%	27 137 630	0,02%	11 592	5,7%	237 521 501	AXIS
7,83%	458 598 556	14,43%	234 210 854	0,36%	273 115	5,4%	224 114 586	B.N.A.C
0,97%	56 584 602	0,29%	4 762 238	0,39%	295 503	1,2%	51 526 861	BEST-I
5,09%	297 998 555	5,84%	94 752 928	2,73%	2 084 919	4,8%	201 160 708	BIAT CAP
2,99%	174 796 693	3,27%	53 100 650	0,10%	74 378	2,9%	121 621 664	C.G.F
0,73%	42 902 422	1,19%	19 318 658	0,01%	10 006	0,6%	23 573 758	C.G.I
9,34%	546 840 378	29,78%	483 333 218	0,05%	37 503	1,5%	63 469 657	COF CAP
2,27%	133 180 362	3,29%	53 396 021	0,11%	81 189	1,9%	79 703 153	FINAC
0,37%	21 859 386	0,30%	4 893 693	6,63%	5 053 894	0,3%	11 911 799	I.N.I
13,14%	769 191 965	8,51%	138 059 844	0,58%	444 137	15,2%	630 687 984	MAC S.A
2,79%	163 135 693	0,35%	5 635 388	0,04%	30 390	3,8%	157 469 915	MAX. BOUR
1,95%	113 965 824	0,20%	3 288 902	0,00%	0	2,7%	110 676 922	MENA CAP
2,09%	122 489 844	3,19%	51 803 069	0,00%	1 474	1,7%	70 685 301	S.B.T
0,62%	36 482 266	0,09%	1 484 253	22,94%	17 500 800	0,4%	17 497 213	S.C.I.F
2,02%	118 224 028	0,41%	6 598 761	0,00%	3 534	2,7%	111 621 734	SIFIB-BH
1,66%	97 424 010	1,68%	27 292 046	0,09%	65 508	1,7%	70 066 456	SOFIGES
2,89%	169 116 813	2,26%	36 680 152	10,41%	7 937 933	3,0%	124 498 728	T.S.I
11,84%	693 377 394	2,55%	41 392 604	2,20%	1 679 648	15,6%	650 305 143	T.VAL
0,57%	33 387 573	0,32%	5 201 785	0,42%	320 808	0,7%	27 864 980	U.F.I
1,22%	71 241 147	1,99%	32 240 704	0,03%	19 400	0,9%	38 981 043	UBCI FIN
	5 854 370 449		1 622 767 173		76 275 284		4 155 327 994	المجموع بالدريار

جدول عدد 10 أ: نشاط الوسيط بالبورصة خلال سنة 2012 (حسب نظام التداول) حسب معيار الأموال المتبادلة

المجموع	التسجيل		التداول على الأرباح		التداول الإلكتروني																
	%	العمالة النسبية	%	سوق (مليون)	%	سوق (مليون)	%	مجموعه 33	%	مجموعه 32	%	مجموعه 21	%	مجموعه 99	%	مجموعه 51	%	مجموعه 13	%	مجموعه 12	%
548,837,148	14.24%	239,181,315	0.06%	36,266,932	0.09%	0	0.31%	2,733	1.40%	5,739,437	0.22%	4,246	1.54%	1,736,175	2.47%	83,594,336	A.F.C				
653,533,633	3.30%	51,863,901	0.06%	13,642,138	76.52%	212,418,689	1.57%	5,971	2.90%	11,937,966	12.93%	252,727	2.19%	2,466,937	16.74%	346,724,281	A.I				
469,419,044	0.43%	7,654,439	0.00%	184,349	91.27%	333,992	0.33%	1,269	5.42%	22,266,708	0.00%	0	4.45%	5,060,997	12.67%	425,351,197	ATTU-I				
264,679,723	1.67%	27,137,736	0.00%	0	0.00%	723,143	0.09%	0	0.79%	3,273,247	0.59%	11,192	4.13%	4,687,598	6.51%	238,228,569	AXIS				
458,595,355	14.43%	214,310,852	0.00%	154,490	0.06%	0	1.25%	6,783	7.71%	31,841,241	6.07%	118,625	1.84%	2,074,454	5.66%	190,133,914	B.N.A.C				
46,984,603	0.29%	4,761,733	0.00%	22,310	0.09%	0	0.21%	1,937	2.14%	3,339,642	13.96%	272,993	0.27%	415,075	1.26%	42,241,757	BEST-I				
297,937,558	5.84%	94,753,938	0.67%	27,819	0.00%	0	1.37%	4,361	2.99%	12,332,891	4.26%	83,319	15.36%	17,311,650	5.10%	171,193,337	BIATCAP				
174,796,693	3.37%	33,169,848	0.07%	2,001,600	0.07%	0	0.09%	0	2.37%	9,782,242	1.93%	37,780	1.11%	1,311,876	3.16%	186,227,499	C.G.F				
42,980,417	1.19%	19,318,648	0.29%	36,598	0.00%	0	0.27%	1,791	0.61%	2,811,396	0.51%	10,956	0.14%	162,910	0.62%	29,887,167	C.G.I				
546,840,316	39.38%	453,333,318	0.00%	35,440	0.00%	0	5.16%	34,814	1.01%	4,179,557	0.11%	2,063	14.57%	16,436,550	1.27%	42,649,185	CCF				
133,185,762	3.29%	87,996,021	0.00%	0	0.00%	0	0.09%	0	2.65%	11,062,094	4.15%	81,189	1.02%	1,148,345	2.01%	67,483,813	FINAC				
31,889,186	0.30%	4,491,693	0.00%	5,091,739	44.40%	36	0.25%	1,275	0.16%	641,586	2.67%	53,099	0.06%	65,438	0.32%	10,785,711	UIB-FIN				
769,191,688	8.81%	138,698,644	0.59%	0	0.00%	0	0.34%	45,623	30.60%	136,327,853	4.59%	89,786	16.51%	18,629,619	12.29%	446,290,344	MAC.SA				
163,138,673	0.35%	5,648,385	0.56%	1,000	0.00%	0	2.72%	10,343	7.02%	25,994,748	1.50%	29,390	4.37%	4,936,090	3.61%	121,305,824	MAX.IO				
113,966,334	0.50%	3,399,805	0.00%	0	0.00%	0	0.12%	464	1.22%	5,681,585	0.06%	0	1.10%	1,237,904	3.11%	104,364,125	MCP				
182,489,514	3.19%	51,593,869	50.77%	0	0.00%	0	0.12%	438	2.63%	10,737,816	0.05%	1,414	12.15%	13,712,458	1.39%	46,183,994	S.B.T				
36,482,366	0.09%	1,484,358	0.00%	17,399,800	0.00%	0	3.85%	14,624	0.67%	2,768,706	0.06%	0	0.76%	860,133	0.39%	13,216,659	S.C.I.F				
118,221,653	0.41%	6,598,761	0.00%	2,068	0.00%	0	1.30%	4,643	5.45%	22,480,819	0.08%	1,534	0.57%	646,469	2.63%	88,444,228	SIFIB-BI				
97,424,403	1.68%	97,932,846	0.02%	1,624	4.45%	4	12.81%	48,797	2.02%	8,338,308	3.27%	63,683	1.74%	1,993,311	1.78%	59,676,214	SOFIGES				
69,116,813	2.29%	36,685,183	0.00%	7,216,063	0.00%	0	7.39%	28,078	2.72%	11,209,245	26.70%	531,870	0.66%	677,679	3.29%	110,407,849	T.S.I				
693,377,354	3.55%	41,397,004	40.23%	1,413,323	50.00%	40	40.25%	153,697	16.19%	66,486,333	13.63%	266,384	12.40%	13,997,388	16.86%	569,239,002	T.V.A.L				
33,387,873	0.32%	3,291,785	0.00%	384,834	0.06%	0	0.62%	2,560	0.91%	3,760,317	1.81%	35,914	0.65%	721,501	0.70%	22,364,022	U.F.I				
71,341,147	1.99%	39,340,764	0.00%	1,393	1.18%	1	0.02%	59	0.51%	2,116,066	0.92%	18,919	2.26%	2,547,238	0.37%	29,206,556	UBCI.FI				
8,634,396,456		1,023,767,173		74,220,242		81		397,129		412,830,911		1,911,800		112,846,096		3,257,927,469	المجموع				

74,321,251

4,157,281,995

1,422,767,173

8,884,370,456

جدول عدد 11 - التوزيع القطاعي للشركات المصدرة لأوراق المساهمة في رأس المال بواسطة المساهمة العامة في سنة 2012 *

	2012	
القطاع المالي	138 711 532	62,5%
القطاع البنكي	34 091 532	15,4%
قطاع التأمين	60 000 000	27,1%
قطاع الإيجار المالي	43 500 000	19,6%
خدمات مالية أخرى	1 120 000	0,5%
	1 120 000	0,5%
شركات استثمار ذات رأس مال قار		
قطاع مواد الإستهلاك	23 086 500	10,4%
قطاع المواد الأولية	15 734 900	7,1%
قطاع الصناعة	29 299 619	13,2%
قطاع الخدمات للمستهلك	11 922 048	5,4%
قطاع البترول والغاز	817 960	0,4%
قطاع الصنعة	2 200 000	1,0%
المجموع	221 772 559	100,0%

* باعتبار عمليات التوزيع في رأس المال بدمج الإحتياطي .

جدول عدد 15 - قائمة اجراءات أول تداول لأخوفاق المالية المؤشر عليها خلال سنة 2012

مدة صلاحية اجراء أول تداول	المبلغ الجملي بالدريار	تاريخ الإقلاع	سعر السهم بالدريار	عدد الأسهم المعروضة	اصحاب العرض	سوق التورصة المقصود	طبيعة اجراء أول تداول	الشركة المعنية
من 2012/05/11 إلى 04/30	10 000 000	2011/01/01	10,000	1 000 000	-	عروض التوجه	معرض بيمو ساندو و توظيف مضمون لأسهم جديدة لي يشار توزيع في زمن اقل من سنة الاكتتاب العام	المعامل الآتية بالتساحل
من 2012/02/05 إلى 01/10	10 920 000	2012/01/01	7,500	1 456 000	-	عروض التوجه	معرض بيمو ساندو و توظيف مضمون لأسهم جديدة في اقل توقع في اقل من سنة بواسطة الاكتتاب العام	لاتاتور

جدول عدد: 16 - إصدارات سندات الدين خلال سنة 2012

طريقة الاحتلاك	تاريخ الإخفاق العيني	تاريخ الإصدار	فترة الترخيص	الفترة المتعددة	نaming المالك	النسبة المئوية	القيمة الاسمية	بالتالي	نaming المالك	القيمة الاسمية	النسبة المئوية	المدد (السنة)	مصدر الإصدار	مبلغ قرض المزارع عليه	تاريخ الترخيص	عدد التأميم
احتلاك سنوي قار 20 : (1/5)	2012/04/24	2012/03/30	2012/05/24	2012/03/30	20 000 000 Fitch Ratings	6.0%	20 000 000	0	100	5	6.0%	5	100	30 050 000	2012/02/09	766-12
احتلاك سنوي قار 20 : (1/5)	2012/05/17	2012/05/29	2012/06/29	2012/05/29	5 590 000 9 000 000	6.15% 6.175%	5 590 000 9 000 000	0	5	5	6.15% 6.175%	5	100	20 000 000	2012/03/29	774-12
احتلاك سنوي قار 20 : (1/5)	2012/05/11	2012/05/31	-	2012/05/31	11 640 000 Fitch Ratings	6.25%	11 640 000	0	100	5	6.25%	5	100	30 000 000	2012/04/03	775-12
احتلاك سنوي قار 20 : (1/5)	2012/05/31	2012/05/31	2012/06/15	2012/05/31	8 350 000 Fitch Ratings	6.35%	8 350 000	0	100	5	6.35%	5	100	30 000 000	2012/04/13	777-12
احتلاك سنوي قار 10 : (1/10)	2012/10/17	2012/09/17	2012/10/17	2012/09/17	10 000 000 40 000 000	6.25% 5.81,30 +	10 000 000 40 000 000	0	100	10	6.25% 5.81,30 +	10	100	50 000 000	2012/08/01	781-12
احتلاك سنوي قار 20 : (1/5)	2012/12/18	2012/12/18	-	2012/12/18	0 Fitch Ratings	6.40% 6.40%	0 11 640 000	0	100	5	6.40% 6.40%	5	100	30 000 000	2012/10/05	788-12
احتلاك سنوي قار (1/5) : 20 : (1/5)	2013/01/23	2013/01/10	2013/01/24	2013/01/10	8 360 000 Fitch Ratings	6.40%	8 360 000	0	100	7	6.40%	7	100	40 000 000	2012/10/12	789-12

رقم السند	البيان	التاريخ	القيمة	النسبة المئوية	العدد	القيمة السوقية	النسبة المئوية	العدد	البيان	التاريخ	القيمة	النسبة المئوية	العدد	القيمة السوقية	النسبة المئوية
791-12	سندات	2012/10/25	34,700,000	6.30%	7	34,700,000	6.30%	7	سندات	2012/10/25	34,700,000	6.30%	7	34,700,000	6.30%
	سندات		4,850,000	6.40%	10	4,850,000	6.40%	10	سندات		4,850,000	6.40%	10	4,850,000	6.40%
	سندات		450,000	6.20%	20	450,000	6.20%	20	سندات		450,000	6.20%	20	450,000	6.20%
	سندات		7,650,000	6.10%	5	7,650,000	6.10%	5	سندات		7,650,000	6.10%	5	7,650,000	6.10%
	سندات		9,000,000	6.175%	5	9,000,000	6.175%	5	سندات		9,000,000	6.175%	5	9,000,000	6.175%
	سندات		4,350,000	6.40%	10	4,350,000	6.40%	10	سندات		4,350,000	6.40%	10	4,350,000	6.40%
	سندات		18,500,000	6.5%	5	18,500,000	6.5%	5	سندات		18,500,000	6.5%	5	18,500,000	6.5%
	سندات		26,000,000	6.50%	100	26,000,000	6.50%	100	سندات		26,000,000	6.50%	100	26,000,000	6.50%
	سندات		0	6.125%	100	0	6.125%	100	سندات		0	6.125%	100	0	6.125%
	سندات		1,000,000	6.0%	5	1,000,000	6.0%	5	سندات		1,000,000	6.0%	5	1,000,000	6.0%
	سندات		39,000,000	6.175%	5	39,000,000	6.175%	5	سندات		39,000,000	6.175%	5	39,000,000	6.175%
	سندات		5,500,000	6.30%	7	5,500,000	6.30%	7	سندات		5,500,000	6.30%	7	5,500,000	6.30%
	سندات		13,500,000	6.175%	3	13,500,000	6.175%	3	سندات		13,500,000	6.175%	3	13,500,000	6.175%
	سندات		1,500,000	6.2%	5	1,500,000	6.2%	5	سندات		1,500,000	6.2%	5	1,500,000	6.2%
	سندات		18,500,000	6.75%	5	18,500,000	6.75%	5	سندات		18,500,000	6.75%	5	18,500,000	6.75%

جدول عدد 17 - هيكله الإحتياجات في القروض الرقاعية و القروض المشروطة المؤتمر عليها سنة 2012

أشخاص طبيعيين	أشخاص مغنوية أخرى	بنوك	شركات الإستثمار	شركات وصناديق التوظيف الجماعي في الأوراق المالية	صناديق التقاعد	شركات التأمين	المبلغ بالدينار	تسمية القرض
0	200 000	0	6 10 000	14 340 000	0	4 850 000	20 000 000	القرض المشترك بين البنوك 2012-1
555 000	1 527 000	500 000	0	21 268 000	0	9 950 000	30 000 000	القرض المشترك بين البنوك 2012-1
0	0	1 000 000	0	10 440 000	0	8 550 000	20 000 000	القرض المشترك بين البنوك 2012-1
345 000	0	8 000 000	0	16 155 000	0	5 550 000	30 000 000	القرض المشترك بين البنوك 2012-1
0	0	4 500 000	0	19 000 000	0	6 500 000	30 000 000	القرض المشترك بين البنوك 2012-1
0	0	0	0	13 450 000	0	6 550 000	20 000 000	القرض المشترك بين البنوك 2012-1
0	10 000 000	6 000 000	0	33 650 000	0	21 350 000	70 000 000	القرض المشترك بين البنوك 2012-1
10 000	9 600 000	2 000 000	7 000 000	28 190 000	0	5 200 000	50 000 000	القرض المشترك بين البنوك 2012-1
1 150 000	0	5 000 000	0	11 510 000	0	2 340 000	20 000 000	القرض المشترك بين البنوك 2012-2
0	400 000	1 000 000	0	9 720 000	3 500 000	5 380 000	20 000 000	القرض المشترك بين البنوك 2012-2
250 000	0	10 000 000	0	17 100 000	8 150 000	4 500 000	40 000 000	القرض المشترك بين البنوك 2012-1
0	0	1 500 000	0	12 345 000	0	6 155 000	20 000 000	القرض المشترك بين البنوك 2012-2
250 000	0	2 781 000	0	13 528 000	2 500 000	8 880 000	26 000 000	القرض المشترك بين البنوك 2012
2 650 000	21 827 000	41 261 000	7 610 000	216 877 000	14 150 000	89 815 000	386 000 000	المجموع
0,67%	5,51%	10,42%	1,92%	55,22%	3,57%	22,68%		النسبة المئوية

2022/01/27	صنف ب : احتلاك سنوي قار (1/10) : 10	نسبة السوق التقية + 1.3%	35 000 000	صنف ب : احتلاك سنوي قار (1/10) : 10	نسبة السوق التقية + 1.3%	35 000 000
2017/03/30	صنف ب - على المدى الطويل بتاريخ 2012/01/30 من قبل وكالة التقييم Fitch Ratings	2012/03/30	2012/07/12	2012/07/05	2012/07/05	2012/07/05
2017/03/30	صنف ب - على المدى الطويل بتاريخ 2012/03/07 من قبل وكالة التقييم Fitch Ratings	2012/03/30	2012/07/12	2012/07/05	2012/07/05	2012/07/05
2017/05/29	صنف ب - على المدى الطويل بتاريخ 2012/03/07 من قبل وكالة التقييم Fitch Ratings	2012/05/29	2012/07/12	2012/07/05	2012/07/05	2012/07/05
2019/05/29	صنف ب - على المدى الطويل بتاريخ 2012/03/07 من قبل وكالة التقييم Fitch Ratings	2012/05/29	2012/07/12	2012/07/05	2012/07/05	2012/07/05
2017/05/31	صنف ب - على المدى الطويل بتاريخ 2012/03/07 من قبل وكالة التقييم Fitch Ratings	2012/05/31	2012/07/12	2012/07/05	2012/07/05	2012/07/05
2017/05/31	صنف ب - على المدى الطويل بتاريخ 2012/03/07 من قبل وكالة التقييم Fitch Ratings	2012/05/31	2012/07/12	2012/07/05	2012/07/05	2012/07/05
2019/05/31	صنف ب - على المدى الطويل بتاريخ 2012/03/07 من قبل وكالة التقييم Fitch Ratings	2012/05/31	2012/07/12	2012/07/05	2012/07/05	2012/07/05
2017/09/17	صنف ب - على المدى الطويل بتاريخ 2012/03/07 من قبل وكالة التقييم Fitch Ratings	2012/09/17	2012/07/12	2012/07/05	2012/07/05	2012/07/05
2017/11/15	صنف ب - على المدى الطويل بتاريخ 2012/03/07 من قبل وكالة التقييم Fitch Ratings	2012/11/15	2012/07/12	2012/07/05	2012/07/05	2012/07/05
2017/11/15	صنف ب - على المدى الطويل بتاريخ 2012/03/07 من قبل وكالة التقييم Fitch Ratings	2012/11/15	2012/07/12	2012/07/05	2012/07/05	2012/07/05

جدول عدد 18 - قائمة القروض الرقاعية المدرجة بالسوق الرقاعية بالبورصة سنة 2012

التقييم أو البنك الضامن	الأجل	طريقة الأهلاك	تاريخ الإلتحاق	المدة (السنة)	نسبة الفائدة	المبلغ المكتتب بالدينار	تاريخ القيد	تاريخ الإدراج	تسمية القرض
ب ب ب + على المدى الطويل بتاريخ 2011/11/21 من قبل Fitch Ratings	2018/01/30	احتلاك سنوي قدر 14,290(177) د (من نسبة الأجل إلى السنة القادمة) و 14,260 د نسبة السنتاه	2012/01/30	7	5.90%	50 000 000 مع احتكاك الترفيع في المبلغ 75 000 000	2012/04/04	2012/04/03	2011-2 اتحاد الدولي للبروك
ب ب ب + على المدى الطويل بتاريخ 2011/12/02 من قبل Fitch Ratings	2017/01/29	احتلاك سنوي قدر (1/5) : 20 د	2012/01/29	5	1.35% + 5.85%	30 000 000	2012/04/04	2012/04/03	الشركة التونسية للإيجار المالي 2011
ب ب ب + على المدى الطويل بتاريخ 2011/12/08 من قبل Fitch Ratings	2017/01/13	احتلاك سنوي قدر (1/5) : 20 د	2012/02/09	7 مع إعطاء 35 مليون	نسبة السوق التقوية + 1.3%	50 000 000	2012/04/04	2012/04/03	بنك تونس والإمارات 2011
ب ب ب + على المدى الطويل بتاريخ 2011/12/02 من قبل Fitch Ratings	2019/02/27	احتلاك سنوي قدر (1/5) : 20 د	2012/02/13	5	نسبة السوق التقوية + 6.25%	35 000 000 : صنف أ 15 000 000 : صنف ب	2012/04/04	2012/04/03	شركة الإيجار العربية لتونس 2011
ب ب ب + على المدى الطويل بتاريخ 2011/12/02 من قبل Fitch Ratings	2019/01/27	احتلاك سنوي قدر (1/5) : 20 د	2012/02/13	7	نسبة السوق التقوية + 6.10%	70 000 000	2012/04/04	2012/04/03	القرض المشروط لشركة التونسية للبنك 2011
ب ب ب + على المدى الطويل بتاريخ 2011/12/02 من قبل Fitch Ratings	2019/01/27	احتلاك سنوي قدر (1/5) : 20 د	2012/02/13	7	نسبة السوق التقوية + 6.25%	35 000 000 : صنف أ	2012/04/04	2012/04/03	شركة الإيجار العربية لتونس 2011

جدول عدد 19 : توزيع حجم المعاملات وعدد السندات المتبادلة حسب أصناف السندات

2012		2011		2012		2011		البيانات
النسبة المئوية	عدد السندات	النسبة المئوية	عدد السندات	النسبة المئوية	المبلغ بملايين الدنانير	النسبة المئوية	المبلغ بملايين الدنانير	
82,17%	241 177	85,75%	253 924	70,91%	2 077	53,46%	1678	القرض
	-5,02%		-6,61%		23,78%		-37,90%	نسبة التغير السنوي
99,73%	240 522	99,51%	252 692	93,55%	1 943	93,68%	1572	اسهم وحقوق
	-4,82%		-6,98%		23,60%		-40,14%	نسبة التغير السنوي
0,27%	654	0,49%	1232	6,45%	134	6,32%	106	زجاج
					26,42%		39,47%	نسبة التغير السنوي
0,61%	1 778	0,32%	944	1,30%	38	0,51%	16	السوق الموازية
	88,35%		-70,05%		137,50%		-66,67%	نسبة التغير السنوي
16,87%	49 517	13,88%	41 088	27,69%	811	45,30%	1 422	عمليات التسجل
	20,51%		44,45%		-42,97%		64,20%	نسبة التغير السنوي
0,35%	1 028	0,05%	151	0,10%	3	0,73%	23	عمليات التصريح
	580,79%		-96,91%					نسبة التغير السنوي
	293 500		296 107		2 929		3 139	المجموع
	-0,88%		-3,97%		-6,69%		-17,89%	نسبة التغير السنوي

بآلاف السندات
المراجع : بورصة تونس

جدول عدد 20: نسبة مردودية الأسهم المدرجة بالبورصة في سنة 2012

المردودية الاسمية 2012	سعر الإغلاق 31/12/2012	سعر الإغلاق 31/12/2011	الشركات
394,71%	19,640	3,970	الكترومنتار
63,91%	1,780	1,086	الشركة التونسية لمساوق الجملة
54,98%	10,590	6,833	الصنفي
37,85%	7,900	5,731	شركة أنوية
34,21%	67,780	50,503	الشركة الطردية وللمساهمات
27,98%	47,900	37,428	الصناعات الكيماوية للفلور
27,71%	8,490	6,648	الشركة التونسية للبلور
27,39%	14,000	10,990	سرفيكوم
26,84%	172,500	135,998	شركة المغازة العامة
24,80%	10,870	8,710	الشركة التونسية لتجهيز
24,16%	15,700	12,645	شركة النقل عبر الأكابوب
22,85%	36,550	29,752	شركة الكسما
21,47%	28,000	23,051	شركة سونويري
21,35%	11,400	9,394	شركة النقل للسيارات
19,85%	12,700	10,597	شركة التبريد ومصل الجعة بتونس
18,63%	8,300	6,997	الشبكة التونسية للسيارات و الخدمات
17,94%	46,000	39,003	التوظيف التونسي
15,26%	6,870	5,960	شركة الاستثمار و التنمية الصناعية والميلحة
15,00%	6,800	5,913	هكزبوت
14,18%	12,000	10,510	البنك التونسي
13,39%	5,200	4,586	الشركة الصناعية العامة للمصافي
12,70%	11,270	10,000	المعمل الألبية بالمسجل
8,99%	6,350	5,826	لشركة التونسية للمقاولات الملكية والاملكية
8,47%	34,770	32,055	بنك الأمان
7,47%	2,590	2,410	الشركة التونسية لصناعات الإطارات المطاطية
-0,95%	143,800	145,179	الشركة التونسية للتأمين سنار
-1,33%	69,440	70,376	شركة أستري للتأمين وإعادة التأمين
-3,33%	27,200	28,137	بنك تونس والامرات
-3,39%	18,250	18,890	الإتحاد الدولي للبنوك
-5,15%	37,890	39,947	التجاري للإيجار المالي
-5,56%	8,350	8,842	شركة الاستثمار تونافست
-5,59%	360,000	381,316	أرليكيد تونس
-6,02%	4,370	4,650	حليب تونس
-7,69%	5,000	5,417	تونس لمصنجات الألمنيوم
-10,28%	15,580	17,365	لشركة التونسية للإيجار المالي
-10,57%	8,650	9,672	الطردية التونسية أمد
-10,64%	3,960	4,432	لشركة الصناعية للأجهزة و الآلات الكهربائية
-11,29%	8,960	10,100	الشركة التونسية للبنك
-11,30%	3,100	3,495	الشركة الطردية التونسية السعودية
-12,37%	25,590	29,202	تعليلات سلم
-12,50%	6,900	7,886	إسمنت بنزرت
-12,81%	3,540	4,060	قرطاج للاسمنت
-13,31%	63,010	72,684	بنك تونس العربي الدولي
-16,19%	36,010	42,966	الإتحاد البنكي للتجارة و الصناعة
-16,59%	15,440	18,511	التجاري بنك
-17,24%	6,600	7,975	بوليفنا القابضة
-17,54%	1,410	1,710	الخطوط التونسية
-18,92%	4,600	5,673	البنك العربي لتونس
-19,00%	22,600	27,901	التونسية للإيجار المالي
-19,73%	8,590	10,701	التونسية لإعادة التأمين
-19,80%	6,800	8,479	تنتات
23,50%	3,290	4,301	شركة الإيجار العربية لتونس
-23,73%	8,790	11,525	البنك الوطني الملاحى
-24,43%	6,990	9,250	العصرية للإيجار المالي
-28,16%	14,070	19,585	الوفاق للإيجار نمى
-28,49%	2,500	3,496	الشركة العصرية للغزف
-28,89%	12,400	17,438	بنك الإسكان
-29,26%	2,900	4,100	شركة الإنتاج الملاحى بطيطة
-32,33%	9,500	14,080	الشركة التونسية للصناعات الحديدية

(1) مردودية معجلة بحسب صلاحيات التوزيع في رأس المال وحسب الأرباح بغضوان السنة المالية 2011 و الموزعة خلال سنة 2012

جدول عدد 21: معدل مضاعف سعر السهم في السوق بطريقة المعدل الموازن

الموازنة بالرسمة بالبورصة في 31/12/2012	الرسمة بالبورصة في 31/12/2012 (بمليون دينار)	سعر الإغلاق 31/12/2012	الشركات
7,496	695,40	34,770	بنك الامان
104	104,28	7,900	شركة أبوية
22,472	399,72	360,000	أرليكيد تونس
1,809	71,17	36,550	شركة الكميام
4,000	264,56	8,300	الشبكة التونسية للسيارات و الخدمات
1,454	103,80	8,650	البطارية التونسية أمد
5,836	277,76	69,440	شركة أستري للثامين وإعادة التأمين
6,377	460,00	4,600	البنك العربي لتونس
1,955	62,11	3,290	شركة الإيجار العربية لتونس
3,500	223,20	12,400	بنك الإسكان
23,805	1,071,17	63,010	بنك تونس العربي الدولي
2,200	281,28	8,790	البنك الوطني للفلاحي
31,604	1,350,00	12,000	البنك التونسي
250	27,20	27,200	بنك تونس والامارات
515	514,80	3,540	فرطاج للاسمنت
740	77,90	15,580	لشركة التولوية للإيجار المالي
52	52,00	5,200	الشركة الصناعية العنمة للمصافي
101	91,59	47,900	الصناعات الكيماوية للفلپور
34	34,37	19,640	إلكتروستار
396	396,10	172,500	شركة المقازة العامة
1,342	21,36	1,780	الشركة التونسية لأسواق الجملة
28	27,96	6,990	البحرية للإيجار المالي
466	465,95	28,000	شركة مونوبري
7,292	342,00	11,400	شركة النقل للسيارات
35,171	1,188,02	6,600	بولينا القابضة
805	46,00	46,000	التوظيف التونسي
1,439	68,07	25,590	تأمينات سليم
304	303,93	6,900	إسمنت بنزرت
33	33,01	14,000	سرفكوم
19,588	965,20	12,700	شركة التبريد ومصل الجعة بتونس
56	55,60	3,960	لشركة الصناعية للأجهزة و الآلات الكهربائية
823	61,00	67,780	الشركة الطارية وللمساهمات
17	17,10	9,500	الشركة التونسية للصناعات الصيدلانية
1,299	40,30	3,100	الشركة الطارية التونسية السعودية
388	38,20	10,590	السكنى
1,795	68,18	2,500	الشركة المصرية للخزاف
687	34,26	2,900	شركة الإنتاج الفلاحي بطهبة
29	29,44	6,350	لشركة التونسية للمحلات والملكية والاملاكية
3,648	148,94	8,490	الشركة التونسية للبلور
3,622	192,36	6,870	شركة الاستثمار و التنمية الصناعية والساحلية
6,848	331,85	143,800	الشركة التونسية للتأمين ستار
4,357	222,75	8,960	الشركة التونسية للبنك
15	15,22	10,870	الشركة التونسية للتجهيز
11	10,90	2,590	الشركة التونسية لصناعات الإطارات المطاطية
848	53,94	15,700	شركة النقل عبر الاكواب
150	149,74	1,410	الخطوط التونسية
44	8,07	8,350	شركة الاستثمار تولابست
11,949	613,71	15,440	التجاري بنك
1,145	80,52	37,890	التجاري للإيجار المالي
44	43,70	4,370	حليب تونس
1,580	74,99	6,800	تلنات
4,781	158,20	22,600	التونسية للإيجار المالي
3,977	220,00	5,000	تونس لمجنبات الألمنيوم
6,241	128,85	8,590	التونسية لإعادة التأمين
13,028	545,62	36,010	الإتحاد البنكي للشجار و الصناعة
321	321,20	18,250	الإتحاد الدولي للبنوك
639	42,21	14,070	الوفاق للإيجار المالي
14	14,17	6,800	هكزبوت
-	39,01	11,270	المعمل الآلية بالمساحل

جدول عدد 22 : التطور الشهري لمؤشر البورصة في سنة 2012

التطور الشهري للمؤشر "TUNINDEX"			
الأقصى	الأدنى	الأخير	سنة
4 758,44	4 672,41	4 695,64	جانفي
4 768,66	4 648,34	4 768,66	فيفري
0,21%	-0,52%	1,56%	التغير الشهري
4 825,18	4 722,75	4 819,77	مارس
1,19%	1,60%	1,07%	التغير الشهري
5 115,11	4 851,10	5 089,29	أفريل
6,01%	2,72%	5,59%	التغير الشهري
5 141,43	4 976,04	5 033,72	ماي
0,51%	2,58%	-1,09%	التغير الشهري
5 072,33	4 972,42	4 983,76	جوان
-1,34%	-0,07%	-0,99%	التغير الشهري
5 266,50	4 987,90	5 239,41	جويلية
3,83%	0,31%	5,13%	التغير الشهري
5 255,17	5 202,25	5 217,47	أوت
-0,22%	4,30%	-0,42%	التغير الشهري
5 210,40	4 961,42	4 961,42	سبتمبر
-0,85%	4,63%	-4,91%	التغير الشهري
4 928,95	4 795,12	4 894,22	أكتوبر
-5,40%	3,35%	-1,35%	التغير الشهري
4 924,86	4 672,16	4 672,16	نوفمبر
-0,08%	-2,56%	4,54%	التغير الشهري
4 691,66	4 541,79	4 579,85	ديسمبر
-4,74%	-2,79%	-1,98%	التغير الشهري

المرجع : بورصة تونس

جدول عدد 23: الحجم الشهري للعمليات المنجزة بالبورصة لقائمة الأجنب سنة 2012 (بالدينار)

ديسمبر	نوفمبر	أكتوبر	سبتمبر	أوت	جويلية	جوان	ماي	أفريل	مارس	فيفري	جانفي	الجملة	العمليات
6 345 219	3 529 450	4 802 058	3 960 701	8 685 375	5 996 575	5 264 259	17 720 394	9 089 139	9 348 130	12 096 654	23 122 895	109 960 899	إقتناء أسهم مدرجة بالبورصة
2 662 849	4 938 367	4 666 434	7 173 503	38 590 038	6 397 216	3 747 022	12 893 277	13 617 579	11 042 432	7 836 824	20 358 984	133 974 515	التقويت في أسهم مدرجة بالبورصة
												-24 013 616	التشفط الصافية
6 409 494	225 997 313	52 515	4 275 533	5 812 590	11 675 197	1 407	88 500 864	520	262 935	466 124	2 395 149	345 849 941	إقتناء أسهم غير مدرجة بالبورصة
6 090 112	2 412 549	8 190	594 112	8 970	3 675 012	100	88 500 814	110	0	0	2 334 747	103 534 716	أسهم مطروك من طرف تومستين
-409 382	223 584 764	-44 325	3 681 721	5 803 620	8 069 185	1 307	50	-410	262 935	466 124	60 402	242 315 225	أسهم مطروك من طرف أجنب
10 132 547	223 620 144	12 412 298	3 966 835	8 475 094	10 395 161	1 676 401	564 805	1 164 099	1 647 531	753 321	561 152	275 369 588	التقويت في أسهم غير مدرجة بالبورصة
9 723 165	35 380	12 367 973	385 114	2 071 474	2 394 976	1 675 094	564 755	1 103 689	1 384 596	287 397	500 750	33 054 363	تقوية تومستين
-409 382	223 584 764	-44 325	3 681 721	5 803 620	8 069 185	1 307	50	-410	262 935	466 124	60 402	242 315 225	تقوية أجنب
												70 480 353	التشفط الصافية
12 754 713	229 526 763	4 854 573	8 236 534	14 497 965	17 671 772	5 265 666	106 221 258	9 089 659	9 611 115	12 562 778	25 518 044	455 810 840	جملة عملية الإقتناء
12 795 396	228 558 511	17 078 732	11 140 338	47 065 132	16 792 377	5 423 423	13 458 082	14 781 678	12 689 953	8 640 345	20 920 136	409 344 103	جملة عمليات التقويت
-40 683	968 252	-12 234 159	-2 903 804	-32 567 167	879 395	-157 757	92 763 176	-5 692 019	-3 078 838	3 922 433	4 597 908	46 466 737	جملة التشفط الصافية

جدول عدد 24: مؤشرات حول الاستثمارات الأجنبية خلال الفترة الممتدة من 02 جانفي إلى 31 ديسمبر 2012

2012	2011	رأس المال الأجنبي بحساب الميزان 2011-2012
13 780	14 452	
20,31	20,22	حساب الأجنبي في الراسلة %

النسبة	الأسرار المحبلة بحساب الميزان	تسرع الخدمات على نظام القبول (1)
	7943	
5,7%	110	تقديرات الأجنبي (2)
6,9%	134	سياسة الأجنبي (3)
6,3		تسريع الأجنبي من أصول (4) = (2) - (3)
1,2%	-24,0	رأسية حسابي (2) - (3)

الفترة من 31 ديسمبر 2012		الفترة من 31 ديسمبر 2011		الفترة من 31 ديسمبر 2010		الرموز
نسبة التغطية الأجنبية %	حد الائحة المستوفى من قبل الأجنبي	المبلغ	الائحة	نسبة التغطية الأجنبية %	حد الائحة المستوفى من قبل الأجنبي	
1,75	3 143 706	4 067 595	1 209 443	3,33	3 996 859	FCII
11,57	79 193 726	692	10	31,37	34 037 232	SFBT
4,54	536 246	2 671 801	2 304 925	7,65	903 724	SOPAT
0,16	15 600	0	8 100	0,68	7 380	TUNISIE LATI
1,38	189 177	73 115	34 517	1,91	219 403	ASSAD
0,92	91 729	117 734	125 033	0,83	68 789	GIF
0	0	0	0	0	0	STEQ
30,04	1 363 840	50	0	30,04	1 263 890	STP
0,45	7 841	25 904	33 274	0,03	473	ELECTROSTAR
4,19	145 166	44 389	32 297	0	0	AMS
7,96	11 971 000	1 107 521	1 416 299	7,61	11 062 222	CARTHAGE CEMENT
0,27	117075	5 743	37 719	0,19	83101	CEMENTS DE BIZERTE
0,18	13866	921	32 809	0	0	ESSOUKMA
0,27	3 298	2 387	3 770	0,21	3 569	SIMPAR
36,42	4 734 967	796 982	878 951	33,79	4 652 996	SITS
2,87	781 685	10 418 063	4 028 097	36,89	7 174 454	SOMOCER
0,18	25 289	5 490	0	0,22	34 289	SIAME
0,99	134 141	144 717	163 946	0,58	71 161	SOTUVKE
59,2	657 273	522	0	59,24	616 683	AIR LIQUIDE
0,09	1 661	0	0	0,09	1 661	ALXIMIA
27,16	176 328	1 022	7 115	27,08	241 679	ICF
7,25	3 190 970	728 330	637 454	7,48	3 139 877	YFR
0,87	29 477	63 476	38 276	1,8	52 326	SOFRAPIL
0,74	97 186	201 150	211 603	0,57	61 035	ADYWA
0,92	16 493	17 089	0	1,87	33 652	SOPHAT
26,84	8 554 551	245 638	252 966	26,8	6 921 958	ARTES
11,29	3386229	79 864	144 423	11,07	332 1670	KONAKL AUTOMOBILES
10,01	229777	89	89	0,01	152	MAGASIN GENERAL
0,01	1180	1 370	1 370	0,01	983	MONOPRIX
0	56	0	0	0	56	SOTUMAG
12,88	51 678 752	530 692	497 785	12,91	13 781 659	TUNISAIR
0,06	1 695	33 178	3 176	0,49	11 047	ASSURANCES SALIM
10,19	1 207 704	0	0	30,19	1 207 704	ASTREEK
41,01	946 815	9 232	11 121	40,83	944 926	STAIR
0,69	103 225	192 011	360 573	0,22	20 008	TUNIS RE
2,41	482 654	64 059	203 181	1,12	111 763	AMEN BANK
64,25	64 246 675	0	0	64,23	64 246 675	ATB
58,99	21 466 602	418	0	54,58	18 419 640	ATTIJARI BANK
7,39	1 331 054	269 329	151 141	8,04	1 447 343	BEI
7,86	1 335 712	182 871	194 138	7,79	1 324 425	BIAT
5,54	1 771 819	220 145	316 225	5,24	1 673 739	BNA
22,07	24 833 906	387 642	730 236	22,75	24 471 312	BT
0,89	8 895	2 100	0	1,1	10 985	BTI (ADP)
8,9	2 211 913	12 731	49 947	8,75	2 174 698	STB
50,17	7 602 132	985	0	50,18	7 600 137	URCI
32,35	9 213 213	1 231	0	32,35	9 214 466	UIB
0,68	15014	23 788	9 500	0,19	31729	ATL
0,14	2 406	3 500	3 966	0	0	ATTIJARI LEASING
0,6	30 208	17 177	8 652	0,77	38 731	CIL
13,19	168 659	7 204	4 813	13,27	198 030	EL WIFACK LEASING
1,44	993 921	16 706	5 352	2,75	110046	MODERN LEASING
0	0	0	0	0	0	FL TUNISIE SICAF
0,03	9 421	10 773	7 118	0,65	12 802	SPBIT-SICAF
5,37	389 988	4 686	14 652	5,46	382 021	T. LEASING
1,01	9912	12 614	8 610	1,44	13926	TUNINVEST- SICAR
0,67	74 323	115 443	38 326	1,36	150 148	TELNET HOLDING
0,37	8 647	46 178	39 978	0,63	14 847	SERVICOM
8,58	397 638	114 777	142 698	8,05	373 212	80TETEL
	232 600 374	33 088 439	14 533 418		228 010 492	المجموع

جدول عدد 25 : اقتناءات ومبيعات الأوراق المدرجة في الفترة الممتدة من 02 جانفي إلى غاية 31 ديسمبر 2012

شركة المعالجة	عدد الأوراق المكتتة باعتبار الحقوق	مبلغ الاقتناءات بالدينار	عدد الأوراق المباعة باعتبار الحقوق	مبلغ المبيعات بالدينار
POULINA GROUP HLD	1 209 442	9 269 844	4 062 610	30 689 677
SFBT	10	175	797	797
SOPAT	2 304 325	9 563 493	2 671 803	10 599 442
TUNISIE LAIT	8 100	35 454	0	0
ASSAD	34 535	358 730	73 293	729 014
GIF	125 534	1 072 514	117 724	1 038 067
STIP	0	0	56	105
ELECTROSTAR	33 274	665 955	25 904	596 141
AMIS	37 446	576 435	44 359	715 275
CARTHAGE CEMENT	1 616 299	6 417 335	1 107 589	4 387 685
CIMENTS DE BIZERTE	37 719	298 832	5 745	44 446
ESSOUKNA	12 809	145 040	8 745	23 608
SIMPAR	2 770	191 985	2 396	171 132
SITS	878 953	3 219 230	961 971	2 858 310
SOMOCER	4 028 097	12 373 494	10 438 119	31 009 904
SIAME	0	0	5 400	24 250
SOTUVER	193 973	2 104 896	145 004	1 645 207
AIR LIQUIDE TSIE	0	0	551	189 227
ICF	3 136	135 238	1 342	50 628
TPK	637 483	3 910 653	886 411	4 535 942
SOTRAPIL	38 276	723 942	62 519	1 064 334
ADWYA	231 604	1 874 126	203 350	1 750 344
SIPHAT	0	0	17 089	175 199
ARTES	252 978	2 925 110	245 661	2 686 325
ENNAKI.AUTOMOBILES	144 423	1 628 751	79 864	973 752
MAGASIN GENERAL	89	15 059	89	15 041
MONOPRIX	1 370	52 653	1 370	52 400
TUNISAIR	497 785	845 338	584 306	889 377
ASSURANCES SALIM	2 176	69 553	13 528	398 755
STAR	11 121	1 749 218	9 232	1 446 179
TUNIS RE	260 612	2 835 943	192 415	2 022 359
AMEN BANK	203 295	13 782 865	66 059	4 154 799
ATB	0	0	3	0
ATTIJARI BANK	0	0	438	7 455
BII	153 141	2 556 407	269 329	4 420 984
BIAT	194 158	13 578 786	182 871	12 728 333
BNA	316 225	3 733 598	220 145	2 354 534
BT	730 236	8 440 847	367 642	4 340 854
BTE-ADP	0	0	2 100	61 408
STB	49 947	451 862	12 733	110 497
UBCI	123 217	2 121	17 797	40 154
UIB	0	0	1 231	22 093
ATL	18 005	47 475	30 136	144 840
ATTIJARI LEASING	5 906	249 249	3 500	140 000
CHL	8 652	148 528	17 186	292 946
EL WIFACK LEASING	4 813	76 833	7 204	113 829
MODERN LEASING	5 552	49 555	16 206	145 974
SPDIT-SICAF	7 166	52 505	10 784	81 264
TUNINVEST-SICAR	8 610	87 463	12 614	127 944
TUNISIE LEASING	14 653	396 481	6 887	171 554
HEXABYTE	130 710	1 345 563	125 939	1 206 870
TELNET HOLDING	39 528	357 307	115 443	1 000 177
SERVICOM	39 978	481 984	46 178	557 142
SOTE.FH.	142 693	1 140 950	118 272	958 572
المجموع والمعدل	14 800 832	110 039 375	23 619 969	133 974 517

جدول عدد 26 : تطور توظيفك مؤسست التوظيف الجماعي لمى الأوراق المالية خلال سنة 2012

(بالآلف دينار)

النسبة المئوية من الأصول الصافية	2012/12/31		2012/09/30		2012/06/30		2012/03/31		البيان
	القيمة *	النسبة المئوية من الأصول الصافية	القيمة *	النسبة المئوية من الأصول الصافية	القيمة *	النسبة المئوية من الأصول الصافية	القيمة *	النسبة المئوية من الأصول الصافية	
77,1%	3 765 248	72,2%	3 471 967	73,3%	3 457 823	72,1%	3 496 425	محفظة الصناديق	
6,6%	323 778	3,9%	186 449	3,8%	180 271	3,9%	190 806	الأسهم و القوم المتماثلة	
4,1%	201 433	1,1%	54 886	1,2%	57 849	1,2%	60 532	الأسهم والحقوق المتماثلة	
2,5%	122 344	2,7%	131 562	2,6%	122 422	2,7%	130 274	أسهم و حصص مؤسست التوظيف الجماعي لمى الأوراق المالية	
70,4%	3 441 470	68,4%	3 285 519	69,5%	3 277 552	68,1%	3 305 619	الرقاع و القوم المتماثلة	
0,2%	8 415	0,2%	9 077	0,2%	10 004	0,2%	10 976	حصص الصناديق المشتركة للديون	
29,4%	1 437 285	29,2%	1 401 624	30,1%	1 418 708	29,1%	1 411 089	رقاع الشركات	
40,8%	1 995 771	39,0%	1 874 817	39,2%	1 848 840	38,8%	1 863 553	صناديق الخزانة	
37,4%	1 825 951	37,7%	1 809 636	37,7%	1 779 565	37,5%	1 820 104	رقاع الخزينة القابلة للتطوير	
3,5%	169 819	1,4%	65 182	1,5%	69 275	1,3%	63 449	رقاع الخزينة ذات الصلاصة صفر	
23,2%	1 131 533	26,9%	1 294 794	25,5%	1 201 145	28,1%	1 364 289	التوظيفات النقدية و السهولة	
12,9%	628 636	16,9%	812 783	15,7%	742 740	15,4%	747 154	التوظيفات النقدية	
2,2%	105 101	4,1%	198 630	3,6%	170 502	3,5%	170 625	رقاع الخزينة	
4,1%	197 924	3,4%	161 706	4,2%	199 037	3,5%	171 852	أوراق الخزينة	
6,7%	325 611	9,4%	452 447	7,9%	373 200	8,3%	404 677	شهادات الإيداع	
10,3%	502 897	10,0%	482 011	9,7%	458 405	12,7%	617 134	السهولة	
0,1%	3 349	1,1%	55 268	1,5%	72 363	0,1%	2 685	أصول أخرى	
100,3%	4 900 129	100,3%	4 822 029	100,3%	4 731 331	100,2%	4 863 399	مجموع الأصول	
0,3%	13 684	0,3%	16 048	0,3%	14 521	0,2%	10 722	مجموع المصوم	
100,0%	4 886 445	100,0%	4 805 981	100,0%	4 716 810	100,0%	4 852 677	الأصول الصافية	

* شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير
** شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير والصناديق المشتركة للتوظيف فى الأوراق المالية

جدول عدد 27 : تطور توظفات مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية الرقاعية خلال سنة 2012

البيان	2012/12/31		2012/09/30		2012/06/30		2012/03/31	
	النسبة المئوية من الأصول الصافية	القيمة**	النسبة المئوية من الأصول الصافية	القيمة*	النسبة المئوية من الأصول الصافية	القيمة *	النسبة المئوية من الأصول الصافية	القيمة*
محافظة السندات	76,1%	3 317 304	72,1%	3 332 123	73,2%	3 317 868	71,8%	3 357 176
الأسهم و القيم المعطلة	2,4%	103 938	2,7%	124 117	2,6%	115 694	2,7%	128 344
الأسهم والحقوق المتصلة	0,0%	0	0,0%	0	0,0%	0	0,0%	0
اسهم و حصص مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية	2,4%	103 938	2,7%	124 117	2,6%	115 694	2,7%	128 344
الرقاع و القيم المعطلة	73,7%	3 213 366	69,5%	3 208 006	70,7%	3 202 174	69,1%	3 228 832
حصص الصناديق المشتركة للديون	0,2%	8 181	0,2%	8 825	0,2%	9 732	0,2%	10 621
رقاع الشركات	32,0%	1 394 092	29,7%	1 371 070	30,7%	1 389 844	29,6%	1 381 480
سندات الخزينة	41,6%	1 811 093	39,6%	1 828 111	39,8%	1 802 599	39,3%	1 836 731
رقاع الخزينة القابلة للتطوير	39,9%	1 740 678	38,2%	1 762 929	38,3%	1 734 811	37,9%	1 773 282
رقاع الخزينة ذات التصاص صفر	1,6%	70 415	1,4%	65 182	1,5%	67 788	1,4%	63 449
التوظفات النقدية و السهولة	24,0%	1 046 699	27,0%	1 246 424	25,5%	1 155 436	28,3%	1 324 077
التوظفات النقدية	13,8%	601 332	17,3%	800 133	16,1%	728 916	15,8%	736 366
رقاع الخزينة	2,3%	98 050	4,3%	196 348	3,7%	168 391	3,6%	168 201
أوراق الخزينة	4,3%	188 156	3,3%	153 335	4,2%	190 813	3,5%	164 988
شهادات الإيداع	7,2%	315 126	9,8%	450 449	8,2%	369 712	8,6%	403 177
السيولة	10,2%	445 367	9,7%	446 291	9,4%	426 520	12,6%	587 711
أصول اخرى	0,1%	3 059	1,2%	55 151	1,6%	71 996	0,0%	2 308
مجموع الأصول	100,2%	4 367 062	100,3%	4 633 698	100,3%	4 545 301	100,2%	4 683 560
مجموع الخصوم	0,2%	9 657	0,3%	14 781	0,3%	13 281	0,2%	9 459
الأصول الصافية	100,0%	4 357 405	100,0%	4 618 918	100,0%	4 532 020	100,0%	4 674 101

(بالآلاف دينار)

* شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير
** شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير والصناديق المشتركة للتوظيف في الأوراق المالية

جدول عدد 28 : تطور توظيفات مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية المختلفة خلال سنة 2012

(بالآلاف دينار)

البيان	2012/12/31		2012/09/30		2012/06/30		2012/03/31	
	النسبة المئوية من الأصول الصافية	القيمة**	النسبة المئوية من الأصول الصافية	القيمة+	النسبة المئوية من الأصول الصافية	القيمة*	النسبة المئوية من الأصول الصافية	القيمة
محاظة المتندات	84,7%	447 943	74,8%	139 844	75,7%	139 955	78,0%	139 249
الأسهم و القيم المتداولة	41,6%	219 839	33,3%	62 332	34,9%	64 577	35,0%	62 462
الأسهم والحقوق المتصلة	38,1%	201 433	29,3%	54 886	31,3%	57 849	33,9%	60 532
أسهم و حصص مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية	3,5%	18 406	4,0%	7 445	3,6%	6 728	1,1%	1 930
الرقاق و القيم المتداولة	43,1%	228 104	41,4%	77 512	40,8%	75 378	43,0%	76 787
حصص الصناديق المشتركة للديون	0,0%	234	0,1%	252	0,1%	272	0,2%	356
رقاق الشركات	8,2%	43 192	16,3%	30 554	15,6%	28 864	16,6%	29 609
سندات الخزينة	34,9%	184 678	25,0%	46 706	25,0%	46 242	26,2%	46 822
رقاق الخزينة القابلة للتخزين	16,1%	85 274	25,0%	46 706	24,2%	44 754	26,2%	46 822
رقاق الخزينة ذات الخصاصة صفر	18,8%	99 404	0,0%	0	0,8%	1 487	0,0%	0
التوظيفات النقدية و السنوية	16,0%	84 834	25,9%	48 370	24,7%	45 709	22,5%	40 212
التوظيفات النقدية	5,2%	27 304	6,8%	12 650	7,5%	13 824	6,0%	10 788
رقاق الخزينة	1,3%	7 051	1,2%	2 282	1,1%	2 111	1,4%	2 424
أوراق الخزينة	1,8%	9 768	4,5%	8 370	4,5%	8 225	3,8%	6 864
شهادات الإيداع	2,0%	10 486	1,1%	1 998	1,9%	3 488	0,8%	1 500
السنوية	10,9%	57 530	19,1%	35 720	17,3%	31 885	16,5%	29 424
أصول أخرى	0,1%	289	0,1%	117	0,2%	367	0,2%	377
مجموع الأصول	100,8%	533 067	100,7%	188 331	100,7%	186 030	100,7%	179 838
مجموع الفصوم	0,8%	4 028	0,7%	1 267	0,7%	1 240	0,7%	1 263
الأصول الصافية	100,0%	529 039	100,0%	187 063	100,0%	184 790	100,0%	178 576

* شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير
** شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير والصناديق المشتركة للتوظيف في الأوراق المالية

جدول عدد 29 : التوزيع القطاعي لمحافظة سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية خلال سنة 2012

القطاع	2012/03/31		2012/06/30		2012/09/30		2012/12/31	
	النسبة المئوية من محافظة السندات	القيمة*	النسبة المئوية من محافظة السندات	القيمة*	النسبة المئوية من محافظة السندات	القيمة**	النسبة المئوية من محافظة السندات	القيمة**
تأمين	0,13%	4 588	0,14%	4 931	0,14%	19 149	0,14%	19 149
بنوك	22,87%	799 768	22,28%	770 482	22,72%	860 644	22,86%	860 644
صناعات	1,02%	35 569	1,18%	40 849	1,01%	83 700	2,22%	83 700
إيجار مالي	16,95%	592 529	17,98%	621 715	17,11%	604 078	16,04%	604 078
خدمات	1,06%	37 098	1,06%	36 592	0,90%	68 497	1,82%	68 497
شركات استثمار	0,06%	2 069	0,06%	2 016	0,06%	2 650	0,07%	2 650
مؤسسات التوظيف الجماعي	4,04%	141 251	3,83%	132 426	4,05%	130 759	3,47%	130 759
المجموع	46,1%	1 612 872	46,5%	1 608 983	46,0%	1 769 477	47,0%	1 769 477
محافظة السندات		3 496 425		3 457 823		3 765 248		3 765 248

(بالآب دينار)

* شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير

** شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير والصناديق المشتركة للتوظيف في الأوراق المالية

جدول عدد 30 : التوزيع القطاعي لمحافظ سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية الرقاعية خلال سنة 2012

(بآلاف دينار)

	2012/12/31	2012/09/30	2012/06/30	2012/03/31	القطاع
النسبة المئوية من محفظة السندات					
القيمة**	القيمة*	القيمة*	القيمة*	القيمة*	
0,08%	2 497	0,07%	2 461	0,08%	2 533
23,55%	781 260	22,68%	755 855	22,25%	738 391
0,67%	22 257	0,62%	20 796	0,78%	25 767
17,26%	572 714	17,34%	577 636	18,24%	605 322
0,46%	15 364	0,43%	14 323	0,54%	17 940
0,00%	0	0,00%	0	0,00%	0
3,38%	112 119	3,99%	132 942	3,78%	125 426
45,4%	1 506 211	45,1%	1 504 013	45,7%	1 515 270
	3 317 304		3 332 123		3 317 868
					138 965
					1 520 445
					3 357 176
					2 533
					760 789
					23 251
					576 641
					18 267
					0
					138 965
					1 520 445
					3 357 176

* شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير

** شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير والصناديق المشتركة للتوظيف في الأوراق المالية

جدول عدد 31 : التوزيع القطاعي لمحفظة صناديق مؤسسات التوظيف الجماعي في الأمدال المالية المستقلة خلال سنة 2012

القطاع	صنف الصناديق	2012/03/31		2012/06/30		2012/09/30		2012/12/31	
		النسبة المئوية من محفظة الصناديق	القيمة						
تأمين	الأسهم	1,5%	2 055	1,8%	2 470	1,8%	16 652	3,7%	16 652
بنوك	الأسهم	1,5%	2 055	1,8%	2 470	1,8%	16 652	3,7%	16 652
	الأسهم	28,0%	38 979	22,9%	33 089	23,7%	79 384	17,7%	79 384
	رأع الشركات	17,2%	23 958	12,9%	17 081	12,2%	57 002	12,7%	57 002
	رأع الشركات	10,8%	15 021	10,0%	14 005	11,4%	22 383	5,0%	22 383
	الأسهم	8,8%	12 318	10,8%	14 362	10,3%	61 442	13,7%	61 442
	رأع الشركات	8,6%	11 988	9,9%	13 055	9,3%	59 665	13,3%	59 665
	رأع الشركات	0,2%	330	0,9%	1 306	0,9%	1 778	0,4%	1 778
	الأسهم	11,4%	15 888	11,7%	16 393	11,7%	31 364	7,0%	31 364
	رأع الشركات	4,8%	6 674	4,6%	6 122	4,4%	15 406	3,4%	15 406
	رأع الشركات	6,6%	9 214	7,1%	10 303	7,4%	15 958	3,6%	15 958
	الأسهم	13,5%	18 831	13,3%	17 030	12,2%	53 133	11,9%	53 133
	رأع الشركات	9,9%	13 787	10,8%	14 092	10,1%	50 060	11,2%	50 060
	الأسهم	3,6%	5 044	2,6%	2 937	2,1%	3 074	0,7%	3 074
	رأع الشركات	1,5%	2 069	1,4%	2 016	1,5%	2 650	0,6%	2 650
	الأسهم	1,5%	2 069	1,4%	2 016	1,5%	2 650	0,6%	2 650
	رأع الشركات	0,0%	0	0,0%	0	0,0%	0	0,0%	0
	مؤسسات التوظيف الجماعي	1,6%	2 286	5,0%	7 697	5,5%	18 640	4,2%	18 640
	أسهم و حصص مؤسسات التوظيف الجماعي	1,4%	1 930	4,8%	7 445	5,3%	18 406	4,1%	18 406
	في الأوراق المالية	0,3%	356	0,2%	252	0,2%	234	0,1%	234
	حصص الصناديق المشتركة للدون	66,4%	92 427	67,0%	93 138	66,6%	263 266	58,8%	263 266
	المجموع		139 249		139 955		447 943		447 943

** شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير والصناديق المشتركة للتوظيف في الأوراق المالية

** شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير والصناديق المشتركة للتوظيف في الأوراق المالية

جدول عدد 32 : تطور عدد المساهمين و حاملي الحصص في مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية

البيان	ديسمبر 2012	ديسمبر 2011	ديسمبر 2010	ديسمبر 2009	ديسمبر 2008
مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية					
حجم الأصول الصافية بملايين الدنانير	4 887	5 245	5 107	4 380	3 642
نسبة التغير السنوي	-7%	3%	17%	20%	20%
عدد المساهمين و حاملي الحصص	55 908	53 946	52 822	46 755	42 700
نسبة التغير السنوي	4%	2%	13%	9%	8%
متوسط حجم الأصول الصافية لكل مساهم أو حامل حصص بالآلاف الدنانير	87	97	97	94	85
مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية العراقية					
حجم الأصول الصافية بملايين الدنانير	4 358	4 696	4 520	3 874	3 234
نسبة التغير السنوي	-7%	4%	17%	20%	17%
عدد المساهمين و حاملي الحصص	48 095	46 776	46 107	41 167	38 462
نسبة التغير السنوي	3%	1%	12%	7%	6%
متوسط حجم الأصول الصافية لكل مساهم أو حامل حصص بالآلاف الدنانير	91	100	98	94	84
مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية المختلطة					
حجم الأصول الصافية بملايين الدنانير	529	549	587	506	408
نسبة التغير السنوي	-4%	-6%	16%	24%	52%
عدد المساهمين و حاملي الحصص	7 813	7 170	6 715	5 588	4 238
نسبة التغير السنوي	9%	7%	20%	32%	39%
متوسط حجم الأصول الصافية لكل مساهم أو حامل حصص بالآلاف الدنانير	68	77	87	91	96

جدول عدد 33 : جدول مؤسّمات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية التي تمصّلت على ترخيص خلال سنة 2012

التاريخ الترخيص	الماعطون	الصف	التسمية
2012/04/12	شركة الوساطة بالبورصة "بيات كابتال" و بنك تونس العربي الدولي	مخاط	الصندوق المشترك للتوظيف بيات كابتال النمو
2012/04/12	شركة الوساطة بالبورصة "بيات كابتال" و بنك تونس العربي الدولي	مخاط	الصندوق المشترك للتوظيف بيات كابتال متوازن
2012/04/12	شركة الوساطة بالبورصة "بيات كابتال" و بنك تونس العربي الدولي	مخاط	الصندوق المشترك للتوظيف بيات كابتال للحيطة
2012/04/12	شركة الوساطة بالبورصة " شركة الإستثمار و الوساطة المالية" و البنك التونسي الكوفي	أسهم	الصندوق المشترك للتوظيف - عالم الطموح الإيجابي
2012/04/12	شركة الوساطة بالبورصة " شركة الإستثمار و الوساطة المالية" و البنك التونسي الكوفي	مخاط *	الصندوق المشترك للتوظيف - عالم الطموح احار في الأسهم "
2012/04/12	شركة الوساطة بالبورصة "البنك التونسي الكوفي و بنك الأمان	مخاط (مع ضمان كل رأس المال المستثمر)	صندوق مشترك للتوظيف لقب الأمتنان 2017
2012/09/13	شركة الوساطة بالبورصة "المؤسسة العامة للإستثمار" و البنك العربي لتونس	مخاط	الصندوق المشترك للتوظيف جنرال دينافوك
2012/09/13	شركة الوساطة بالبورصة "المؤسسة العامة للإستثمار" و البنك العربي لتونس	مخاط	الصندوق المشترك للتوظيف البركة

* مخصص لأصحاب حسابات الانحار في الأسهم

جدول عدد 34 : جدول مؤسّمات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية التي تمصّلت على ترخيص تغيير تسمية خلال سنة 2012

التاريخ الترخيص	التسمية الجديدة
2012/04/12	أكسيون رأس المال حذر
	التسمية القديمة
	أكسيون رأس المال

جدول عدد 35 : جدول سحب التراخيص خلال سنة 2012

سبب السحب	تاريخ سحب الترخيص	البايعون	الصف	التسمية
عدم استعمال الترخيص في الأجل القانوني	2012/04/12	شركة الوساطة بالبورصة "الشركة التونسية لأوراق المالية" و بنك الأمان	مختلط	صندوق التوظيف الجماعي ديناميكي

جدول عدد 36 : جدول مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية التي تم فتحها للعموم خلال سنة 2012

تاريخ الافتتاح للعموم	البايعون	الصف	التسمية
2012/01/02	شركة التصرف "الخليج المتحد للخدمات المالية - إفريقيا الشمالية" و بنك تونس العربي الدولي	مختلط	الصندوق التونسي للبيئة
2012/09/17	شركة الوساطة بالبورصة "بيت كينيديان" و بنك تونس العربي الدولي	مختلط	الصندوق المشترك للتوظيف بيات كينيديان التمر
2012/09/17	شركة الوساطة بالبورصة "بيت كينيديان" و بنك تونس العربي الدولي	مختلط	الصندوق المشترك للتوظيف بيات كينيديان موازن
2012/09/17	شركة الوساطة بالبورصة "بيت كينيديان" و بنك تونس العربي الدولي	مختلط	الصندوق المشترك للتوظيف بيات كينيديان للبيئة
2012/10/01	شركة الوساطة بالبورصة "الشركة التونسية لأوراق المالية" و بنك الأمان	مختلط (مع ضمان كل رأس المال المستثمر)	صندوق مشترك للتوظيف نتم الاطمان 2017

جدول عدد 37 : التوزيع القطاعي للمشاريع المصالح عليها من قبل مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية ذات رأس عال تنمية

التوزيع القطاعي للمشاريع	المصطلحات			
	القيمة بالدينار		عدد المشاريع	
	في موفى 2012	خلال سنة 2012	في موفى 2011	خلال سنة 2012
مناطق للتنمية الجهوية	33 899 980	7 778 000	26 121 980	81,62
القطاع الفلاحي	436 500	250 000	186 500	2,50
القطاع الصناعي	30 191 800	7 465 000	22 726 800	46,29
قطاع الخدمات	3 271 680	63 000	3 208 680	32,83
صندوق التطوير والامركزية الصناعية	21 996 520	4 773 300	17 223 220	83,40
القطاع الفلاحي	793 000	793 000	0	2,00
القطاع الصناعي	16 117 040	3 623 800	12 493 240	34,57
قطاع الخدمات	5 086 480	356 500	4 729 980	46,83
التجديد في الميدان التنموي	8 240 000	1 530 000	6 710 000	30,33
القطاع الفلاحي	344 000	0	344 000	3,00
القطاع الصناعي	924 000	0	924 000	11,00
قطاع الخدمات	6 972 000	1 530 000	5 442 000	16,33
المؤسسات الصغرى و المتوسطة	10 449 240	2 223 000	8 226 240	29,58
القطاع الفلاحي	0	0	0	0,00
القطاع الصناعي	10 083 500	2 220 000	7 863 500	23,75
قطاع الخدمات	365 740	3 000	362 740	5,83
تأهول المؤسسات	10 835 020	1 725 000	9 110 020	21,00
القطاع الفلاحي	1 080 020	0	1 080 020	2,00
القطاع الصناعي	9 755 000	1 725 000	8 030 000	19,00
قطاع الخدمات	0	0	0	0,00
مؤسسات تواجده صعوبات	0	0	0	0,00
القطاع الفلاحي	0	0	0	0,00
القطاع الصناعي	0	0	0	0,00
قطاع الخدمات	0	0	0	0,00
مؤسسات أخرى	17 313 300	5 675 000	11 638 300	46,47
القطاع الفلاحي	2 535 000	1 535 000	1 000 000	2,33
القطاع الصناعي	11 670 700	4 120 000	7 550 700	15,64
قطاع الخدمات	3 107 600	20 000	3 087 600	28,50
استثمارات أخرى	7 968 000	3 402 000	4 566 000	0,00
استثمارات في السوق المالية	539 000	9 000	530 000	0,00
استثمارات في السوق النقدية	7 429 000	3 393 000	4 036 000	0,00
المجموع	110 702 060	27 106 300	83 595 760	297,40
			40,10	252,30

جدول عدد 38 : التوزيع القطاعي للمشاريع

التوزيع القطاعي للمشاريع	الدفعات					
	القيمة بالدinars		عدد المشاريع			
	في مولي 2012	خلال سنة 2012	في مولي 2011	في مولي 2012	في مولي 2012	خلال سنة 2012
مناطق التنمية الجوية	16 373 230	4 889 000	11 484 230	33,91	9,50	24,41
القطاع الفلاحي	311 500	125 000	186 500	1,50	1,00	0,50
القطاع الصناعي	14 020 000	4 498 000	9 522 000	18,91	7,50	11,41
قطاع الخدمات	2 041 730	266 000	1 775 730	13,50	1,00	12,50
صنوف التطوير والامركزية الصناعية	6 008 400	2 722 000	3 286 400	27,83	13,00	14,83
القطاع الفلاحي	793 000	793 000	0	2,00	2,00	0,00
القطاع الصناعي	4 450 800	1 841 000	2 609 800	13,83	8,00	5,83
قطاع الخدمات	764 600	88 000	676 600	12,00	3,00	9,00
التجديد في الميدان التكنولوجي	4 806 000	2 870 000	1 936 000	13,33	3,50	9,83
القطاع الفلاحي	344 000	0	344 000	3,00	0,00	3,00
القطاع الصناعي	447 000	0	447 000	5,00	0,00	5,00
قطاع الخدمات	4 015 000	2 870 000	1 145 000	5,33	3,50	1,83
المؤسسات الصغرى و المتوسطة	3 589 000	1 375 000	2 214 000	7,83	3,50	4,33
القطاع الفلاحي	0	0	0	0,00	0,00	0,00
القطاع الصناعي	3 448 000	1 300 000	2 148 000	6,50	3,00	3,50
قطاع الخدمات	141 000	75 000	66 000	1,33	0,50	0,83
تأهيل المؤسسات	8 150 010	3 150 000	5 000 010	11,67	3,67	8,00
القطاع الفلاحي	1 080 020	0	1 080 020	2,00	0,00	2,00
القطاع الصناعي	7 069 990	3 150 000	3 919 990	9,67	3,67	6,00
قطاع الخدمات	0	0	0	0,00	0,00	0,00
مؤسسات تواجه مصريات	0	0	0	0,00	0,00	0,00
القطاع الفلاحي	0	0	0	0,00	0,00	0,00
القطاع الصناعي	0	0	0	0,00	0,00	0,00
قطاع الخدمات	0	0	0	0,00	0,00	0,00
مؤسسات اخرى	5 821 160	2 799 980	3 021 180	11,25	5,25	6,00
القطاع الفلاحي	1 535 000	1 535 000	0	1,25	1,25	0,00
القطاع الصناعي	2 849 200	600 000	2 249 200	4,50	2,00	2,50
قطاع الخدمات	1 436 960	664 980	771 980	5,50	2,00	3,50
استثمارات اخرى	7 968 000	3 402 000	4 566 000	0,00	0,00	0,00
استثمارات في السوق المالية	539 000	9 000	530 000	0,00	0,00	0,00
استثمارات في السوق النقدية	7 429 000	3 393 000	4 036 000	0,00	0,00	0,00
المجموع	52 715 800	21 207 980	31 507 820	105,82	38,42	67,40

جدول عدد 39 : توزيع موارد شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية بالدينار

2012	2011	أموال ذاتية
331 225 545	324 610 055	رأس مال مكتب
291 525 856	287 843 460	رأس مال محرر
29 386 660	28 514 682	أموال ذاتية أخرى
320 912 516	316 358 142	المجموع
78 863 101	62 848 243	صندوق التطوير واللامركزية الصناعية (FOPRODI)
199 000	199 000	صندوق تطوير القدرة التنافسية الصناعية (FODEC)
1 054 985	870 085	نظام التشجيع على التجديد في ميدان تكنولوجيا المعلومات (RTI)
80 117 086	63 917 328	المجموع
886 663 556	799 177 478	موارد أخرى
13 433 460	13 433 460	البنك الأوروبي للإستثمار (BEI)
900 097 016	812 610 938	المجموع
1 301 126 618	1 192 886 408	المجموع

جدول عدد 40 : التوزيع القطاعي للمشاريع المصايف عليها من قبل شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية

المصايف						التوزيع القطاعي للمشاريع
القيمة بالدينار			عدد المشاريع			
في موفى 2012	خلال سنة 2012	في موفى 2011	في موفى 2012	خلال سنة 2012	في موفى 2011	
724 100 109	80 715 606	643 384 503	1851,78	162,98	1688,80	منطق التنمية الجهوية
11 658 460	713 000	10 945 460	118,33	1,50	116,83	القطاع الفلاحي
591 083 649	70 403 806	520 679 843	1325,30	141,45	1183,85	القطاع الصناعي
121 358 000	9 598 800	111 759 200	408,15	20,03	388,12	قطاع الخدمات
112 111 990	14 235 390	97 876 600	700,07	75,08	624,99	صندوق التطوير واللامركزية الصناعية
285 000	0	285 000	2,00	0,00	2,00	القطاع الفلاحي
99 806 845	13 298 390	86 508 455	596,37	69,58	526,79	القطاع الصناعي
12 020 145	937 000	11 083 145	101,70	5,50	96,20	قطاع الخدمات
30 908 345	5 336 200	25 572 145	88,32	8,58	79,74	التجديد في الميدان التكنولوجي
2 170 000	-900 000	3 070 000	2,33	-1,33	3,66	القطاع الفلاحي
9 136 000	3 561 000	5 575 000	12,91	3,58	9,33	القطاع الصناعي
19 602 345	2 675 200	16 927 145	73,08	6,33	66,75	قطاع الخدمات
116 451 915	28 171 568	88 280 347	374,81	39,99	334,82	المؤسسات الصغرى و المتوسطة
5 018 000	283 000	4 735 000	28,58	0,25	28,33	القطاع الفلاحي
77 166 950	19 143 868	58 023 082	232,57	32,24	200,33	القطاع الصناعي
34 266 965	8 744 700	25 522 265	113,66	7,50	106,16	قطاع الخدمات
100 520 332	2 259 985	98 260 347	106,50	0,63	105,87	مقاهل المؤسسات
4 330 000	0	4 330 000	3,00	0,00	3,00	القطاع الفلاحي
87 328 627	2 259 985	85 068 642	93,00	0,63	92,37	القطاع الصناعي
8 861 705	0	8 861 705	10,50	0,00	10,50	قطاع الخدمات
17 398 000	-744 000	18 142 000	35,50	-0,50	36,00	مؤسسات تواجه صعوبات
0	0	0	0,00	0,00	0,00	القطاع الفلاحي
13 903 000	0	13 903 000	29,00	0,00	29,00	القطاع الصناعي
3 495 000	-744 000	4 239 000	6,50	-0,50	7,00	قطاع الخدمات
385 644 828	26 559 900	359 084 928	666,10	49,80	616,30	مؤسسات أخرى
9 897 000	674 400	9 222 600	28,33	2,50	25,83	القطاع الفلاحي
173 567 071	18 561 000	155 006 071	310,27	40,47	269,80	القطاع الصناعي
202 180 757	7 324 500	194 856 257	327,50	6,83	320,67	قطاع الخدمات
257 969 428	75 398 254	182 571 174	3,00	0,00	3,00	إستثمارات أخرى
38 084 456	20 679 828	17 404 628	0,00	0,00	0,00	إستثمارات في السوق المالية
219 884 972	54 718 426	165 166 546	3,00	0,00	3,00	إستثمارات في السوق النقدية
1 745 104 947	231 932 903	1 513 172 044	3826,08	336,56	3489,52	المجموع

جدول عدد 41 : التوزيع القطاعي لدفوعات شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية

التوزيع القطاعي للمشاريع	الدفعات					
	القيمة بالدينار			عدد المشاريع		
	في موفى 2012	خلال سنة 2012	في موفى 2011	في موفى 2012	خلال سنة 2012	في موفى 2011
منطقة التنمية الجيوبية	494 565 790	39 327 481	455 238 309	976,88	71,76	905,12
القطاع الفلاحي	6 243 460	433 000	5 810 460	55,33	0,00	55,33
القطاع الصناعي	396 080 739	28 696 481	367 384 258	708,24	61,19	647,05
قطاع الخدمات	92 241 591	10 198 000	82 043 591	213,31	10,57	202,74
سوق التطوير والامركزية الصناعية	56 389 015	5 548 190	50 840 825	352,06	22,00	330,06
القطاع الفلاحي	0	0	0	0,00	0,00	0,00
القطاع الصناعي	51 156 475	5 330 190	45 826 285	293,70	20,50	273,20
قطاع الخدمات	5 232 540	218 000	5 014 540	58,36	1,50	56,86
التجديد في الميدان التكنولوجي	16 158 520	2 011 525	14 146 995	60,66	10,42	50,24
القطاع الفلاحي	1 420 000	-185 000	1 605 000	1,33	-0,33	1,66
القطاع الصناعي	5 289 000	150 000	5 139 000	6,58	0,25	6,33
قطاع الخدمات	9 449 520	2 046 525	7 402 995	52,75	10,50	42,25
المؤسسات الصغرى و المتوسطة	55 610 640	15 830 443	39 780 197	185,76	17,44	168,32
القطاع الفلاحي	3 048 500	131 000	2 917 500	13,58	0,25	13,33
القطاع الصناعي	35 103 500	6 731 818	28 371 682	108,02	12,19	95,83
قطاع الخدمات	17 458 640	8 967 625	8 491 015	64,16	5,00	59,16
تأهيل المؤسسات	90 812 689	4 635 493	86 177 196	80,75	1,16	79,59
القطاع الفلاحي	4 330 000	0	4 330 000	3,00	0,00	3,00
القطاع الصناعي	78 899 632	4 635 493	74 264 139	70,50	1,16	69,34
قطاع الخدمات	7 583 057	0	7 583 057	7,25	0,00	7,25
مؤسسات تواجه صعوبات	14 020 000	-790 000	14 810 000	28,67	-0,50	29,17
القطاع الفلاحي	0	0	0	0,00	0,00	0,00
القطاع الصناعي	11 781 000	-40 000	11 821 000	25,17	0,00	25,17
قطاع الخدمات	2 239 000	-750 000	2 989 000	3,50	-0,50	4,00
مؤسسات اخرى	289 124 585	9 881 050	279 243 535	464,85	33,25	431,60
القطاع الفلاحي	4 317 000	241 000	4 076 000	18,08	1,00	17,08
القطاع الصناعي	127 671 371	6 766 300	120 905 071	182,37	26,75	155,62
قطاع الخدمات	157 136 214	2 873 750	154 262 464	264,40	5,50	258,90
استثمارات اخرى	243 088 100	76 755 318	166 332 782	3,00	0,00	3,00
استثمارات في السوق المالية	33 722 128	22 036 892	11 685 236	0,00	0,00	0,00
استثمارات في السوق النقدية	209 365 972	54 718 426	154 647 546	3,00	0,00	3,00
المجموع	1 259 769 339	153 199 500	1 106 569 839	2152,63	155,53	1997,10